

كل الحقيقة للجمالير

AL-HADAF

الهدف

فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية



كتاب الهدف العاشر

بوابة ومجلة الهدف

كل الحقيقة للجماهير

www.hadfnews.ps

كل الحقيقة للجماهير

AL-HADAF



فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية



أسسها الأديب الشهيد
غسان كنفاني عام 1969

المحتويات

- 5..... الهدوء والعاصفة
- 10..... اشتباكٌ تاريخيٌّ مفتوح
- 15..... الصهيونية وطبيعتها العدوانية
- 19..... مآزق التسوية
- 23..... إشكالية المقاومة
- 39..... أزمة المشروع الوطني
- 47..... إشكالية المشروع الصهيوني
- 63..... نافذة الفرص المستحيلة
- 72..... الحلقة المفرغة
- 77..... الثمرة المحرّمة
- 86..... من الكف الأخضر حتى عرين الأسود
- 91..... ثنائية فتح وحماس
- 111..... التيار الثالث
- 128..... انفجارٌ لا بد منه

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام المتعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف عيسى

تحرير وتنفيذ مجلة الهدف
أحمد م. جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

تصميم وإخراج الكتاب
نضال أبو مائلة
جيشارا عبد القادر

يسمح النقل وإعادة النشر
بشروط الإشارة إلى المصدر

عناوين مجلة وبوابة الهدف
غزة - بجوار مستشفى الشفاء -
نهاية شارع الثورة

الهاتف
08 - 2836472

البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

يصدر عن
دائرة الإعلام المركزي

الهدوء والعاصفة

قبل الانطلاق في محاولتنا لتفسير ما يجري من تطوّراتٍ على الأرض، وتنامي حالة المقاومة الشاملة للاحتلال الصهيوني، وممارساته العدوانية الإجرامية بحق الشعب والأرض الفلسطينية؛ ينبغي في البداية أن نتوخى الحذر في إطلاق المسميات والتوصيفات، على بعض الظواهر والمظاهر التي تتطوي على أفعالٍ مقاومة، كإطلاق مسمى "الهبة أو الانتفاضة أو الثورة"؛ لأنّ الانتفاضات والثورات لها مقدماتها وأسبابها وعواملها التي تسمح باندلاعها، ولها شروطها وقوانينها وإمكاناتها التي تدفع تجاه ديمومتها وتطوّرها، وانحيازها لأهدافها. كما يتعيّن علينا الإشارة إلى قصر النظر في الفكر السياسي الفلسطيني، الذي لا يزال يتصوّر، أنّ انطلاق الثورات والانتفاضات، محكوم بالإرادات الفردية، والرغبات الذاتية، وأنّ التجارب الثورية محض مخطّطاتٍ نابعةٍ من القادة الملهمين. فقد درجت العادة على تسابق القادة لإعلان الانتفاضة أو نسبها لهذا الفصيل أو ذاك، هذا القائد أو ذاك، وكأنّ اندلاع الثورات، محكومٌ برؤى وتصوّراتٍ وإراداتٍ ذاتيةٍ وليس خاضعاً لسيروياتٍ تاريخيةٍ، وعواملٍ ذاتيةٍ وموضوعيةٍ تسمح باندلاعها، وتتحكم في شكلها وطابعها وأدواتها، ومساراتها.

فمنذ ما يزيد على عقدٍ من الزمان، ونحن نسمعُ الدعوات من جانب بعض قادة الفصائل الفلسطينية، التي تحت الشعب الفلسطيني على إشعال ثورةٍ جديدة، أو توقّعات الكثير من المحلّلين الذين أكثروا من ترداد مقولة "الانتفاضة الثالثة"، من دون تعميق النظر في الظروف التي تعيق إمكانية اندلاعها، ولا بفحص الأسباب التي تحول دون ولادتها وتناميها وتطوّرها، وهذه المواقف إما أن تكون نابعةً من رغبات أو أمنيات، وإما أن تكون ناجمةً عن تحليلٍ قاصر، لا يأخذ في حسبان، الإمكانية الواقعية، لانطلاق مثل هكذا انتفاضة.

إنَّ التجربة الثوريَّة الفلسطينية، في سياقها التاريخي الطويل، زاخرةً بالهبات والانتفاضات والثورات، ولم تكن أحداثها ونقاط النَّحُول في كل ثورة أو انتفاضة خاضعةً لأمزجة ورغبات القادة أو الفصائل، وإنَّما كانت تُجبرها الإرادة الشعبية العامة، التي في غالب الأحيان تكون قد وصلت إلى حالةٍ من الجيشان، الذي يصعب ضبطه، أو التنبؤ بزمان انفجاره، فكل لحظةٍ ثوريَّةٍ كانت لها ظروفها وعواملها، وأسبابها الكامنة والظاهرة، ولا يمكن سحب الماضي على الحاضر، ولا استنساخ أي تجربة، أو فصل أية حلقة، عن سلسلة حلقاتها التاريخية.

ولدى دراستنا لأية ثورةٍ أو انتفاضة فلسطينية منذ ما يزيد عن مائة عام، سنجد أنها كانت خاضعةً لشروط مرحلتها التاريخية.

إنَّ ما تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة اليوم، من تصاعد أعمال المقاومة وتنوعها ضد الاحتلال، قد يُشكّل إرهاباتٍ لموجاتٍ ثورية، من شأنها أن تُحدث تحوُّلاً يسمحُ بانفجار انتفاضةٍ جديدة، لكنَّها ليست بالضرورة استنساخاً لتجربةٍ محدَّدة، كالانتفاضة الأولى أو الثانية. فالوقائع تتغيَّر، والظروف تتبدَّل، وشروط الصراع تتعدَّد، وهو ما يجعلُ من إمكانيَّة التنبؤ بشكلها ومسارها، مسألةً شاملة؛ الأمرُ الذي يوجبُ التأمُّن في إطلاق الأحكام الجاهزة.

إنَّنا، ومن خلال هذه الحلقات، التي ستحملُ عنوان (الصفوح الساخن) سنحاول استجلاء ما يجري على الأرض؛ ارتباطاً بالتطورات السياسيَّة والميدانيَّة، ومحاولةً لسبر أعماق الحالة الفلسطينيَّة الراهنة، ومدى جاهزيَّتها لإحداث تحوُّلاتٍ جذريَّة، من شأنها أن تحدث تصدُّعاً في جدار العجز القائم، والتصدِّي لممارسات الاحتلال الغاشمة، وإرغامه على التسليم بالحقوق الفلسطينيَّة.

إنَّ استشراف إمكانيَّة اندلاع انتفاضةٍ جديدة، يستدعي الإشارة إلى الاشتباك التاريخي المفتوح مع المشروع الصهيوني منذ ما يزيد على مائة وعشرين عاماً، الذي

لم يتوقف يوماً واحداً، ودراسة تلك التراكمات التي تدفع في كل محطة إلى اندلاع اللحظة الثورية، ومدى استجابة الجماهير لهذه اللحظة، واستعدادها لحمل رايثها، ودفع ثمن تضحياتها.

كما وترتبط إمكانية اندلاع الانتفاضة، ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الصهيونية على الأرض، وهو ما يستدعي دراسة طبيعة المشروع الصهيوني، والطريقة الأكثر جدوى في هزيمته: قتاله أم مساومته؟

لقد أثبتت تجربة الصراع المريرة، أنّ الصهيونية مشروعٌ استعماريٌّ عدوانيٌّ لا يمكن إجراء أي مصالحة تاريخية معها؛ لأنها محكومة لطبيعتها الاستعمارية العنصرية والتوسعية. ولا يمكن لمثل هذه التجارب الاستعمارية أن تتحوّ تجاه السلام، أو تتقيد بشروط التسوية، وإنما تنزع تجاه المزيد من الممارسات العدوانية، وهو ما يفاقم الأوضاع على الأرض، ويجعل من إمكانية انفجار الثورات، مسألة واقعية بل وحتمية.

أما عملية التسوية المتعثرة المعروفة بعملية أوسلو واتفاقياتها ونتائجها على الأرض، فقد وصلت إلى طريق مسدود، وأظهرت نوايا ورؤية الدولة الصهيونية وتعريفها للسلام المرتكز على الرؤية الأمنية، وتجريد الفلسطيني من حقوقه، وإمكانياته التي تسمح بإقامة دولة حقيقية. كما أظهرت التسوية الضعف الفلسطيني وفقدانه للأدوات الضاغطة، فضلاً عن انقسامه، وتقيد الطرف الفلسطيني المهيمن بشروط التسوية الفاشلة؛ الأمر الذي يجعل من بقاء الأوضاع على هذه الحالة المزرية مسألة تبعث على السخرية، وتجعل من تحسين شروط الحياة تحت الاحتلال أو إعادة إحياء بعض مظاهر التسوية الميتة، مسألة غير قابلة لإعادة إنتاج شروط التعايش مع هذه الحالة. ليبقى خيار الهبة أو الانتفاضة خياراً طبيعياً ومشروعاً، ونتيجة واقعية وإجابة صحيحة على سؤال التسوية الخاطيء.

ومن ناحية ثانية، فإنّ الاستعصام بمقولة "المقاومة" من دون التصدي لمهامها وتبعاتها واستحقاقاتها، ورسم استراتيجيتها، وتطوير أشكالها وتكتيكاتها، وتوحيد صفوفها، أو بناء أطرها القياديّة الموحّدة، وقبلها إنهاء الانقسام السياسي، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني فإنّ مقولة المقاومة، تبقى مقولة جوفاء، مفردة تتردد في الخطب السياسية، دلالةً على العجز وضيق الأفق، وهروباً من مواجهة الأزمة الفلسطينية الراهنة. فإذا كانت التسوية تعيش حالة استعصاء مميتة، فإنّ المقاومة أيضاً تشهد مأزقاً حقيقياً يبقئها في حالة من الجمود والدوران في ذات الحلقة التاريخية المفرغة.

إنّ مأزق المقاومة، مرتبطٌ بالأزمة الفلسطينية الداخليّة المتفاقمة منذ ما يزيد على خمسة عشر عاماً، حيث لم تغلح الجهود الداخليّة والإقليميّة في تفكيكها، والوصول إلى حالةٍ وطنيّةٍ موحّدة، تتفقّ على رؤيةٍ موحّدة، وترأب صدع الانقسام وتواصل معركتها التحررية. إنّ هذا المأزق يدفع باتجاه تنامي الإحباط الشعبي من الحالة الفلسطينية برمته، ويسمح بولادة ظواهر مقاومة شعبية ساخطة على الوضع القائم، ولا تنتمي إلى أية حالةٍ فصائليّة. ولعلّ أبرز ما سيميّز هذه الظواهر، هي رخاوتها وافتقارها للبنى التنظيمية الصلبة، وعفويتها، ارتجاليّتها، جراتها، وهو ما سيسهلّ من عمليّة ضربها واحتوائها وتفكيكها.

وأخيراً، لا بدّ من مقارنة المأزق التاريخي الذي يشهده الكيان الصهيوني، وأزماته المتفاقمة، وهو ما يدفعه إلى تصدير أزماته وانتهاج سياساتٍ من شأنها أن تقود لردود أفعالٍ من الطرفين المتصارعين. إنّ الأزمة السياسيّة الراهنة في "الدولة العبرية"، تعكس انقساماً غير مسبوقٍ حول عددٍ من العناوين المهمّة: هويّة الدولة، نظام الحكم فيها، اقتصادها، سياساتها الخارجية والداخلية، حروبها المستقبلية... الخ،

وهي عوامل تعكس نفسها بالضرورة على الصراع الفلسطيني - الصهيوني، وتدفع باتجاه المزيد من الصدمات بين الطرفين.

وبناءً على كل ما سبق، تصبح الانتفاضة حالةً طبيعيّةً تمامًا لا هي وسيلة ولا هي غاية، تستولدها ظروف الصراع القائمة والممتدة في الزمن الفلسطيني المقاوم، فليس ثمّة هدوء يسبق العاصفة؛ لأنّ العاصفة لم تهدأ يوماً، وإن تراخت شدة رياحها بين محطةٍ وأخرى، وليس ثمّة اشتعال وضمور للثورات، وإنّما ثمّة جمزٍ دائماً يتأجج تحت الرماد.

اشتباك تاريخي مفتوح

يخوض الشعب الفلسطيني، منذ ما يربو على مئة وثلاثين عامًا، كفاحًا طويلًا وممريرًا وشاقًا، ضد المشروع الاستعماري الاستيطاني الإمبريالي الصهيوني في المنطقة العربية، ذلك المشروع الذي أحرز نجاحات وإنجازات متواصلة ومتراكمة منذ أن تصوره مهندسو هذا المشروع، وحتى يومنا هذا، وليس بمقدورنا القفز عن تلك الإنجازات أو تجاهلها أو الاستهانة بها، ولا يكفي كراهيتنا للوجود الصهيوني على أرضنا أو رفضنا المبدئي لهذا الوجود، أو حتى مقاومته، من دون فهم آلياته ودوافعه وطبيعته وارتباطاته واستراتيجياته، وعوامل قوته ونقاط ضعفه... الخ، وإلا فإننا سنظل نحصد الإخفاقات تلو الإخفاقات. فلقد هيمنت على الكفاح الفلسطيني في مختلف محطات الصراع، رؤى وتصوّرات رومانسيّة حالمّة وغيبيّة، وكأنّ التاريخ يسيرُ بصورةٍ جبريّةٍ مقدّرةٍ سلفًا، وفي سياقٍ واحد، من دون تعرّجاتٍ. تلك التصوّرات التي كانت توقعنا في مصيدة تصوير الهزائم على أنّها انتصارات، مع الاستهانة بقدرات العدو وإنجازاته على الأرض، حتى بات من المتعذّر علينا رسم تصوّرٍ لكيفيّة هزيمته، أو على الأقل، لحجم اندفاعه، وحرمانه من التمتع بانتصاراته.

ورغم ما يعترّي التجربة الثوريّة الفلسطينيّة من أخطاء، وإشكاليات وإخفاقات، غير أنّها تظنُّ تجربةً ثوريّةً عنيدةً وثريةً وعريقةً وملهمةً، وكان لها شرف التصدي للغزوة الصهيونية، وتقديم النموذج في كلِّ محطة، بدءًا بمقاومة الفلاح الفلسطيني البسيط لطلّاع المستعمرين، في قرية ملبس عام 1878، ومرورًا بسلسلة الهبات والانتفاضات والثورات، التي تقدّر بالعشرات منذ ذلك التاريخ، وليس انتهاءً بتنامي حالة المقاومة في الأراضي الفلسطينيّة، في الآونة الأخيرة، وهو ما يسمح لنا بالقول: "إنّ شعبنا يخوض اشتباكًا تاريخيًا مفتوحًا وبطوليًا ومعجزًا متحدّيًا أعتى وأخطر غزوة استعمارية عرفتها المنطقة."

إنّ الإرادة الفلسطينية المقاتلة، تتبع من التجربة الفلسطينية التاريخية في مقاومة الغزوات، ومن ارتباط شعبنا بوطنه التاريخي، ومن تجربته الحضارية والروحية التي تشكّلت منذ آلاف السنين، ومن تشبّثه بحقه في الحياة والوجود، وهو ما يُفسر قدرته على البقاء، ومجابهته لكل وسائل الطمس والإبادة والإلغاء والاقتلاع.

إنّ الزمن الفلسطيني المنكوب، والمُبتلى بالمشروع الصهيوني وممارساته العدوانية، لا يمكن لهذا الزمن إلا أن ينتج موجات وهباتٍ ثوريةً غير منقطعةٍ عن سياقها الثوري الشامل والمشتبك على الدوام، بصرف النظر عن الأمزجة والإرادات الذاتية، أو عن ترهل ووهن النخبة الحزبية والقيادية في كلّ محطةٍ من محطات الصراع؛ فحالة الاشتباك مع المشروع الصهيوني غير خاضعة لإرادةٍ وأمزجةٍ القادة ولا الفصائل، وإمّا تتبّع من حالة الصراع وشروطها، والقوانين الموضوعية التي تحكمها. تلك القوانين الكامنة في طبيعة المشروع الصهيوني العدواني التوسعي التي لا تسمح بمهادنته أو إجراء أية مصالحاتٍ تاريخيةٍ معه.

يدرك شعبنا بوجوده العميق، مخاطر وعدوانية المشروع الصهيوني على الوجود الفلسطيني، ومن الواضح أنّه أدرك استحالة إبرام مصالحاتٍ تاريخيةٍ مع دولة الكيان، في ظلّ اختلال موازين القوى لصالح العدو. فقد أظهرت ثلاثة عقودٍ من عملية التسوية، أوهام التثبّت بالسلام، وفداحة انتظار ما سُسفر عنه التحوّلات والتطوّرات في الساحات "الإسرائيلية" والإقليمية والدولية.

وإذا كانت الظروف الموضوعية مجافيةً تمامًا، وإذا كان العامل الذاتي المُعبّر عنه بحالة السلطة والفصائل التي تعيش حالةً من الترهّل والضعف والعجز والانقسام. وإذا كان الشعب الفلسطيني يعيش حالةً من الإحباط، ويشهد بعض مظاهر التفكك والانحطاط؛ فإنّ كلّ ذلك لا يمنع من استمرار حالة الاشتباك متعدّدة أشكال الكفاح، بل ويمكننا القول إنّ حالة الاستعصاء القائمة، التي من شأنها أن تحدّ من إمكانية

اندلاع انتفاضةٍ شاملة، قد تكون هي ذاتها الحالة، التي قد تدفعُ تجاه انفجار الأوضاع، على نحوٍ لا يمكن تخيُّلهُ أو التنبؤُ بشكله ومساراته.

بعبارةٍ أخرى، قد تسمحُ هذه الحالة المُعقَّدة، ب بروز ظواهر جديدة لم تعرفها التجربة الثوريَّة الفلسطينيَّة، من ناحية الشكل والمضمون، تتطوَّقُ بالأساس من الجماهير الشعبيَّة غير المنظَّمة، وقدرتها على ابتداء وسائل جديدة في العمل المقاوم، وتتخلق حالة من التحدي للاحتلال وتضع السلطة والفصائل في وضعٍ حرج، يصعب على الجميع احتوائه، أو امتطاء موجته، أو حتى القدرة على مسابرتة أو الاشتراك في تحديد مساراته، كما كان عليه الحال إبان الانتفاضتين؛ الأولى والثانية.

إنَّ اللحظة الثوريَّة الراهنة، تنطوي على عددٍ من الخصائص والسمات، وحتى المفارقات. أوَّل هذه الخصائص أنَّها لحظةٌ مُتَّصلةٌ تمامًا بالسياق التاريخي المقاوم لشعبنا، وليست خاضعةً لمؤثراتٍ خارجيَّة، إنَّما هي ابنةٌ شرعيَّةٌ وطبيعيَّةٌ للزمن الفلسطينيِّ النَّائر في كلِّ محطةٍ.

ولعلَّ أبرزَ ما يميِّزُ هذه اللحظة عن باقي اللحظات الثوريَّة السابقة، أنَّها تأتي في مرحلةٍ تشهد انحطاطًا ووهنًا على كافة الأصعدة: الوطنية والعربية والعالمية، وتشهد سخطًا شعبيًّا كامنًا وظاهرًا على حالة التردّي والعجز والضعف الذي تشهده الساحة الفلسطينيَّة، أي أنَّها تأتي نتاجًا لحالة الضعف السائدة، ولا ترتكزُ على أيَّة قواعد صلبةٍ وتماسكٍ وتستمدُّ حيويَّتها وتناميها من حالة الجمود الراهنة، أي إنَّ عوامل قوَّتها كامنة في ضعفها.

وثاني هذه الخصائص أنَّها منفلثة العقال، من أيَّة مرجعيَّةٍ تنظيميَّةٍ من شأنها أن تحد من فعاليتها وحركتها، ومن أيَّة مرجعيَّةٍ فكريَّةٍ أو سياسيَّة، قد تحد لها خطابها، أو حدودها، أو آفاقها، أو مواقعها، وربَّما سنشهدُ ولادةً ظواهر سائلة التنظيم، وأخرى صلبة البنيان، وإن لم تلتقط الفصائل الوطنيَّة زمام المبادرة مبكرًا؛ فإنَّه قد يفوِّتُ

الأون على احتواء بعض الظواهر السلبية التي ستسعى لإيجاد موطئ قدم لها في الساحة، مستترة بالعباءة الوطنية، ومستغلة حالة الفوضى العارمة، التي قد تنشأ نتيجة للتفكك والضعف في البنى التنظيمية التقليدية.

وثالثها، العفوية والارتجال والسرعة في الحركة والقرار والانضباط، وهو ما يعني السرعة في عملية تشكيلها، وكذلك في تفكيكها وإعادة تشكيلها من جديد، والخفة والارتجال في تنفيذها لمهامها الكفاحية، وهذه العملية من شأنها أن تُسهل على العدو في ضربها أو تفكيكها. وفي الوقت ذاته سيشقُّ عليه القدرة على ضبطها وحصارها والإجهاز عليها بالكامل؛ لأنها ستكون سريعة الظهور والاختفاء، وبارعة في ابتكار وسائل جديدة في العمل، وجريئة في تنفيذ أهدافها. ورابعها التأييد الشعبي الكاسح، ولكن من دون أن تتوفر إمكانية حواضن شعبية عميقة ومسؤولة؛ فالجماهير ما تزال متفجرة ومراقبة لما يجري من حولها. بيد أنها ما تزال مسكونة بالخوف والتردد، وعدم الاستعداد لدفع الثمن، وهذه الحالة السلبية التي تعيشها الجماهير تتبع من تجربتها وذاكرتها الجمعية في انتكاس الثورات وإخفاقها، ومن إحباطها من الوضع القائم، ومن عدم يقينها أو فهمها لما يجري حولها، وهو ما يحتاج إلى وقتٍ حتى تتضح معالم هذا الحراك الثوري بعدها سيكون بوسع الجماهير الشعبية الصامته أن تقول كلمة الفصل، في لحظة التحوّل المُمكنة. وخامسها أنها لحظة، تعقد على جيلٍ شابٍ بالكامل، من دون مشاركة باقي الأجيال والفئات كما كان عليه الحال في الانتفاضتين الأولى والثانية. ومن نافل القول إن هذا الجيل الثوري يفقد لأية تعبئة أيديولوجية أو سياسية، أو خبرة تنظيمية وقاتلية، غير أن أبرز ما يميّزه إحساسه العميق بالمسؤولية الوطنية، وضرورة كسر حواجز الخوف والعجز والتلكؤ والتردد؛ الأمر الذي يدفعه للتضحية في أبعى صورها، وأسمى بطولاتها.

أمّام مفارقات هذه اللحظة أنّها لحظة يريدّها الجميع، ولا يريدونها في الوقت ذاته، يشجعونها ويخافون من تتاميتها، ويحجمون عن دفع أثمانها في الوقت. لحظة حياة في ظل واقع مميت، قوتها في ضعفها، وثراؤها في فقرها، وعمق تأثيرها يكمن في بساطة أفعالها. لحظة قليلة الخطابات والكلمات، مع أنّها تملك بلاغة التأثير والحضور. وكان قدر الكفاح الفلسطيني، أن يخوض اشتباكه المفتوح مع كلّ شيء؛ مع نفسه ومع أعدائه، قدره أن ينبعث من تحت الركام، وأن يقف إذا خارت قواه، ويصنع مفخرة التحدي والبقاء مهما بلغت التضحيات.

الصهيونية وطبيعتها العدوانية

لا يمكن فصل السياسات والممارسات "الإسرائيلية" العدوانية بحق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة قاطبة، عن الفكرة الصهيونية التي وُلدت من رحم التشكيل الاستعماري الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر، واستقت خطابها وشعاراتها وأدواتها وسياساتها واستراتيجياتها من الفكر الاستعماري الاستشراقي والعنصري الأوروبي الذي كان في ذروة حروبه الإمبريالية والاستيطانية والإبادية التي شملت العالم بأسره في تلك الحقبة.

لقد مثّل مشروع "الدولة"، جوهر الفكرة الصهيونية، حيث جاهرت الصهيونية منذ البداية، بأن دولتها، العتيدة ستكون جزءاً من المشروع الاستعماري الأوروبي، وأنها ستكون بمثابة الحاجز أو السدّ في وجه "بربرية الشرق"، وأنها ستسعى لاقتلاع أبناء الجاليات اليهودية في شتى بقاع العالم، وتوطينهم على أنقاض شعبٍ آخر، وتحويلهم إلى رأس حربة في خدمة القوى الاستعمارية العالمية، وبذلك حدّدت سلفاً موقعها ووظيفتها العدوانية على شعوب المنطقة، وعلى السلام العالمي.

لإخفاء طابعها ووظيفتها العدوانية، بذل مفكرو الصهيونية جهوداً حثيثة لإضفاء "الصبغة الديمقراطية والثورية والإنسانية" على الصهيونية، وتسويقها على أنها "فكرة تحريرية" تهدف إلى "تحرير اليهود، وتخليصهم من الملاحقة والاضطهاد المُمارس بحقهم".

بيد أنّ محاولات تجميل الصهيونية ومشروعها لا تلغي طبيعتها العدوانية والعنصرية والتوسعية. فقد قامت بالأساس على فكرة اختراع شعبٍ هو "الشعب اليهودي" ونفي شعبٍ آخر من الوجود، عبر إبادة أو تهجير عن وطنه أو استعباده فوق أرضه هو الشعب الفلسطيني، وتشبيد قلعتها العسكرية "إسرائيل"، التي شكّلت

تهديداً وجودياً منذ إقامتها، لشعوب المنطقة برمتها. ولا يمكن لها أن تتخلص من طبيعتها العدوانية إلا بسقوط دولتها وانحمار أيديولوجيتها المستجلبة من مخلفات القرن التاسع عشر.

أما المراهنة على تحولات الدولة العبرية من الداخل، وتطورها إلى دولة "ديمقراطية مسالمة"، فإنه يعدُّ ضرباً من الوهم، ولا يستقيم مع واقع الكيانات الاستعمارية الاستيطانية التي تقوم على أنقاض الشعوب، وتتسلح بالأيديولوجيات اليمينية العنصرية.

لقد شهدت التجربة الاستعمارية الصهيونية لفلسطين، عشرات الحروب التي شنتها "إسرائيل" ضدَّ شعوب المنطقة، وتقدر أعداد الضحايا جراء هذه الحروب بمئات الآلاف من القتلى وملايين اللاجئين، ودفعت المنطقة أثماناً باهظةً من حروبٍ وويلاتٍ وتخلفٍ اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ وسياسيٍّ، وتكريسٍ للأنظمة الاستبدادية، وتبييدٍ للثروات، وانفجار الأزمات والحروب المذهبية والطائفية، وتكريس التجزئة وضرب أي مشروع وحدوي... إلخ. كل ذلك بسبب الوجود الصهيوني، وإصراره على إبقاء المنطقة تعيش على صفيحٍ ساخن، شرطاً لبقائه وانفراده قوةً مهيمنةً بلا منازع. أما مشروع السلام، كما تفهمه "إسرائيل"، كما صرَّح به أبرز قادتها منذ ما قبل تجسيد الدولة، وحتى اليوم بكلِّ وضوح، الذي لخصه نتنياهو بـ "سلام القوة والردع". إنَّما يعني بالنسبة لها الهيمنة الشاملة على المنطقة، وفرض نفسها إمبراطوريةً إقليميةً تخضع لها المنطقة وتتحكم بمصير ومستقبل شعوبها.

وإذا كانت المقاومة الفلسطينية والعربية قد ألجمت التوسعية الصهيونية في الجغرافيا العربية، وأرغمتها على الانكفاء والانحمار عن بعض الأراضي العربية المحتلة، غير أنها لم يكن بمقدورها حتى الآن، كسر هيمنتها العسكرية والأمنية، واختراقها للأسواق العربية، ولا وقف سياساتها التخريبية في المنطقة. وإذا كان الشعب

الفلسطيني، يُمثّل رأس الحربة في مواجهة المشروع العدواني الصهيوني، وبوصفه الشعب الأكثر تضرراً واستهدافاً، فإنّه وبحجم تجربته الطويلة في الكفاح ضدّ الاستعمار الصهيوني، يعي جيّداً أنّه لا بديل ولا خيار أمامه سوى مواصلة هذا الكفاح، وإلا فإنّ استسلامه ورضوخه وتراخيه أمام السياسات العدوانية اليومية لا يُمكن له إلا أن ينتج المزيد من الاستهداف وتهديد الوجود، في ضوء تَعَوّل الاستيطان، ومصادرة الأرض، والإفقار، والاعتقال، والقتل، والتهجير، وهدم البيوت، وسرقة المياه، وضرب الاقتصاد، والحواجز، وسياسة العقاب الجماعي، واقتلاع الأشجار، وعريضة المستوطنين، واستغلال العمالة الفلسطينية... الخ.

إنّ تنامي الممارسات العدوانية الصهيونية واستشراء وسائل القمع، والتفنن في طرق إذلال الإنسان الفلسطيني على أرضه، لا يمكن لها إلا أن تنتج تنامياً في جدة الغضب والقهر، وتخلق مناخاً للفعل المقاوم لن يلبث أن يتدرج ويتطور، وينتج أشكالاً جديدةً في المقاومة، تستدعيها ظروف المرحلة التاريخية التي يمرُّ بها الشعب الفلسطيني، ارتباطاً بحالة الانقسام السائدة، وما أنتجته من ضعفٍ وإحباطٍ وتراخٍ، علاوةً على تراجع تأثير الفصائل الوطنية والإسلامية، وانحسار فعاليتها وأنشطتها الميدانية، وهو ما يسمح في نهاية المطاف بولادة حالةٍ شعبيةٍ ساخطةٍ على ما يجري تحاول الاجتهاد في الإمساك بزمام المبادرة النضالية.

وما تشهدهُ الساحة الفلسطينية في الوقت الراهن، من ظهور إشكاليةٍ وظواهرٍ جديدةٍ لم تعرفها التجربة الثورية الفلسطينية على هذا النحو من الحدة ما هو إلا دليل، على بروز مقدماتٍ ومخاضاتٍ عسيرةٍ لولادةٍ مرحلةٍ جديدةٍ، من مراحل الصراع مع الصهيونية، ومن ناحية "إسرائيل"، المنهكة بأزماتها السياسية الداخلية والمنتشبة بكأس القوة والغطرسة، والمزهوة بكفاءة أذرعها الأمنية والعسكرية، ستفاجأ أكثر من غيرها بردود الأفعال الشعبية، على كل ما ترتكبه من ممارسات فهذه الموجة الثورية

المتصاعدة، تختلف عن بقية الهبات السابقة التي كان يسهل احتوائها وإجهاضها، وليس لنا حتى الآن، أن نعرف إلى أي مدى ستتسع وفي أي اتجاه ستسلك، وأية محفزات من الممكن أن توجهها، ونقطة التحوّل التي من شأنها أن تفسح المجال أمام انفجارها، وعدم القدرة على السيطرة على مفاعيلها.

إنّ "إسرائيل"، بحكم طبيعتها، لا يمكن لها أن تتراجع عن ممارساتها التي باتت يوميةً واعتياديةً وطبيعيةً تتسقّ مع عدوانيتها، ولا يمكن للشعب الفلسطيني بوصفه شعباً يعيش تحت الاحتلال، أن يرضخ طويلاً أمام هذه الممارسات، وإذا كانت حالة الاشتباك موضوعياً، قائمةً ومفتوحةً، منذ بداية المشروع الصهيوني، وإذا كانت هذه الحالة تنتج انتفاضةً أو ثورةً بفعل التراكمات، فإنه قد يكون من المحتمل أنه آن أوان اندلاع انتفاضة جديدة، بفعل التراكمات.

وقد يكون من المبكر إطلاق أي توصيف أو مُسمى على الحالة الراهنة، التي تنذر بانفجار وشيك، غير أنه يمكننا أن نجازف ونقول: إنّه لا يمكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء - أي إلى ما قبل - ولادة هذه الحالة، وليس من الحكمة أو المسؤولية الوطنية المسارعة لاستثمارها سياسياً، أو محاولة وأدها في مهدها، وإنّما يتعيّن العمل على تشجيعها وإنضاجها وتطويرها وتمكينها والسعي لإسنادها والإمساك بزمامها من موقع المسؤولية الوطنية والتاريخية.

مأزق التسوية

كشفت ثلاثة عقود من تجربة "السلام الفلسطيني - الإسرائيلي" عن الفشل الذريع الذي وصلت إليه، مع أنها ترسخت على اتفاقيات بضماناتٍ دوليةٍ "وازنة"، على غرار الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الروسي، والأمم المتحدة، وبدعم كبيرٍ من عددٍ من دول الإقليم الوازنة، وغير الوازنة، وأظهرت مدى عجز المجتمع الدولي، على إرغام "إسرائيل" على التقيد بالاتفاقيات الموقّعة والإذعان لشروط التسوية، كما كشفت عن الخلل المريع، والفجوة الشاسعة، في فهم كلّ طرفٍ وتعريفه للسلام. وهنا تكمنُ العلةُ الأساسية، والفخّ الذي وقع به الطرف الفلسطيني بقبوله من حيث المبدأ التفاوض من موقع الضعيف، وبتجزئة الحلّ السياسيّ على مرحلتين: مرحلة الاتفاقيات الانتقالية، ومرحلة الاتفاقيات الدائمة لتتحول التسوية برمتها إلى "حلٍ مرحليّ - دائم".

وفي ضوء الإخفاق في عملية أوسلو الممتدة، من دون آفاقٍ قد تسهم في كسر جمودها، وصلت عمليةُ التسوية إلى حالةٍ من الاستعصاء التام. فلا هي قادرةٌ على التقدّم للأمام، ولا هي قابلةٌ للتراجع إلى الخلف، إلى ما قبل نشوء السلطة الفلسطينية، فيما تتواصل الممارسات الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية على الأرض، وما تنطوي عليه من سياساتها المعروفة، والمألوفة المُتسقة مع طبيعتها، كما لو لم تكن في الأصل اتفاقيات سلام بين الطرفين .

وقد لخصّ رئيس وزراء العدو السابق "اسحق رابين" في بداية عملية التسوية قبل ربع قرنٍ الموقف بعبارة المعروفة "مواصلة محاربة الإرهاب كما لو لم تكن عملية سلام، ومواصلة عملية السلام كما لو لم يكن هنالك إرهاب"، لتتقلب المعادلة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، وحتى اليوم وفق سياسةٍ دائمةٍ لا فارق فيها بين حكومات

اليمن والوسط أو اليسار مواصلة الحرب على الفلسطينيين بلا هوادة، مع مواصلة
الثرثرة بمفردات التسوية والسلام والرغبة في التعايش والاستقرار.

وإذا كان الموقف "الإسرائيلي" معروفاً من التسوية وحدودها وأفاقها، فإنّ الخطأ
الفادح الذي ارتكبه الطرف الفلسطيني المهيمن على القرار الفلسطيني هو انتظاره
الطويل لما يمكن أن تسفر عنه التحوّلات بأبعادها "الإسرائيلية" والإقليمية والدولية،
بهدف اقتناص الفرصة التاريخية التي ستسمح بفرض حلّ على "إسرائيل"، وإرغامها
على الانسحاب من أراضي الضفّة، والتسليم بالحقوق السياسيّة الفلسطينيّة المشروعة،
وذلك من دون الالتفات إلى العامل الفلسطيني الداخلي، والسعي لتعزيره، بحيث
يتسنى له مواجهة استحقاقات مرحلة التحرر الوطني، وأبقت على الانقسام السياسي،
بهدف الاستئثار بالقرار، وقبلت الخضوع للإملاءات الأمنيّة "الإسرائيلية"، وهو ما
أفقدتها القدرة على الضغط والمناورة والتأثير، وسمح باتساع رقعة التدمير والسخط
الشعبي، الصامت والعلني، حتى وصل خطاب التسوية إلى حالةٍ من الإفلاس الكلي.
لقد كشفت سياسات حكومات "نتنياهو" منذ عام 2009 عن الوجه الحقيقي لرؤية
"إسرائيل" للتسوية المرتكزة على مبدأ "سلام الردع"، وتسارعت عملية النشاط
الاستيطاني المحموم بهدف منع أية إمكانيّة لقيام دولة فلسطينية، وإبقاء الفلسطينيين
تحت الهيمنة "الإسرائيلية" الدائمة، وارتكزت سياسات "نتنياهو" على إفراغ التسوية من
أي محتوى، مستبدلة شعار "الأرض مقابل السلام" بشعار "السلام مقابل السلام"؛ بل
واقترح "نتنياهو" فكرة السلام الاقتصادي، وبموجب هذا المشروع، تجري مقايضة
الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بلقمة عيشه تحت الاحتلال.

أما خطة صفقة القرن التي رسم "نتنياهو" ملامحها الكاملة، وتبنتها إدارة "ترامب"،
فقد مثّلت ذروة الصلف الصهيوني، لإخضاع الشعب الفلسطيني، وإرغامه على
التنازل عن حقوقه التاريخية والسياسية. وإذا شئنا الدقة، تُمثّل خطة صفقة القرن،

رؤية الإجماع الصهيوني للتسوية النهائية مع الفلسطينيين، مع فروقاتٍ سطحيةٍ وهامشيةٍ بين مختلف التلويحات السياسية والأيدولوجية "الإسرائيلية". إن هذا المشروع الخطير الذي رفضه الشعب الفلسطيني شكّل لحظةً فارقةً، ودق جرس الإنذار الخطير، في ضوء تواطؤٍ من بعض الأنظمة العربية، وبضغطٍ من إدارة "ترامب"، بيد أن الفلسطينيين رغم ضعفهم وانقسامهم استطاعوا مقاومة المشروع "وإفشاله"، وبهذا أخفقت أخطر خطة كانت تواجه الشعب الفلسطيني، وتهدد وجوده المستقبلي.

لكن "إسرائيل" حصدت بعضاً من ثمار خطة صفقة القرن، وأفاحت في إرغام أربعة أنظمةٍ عربيةٍ على توقيع اتفاقيات تطبيع معها، وقبرت إلى الأبد الخطة المعروفة "بمبادرة السلام العربية"؛ الأمر الذي ترك ظهر الفلسطينيين مكشوفاً، ولم يعد أحدٌ يتحدث عن عملية السلام أو المفاوضات، مع الاكتفاء بالعبارات الخجولة من جانب بعض الزعماء العرب، حول ضرورة إيجاد حلٍ للقضية الفلسطينية. لقد جرّدت "إسرائيل" السلطة الفلسطينية، طوال ثلاثة عقودٍ من التسوية، من أية إمكانيةٍ للتحوّل إلى دولة، وتحاول تجريدها من أية وظيفةٍ سياسيّة، مع الإبقاء على وظيفتها الأمنيّة، والضغط عليها لملاحقة أي مظهرٍ من مظاهر المقاومة. ولعلّ الأخطر من كلّ ذلك محاولة إفراغ السلطة من أي محتوى وطني، وتحويلها إلى سلطةٍ عميلة.

ففي السنوات الأخيرة أمعنت "إسرائيل" بشكلٍ سافر، في الضغط على السلطة، للتوقّف عن بعض السياسات مثل: التوقّف عن دفع رواتب الأسرى والجرحى والشهداء، والاحتجاج على بعض البرامج الإعلامية، والضغط لحذف بعض المقررات في المنهاج التعليمية، وانتقاد زيارات مسؤولي السلطة لبيوت عزاء الشهداء... الخ، واتخذت مجموعة من القرارات والإجراءات: كالاقتطاعات الضريبية الشهرية، وإعادة

إحياء الإدارة المدنية، وسياسة الاجتياحات اليومية للمدن والبلدات الفلسطينية، علاوةً على الممارسات الإجرامية الاعتيادية من قتلٍ واعتقال، وهدمٍ للبيوت، ومصادرةٍ للأرض، واقتلاع الأشجار، وعردة المستوطنين، والحواجز، وسياسة العقاب الجماعي، عدا عن الحروب المُدمّرة على قطاع غزة.

إنّ الضغوط التي تمارسها "إسرائيل" على السلطة الفلسطينية؛ بهدف تكريس وظيفتها الأمنية، من شأنها أن تسمح بانفجارها من الداخل؛ لأنّ بنية السلطة وإن انطوت على مركّبات مرتبهة لمصالحها التي تتقاطع مع الاحتلال، غير أنه لا يمكن تحويلها بالكامل إلى مجرد وكيلٍ أمنيّ، وإلا فإنّها ستفقدُ أيّة شرعيّة وطنية، بل وحتى مبرّر وجودها .

أما الخيار الممكن والمجدد من ناحية الدوائر الأمنية "الإسرائيلية"، يتمثّل بعدم السماح للسلطة أن تقوى وتتطور على نحوٍ يتيح لها التحوّل إلى دولةٍ حقيقية، وفي الوقت ذاته عدم السماح بإضعافها وانهارها. بعبارةٍ أخرى إبقاء السلطة على حالها: لا هي قوية ولا هي ضعيفة، مع مواصلة ابتزازها وممارسة الضغوط عليها، كما يجري في هذه الأيام.

إنّ إخفاق عمليّة التسوية ووصولها إلى طريقٍ مسدود، إلى جانب الممارسات العدوانية الصهيونية المتواصلة، من شأنها أن تدفع باتجاه انفجار الأوضاع، وهذا الانفجار تتوقعه الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية" منذ سنوات، وتستند لسيناريوهات محتملة، على نحوٍ يتيح لها الإبقاء على الحالة الراهنة، أي إطالة أمد التسوية المعطوبة. ومن السابق لأوانه الحكم على موت التسوية؛ فالقوى العالمية والإقليمية علاوةً على طرفي معادلة الصراع يمتلكون إمكانيّة إيقاظها من غيبوبتها العميقة، والعودة إلى المربع الأول، حيث يعاد استئناف اللقاءات السياسية، والعودة إلى طاولة المفاوضات العبيثة.

إشكاليّة المقاومة

احتلّت مقولة (المقاومة)، في العقدين الأخيرين، حيزًا كبيرًا في الخطاب السياسي الفلسطيني، وحلّت مكان مقولتي (الثورة والكفاح المسلّح) التي كانت قد هيمنت على الخطاب السياسي منذ نهايات ستينات القرن الماضي، وحتى نهايات الثمانينات من ذات القرن.

وينطوي هذا التبدّل في استخدام المقولات، على تحوّلين بارزين، الأول: يتمثّل في تبني الطرف المهيمن على القرار الفلسطيني لخيار التسوية منذ نزوح المقاومة عن بيروت عام 1982، الأمر الذي يعني، التخفيف من حدة الخطاب الثوري، والتخفيض من وتيرة الفعل المسلّح لصالح خياراتٍ وأشكالٍ نضاليّةٍ أخرى، أما الثاني: فيتمثّل في انتقال ثقل النضال الوطني من الخارج إلى الداخل المحتل، بعبارةٍ أخرى تحوّل الداخل إلى الركيزة الأساسية في مقاومة المشروع الصهيوني، وهو ما أعاد الاعتبار للمقولات الشعبيّة التاريخيّة المستمدة من التجربة الكفاحيّة الفلسطينيّة في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي، كالهبة والانتفاضة، وذلك ارتباطًا بالدور الذي كانت تؤدّيه الجماهير الشعبيّة في مقارعة الاستعمارين البريطاني والصهيوني، ويُسنتّى منها ثورة العام 1936، التي كانت تُعبّر عن ثورةٍ حقيقيّة، شاملةٍ وفاعلة، ومسلّحة، وكان من المُفدّر لها أن تنجح في إفشال المشروع الصهيوني، لو توقّرت لها عوامل الانتصار.

وبالرغم مما قيل وما يمكن أن يُقال عن التجربة الثوريّة الفلسطينيّة الطويلة، وما انطوت عليه من أخطاءٍ وإخفاقاتٍ وإشكاليّات، غير أنه وللإنصاف، يتعين علينا الكف عن الإمعان في جلد الذات، والسعي لتقييم تلك التجربة ودراستها بصورةٍ موضوعيّة، تليق بنا وبتضحياتنا الجسام، وإذا أردنا تكثيف الموقف، يمكننا أن نقول: لقد خاض الشعب الفلسطيني صراعه الوجودي مع الغزوة الاستعماريّة الصهيونيّة،

ولم يتوان منذ مئة وثلاثين عامًا عن النضال ودفع التضحيات، وتجسيد بطولات خارقة على مذبح معركة التحرر الوطني، بالرغم مما اعترت هذه التجربة من أخطاءٍ قاتلةٍ في كلِّ محطةٍ من محطات الصراع، مما يوجب دراسة التجربة في مراحلها المختلفة، واستقاء العبر والدروس التي من شأنها، أن تسهم في تصليب أوضاعنا وتصويب مساراتنا، حتى يكون بوسعنا إنجاز الانتصار التاريخي، وتحرير بلادنا المغتصبة.

لقد واجهت التجربة الثورية الفلسطينية، مجموعةً من العوامل الموضوعية والذاتية، التي كانت تعيق تقدّمها، وتحدّ من إمكانيتها لمراكمتها لنجاحاتها، وتمنعها من إنجاز أهدافها البعيدة، وتوصلها في أحيانٍ كثيرةٍ إلى حالةٍ من الإخفاق التام. ويمكننا أن نلخص هذه العوامل على النحو التالي:

العوامل الموضوعية:

أولاً: واجه الشعب الفلسطيني وما يزال يواجه، مشروعاً استعماريّاً من العيار الثقيل، ومدعوماً من أعتى القوى الاستعمارية في العالم، ولا يزال يستمد عوامل بقائه وقوته من تلك القوى، مما يعني أنه مشروعٌ له أبعاده الاستراتيجية بعيدة المدى، التي لا تخص الشعب الفلسطيني وأرضه وحسب، وإنما تستهدف المنطقة برمتها... ومن هنا لا يمكن للشعب الفلسطيني وحده أن يتصدى لهذا المشروع الخطير، ومن ناحية واقعية، ليس بمقدوره إحراز انتصارٍ تاريخي على هذا المشروع بمفرده، وإنما يتعين أن تتضافر جهود شعوب المنطقة، وفي مقدّمها الشعب الفلسطيني لنحز هذا المشروع، فإذا كانت عوامل إقامته وقوته وبقائه، عوامل خارجية في الجانب الأهم منها، فإنّ عوامل الخلاص منه، ينبغي أن تكون في معظمها خارجية.

ثانيًا: يتعيّن علينا ألا ننسى، أن مجمل البلاد العربيّة في بداية المشروع الصهيوني، كانت خاضعةً إما للاستعمار خاصة البلاد العربية في القارة الإفريقيّة، وإما خاضعة لسيطرة الدولة العثمانية التي كانت في تلك الحقبة في أسوأ أحوالها، ولم يكن بمقدورها التصدي لهذا المشروع، مع أنها سمحت بحكم ضعفها وفساد أجهزتها الإدارية، بتسرب المستوطنين الصهاينة وتمكينهم من السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية، والسماح لهم بتشديد عشرات المستعمرات قبل وقوع فلسطين في قبضة الاحتلال الإنجليزي الذي تبني المشروع الصهيوني بالكامل. ولم تلبث أن وقعت بقية البلدان العربية في الشطر الآسيوي تحت الهيمنة الاستعمارية.

إنّ وقوع العالم العربي برمته في قبضة الهيمنة الاستعمارية، حرم الشعب الفلسطيني من عمقه الاستراتيجي، حيث انشغل كل بلد عربي بمعالجة مشاكله ومواجهة الاستعمار داخل حدوده، وثمة قسمٌ آخرُ تواطأ مع المشروع الصهيوني، والتقت مصالح بعض الأنظمة مع مصالح الاستعمار؛ الأمر الذي أعاق من إمكانية التصدي للمشروع الصهيوني مُبكرًا، وحين جاءت لحظة قتاله، كما جرى عام 1948، كان قد فات الأوان، بعد أن تمكن الصهاينة من تثبيت وجودهم على الأرض، وبناء قوة مقاتلة كان بوسعها، بحكم عدد مقاتليها وتسليحها، إلحاق الهزيمة بالجيش العربي، التي كان قتالها من دون استراتيجية أو خطة، عدا عن الإشكاليات الأخرى التي صاحبت العمليات القتالية في الميدان.

في المحصلة جرى تكريس الواقع العربي الضعيف والمجزأ، ومواصلة الضغط العسكري وإفشال أية تجربة وحدوية، أو بروز دولة عربية مركزية، وإلحاق المزيد من الهزائم بالجيش العربي، وإرغام بعضها في وقتٍ لاحق،

على توقيع اتفاقيات سلام مع "إسرائيل"، وليصل الحال إلى تقهتت العالم العربي، وإذكاء حروبه الأهلية الطاحنة، وتحويل أنظمتها إِمّا لدولٍ صديقةٍ متحالفةٍ مع "إسرائيل"، وإِما متواطئةٍ معها في الباطن، وإِما لا حول لها ولا قوة، والنتيجة غياب أي عمقٍ عربي حقيقي من شأنه أن يسند كفاح الفلسطينيين باستثناء بعض المحطات، وبعض البلدان، ولكن في ظروفٍ متحركة تفتقد للصلابة والثبات، الأمر الذي أبقى كفاح الشعب الفلسطيني في مختلف محطات الصراع، يعاني من الضعف والانكشاف.

ثالثاً: افتقد كفاح الشعب الفلسطيني للحيز الجغرافي الواسع، والحيز السكاني الملائم، اللذين يسمحان لأية تجربةٍ ثوريةٍ أن تنمو وتتطور وتحافظ على عمقٍ استراتيجي؛ فالجغرافيا الفلسطينية تفتقد للعناصر الطبيعية (المساحة الكبيرة نسبياً، الغابات الشاسعة، الجبال الشاهقة، البوادي الواسعة... الخ)، كما أن معظم سكانها كانوا يقطنون في قرى وبلداتٍ صغيرة، أما مدنها فكانت صغيرةً نسبياً من حيث المساحة وعدد السكان، إذا ما قورنت بمدنٍ تؤوي ملايين السكان في بعض البلدان، التي كانت تخضع لتجربةٍ استعماريةٍ وتخوض ثورةً مماثلة. وإذا ما استثنينا ثورة عام 1936 التي تمتعت بميزة الجغرافيا الواسعة نسبياً في تلك الحقبة، واضطرت سلطات الاحتلال البريطاني إلى إغلاق الحدود بالأسلاك الشائكة لمنع تسلل المقاتلين، وتوفير العتاد والسلاح، وملاحقة الثوار من جبلٍ إلى آخر، ومن قريةٍ إلى أخرى، غير أنه وبعد عام 1948 تقطعت أوصال الوطن الفلسطيني، وصار يتعين على الجزأين المحتلين بعد عام 1967، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، اجتراح أساليب قي المقاومة، تتلاءم وصغر المساحة الجغرافية في كلا الإقليمين، وغير المتصلين أصلاً جغرافياً، واللذين يفقدان الحدود الشاسعة

والطبيعية التي تسمح بتزويد المقاومة بالرجال والسلاح على نحو ملائم، فضلاً عن خضوعهما للاحتلال العسكري المباشر، وهو ما مكّن قوّات العدو من ملاحقة آلاف الخلايا الفدائيّة والقضاء عليها منذ عام 1967، وإفشال أعداد لا تحصى من العمليّات الفدائيّة؛ الأمر الذي دفع الساحة الفلسطينيّة لتفجير الانتفاضة الأولى، التي تواصلت لسبع سنوات، ومروراً بمرحلة أوصلو، ووصولاً إلى محطة الانتفاضة الثانية، التي تمكّنت "إسرائيل" من إجهاضها بعد أربعة أعوام في الضقّة، فيما استطاع قطاع غزة من تطوير نموذج مسلّح يكاد يلامس المستحيل من ناحية الجغرافيا (365 كم) والكثافة السكانية (2 مليون نسمة)، والإشكاليّة الجيوسياسيّة مع مصر.

إنّ افتقاد التجربة الثورية الفلسطينية في سياقها التاريخي الطويل لتلك المقومات الطبيعية، تركها عرضةً للحصار وسهولة كشفها، والحد من تطورها وفعاليتها، وصولاً إلى ضربها وتفكيكها. أما التجربة الثوريّة الفلسطينيّة في الخارج فقد لوحقت وأُقصيت مُبكراً عن الساحة الأردنيّة، وغرقت في وحل الصراعات الداخليّة في الساحة اللبنانيّة، وصولاً إلى شنّ حربٍ قاسيةٍ عليها في عام 1982، أفضت إلى إقصائها بعيداً عن الحدود الفلسطينيّة.

رابعاً: واجهت التجربة الثورية الفلسطينية منذ عام 1948، عدواً مدججاً بأحدث ترسانةٍ عسكريّة، وجيشاً من أقوى جيوش العالم، وأذرعاً أمنيّةً واستخباراتيّة، تتسم بالدقة والفعالية والذكاء، وبمؤسساتٍ دوليّةٍ حديثةٍ وقويّةٍ ومتطوّرة. وفوق كل ذلك مجتمعٌ مُسلّحٌ بأيديولوجيا استعماريّة استيطانية توسعية وعنصرية ذات ديباجات دينية وأسطورية وتاريخية، لم تعرفه التجارب الاستعماريّة

الأخرى، من حيث الإمكانيات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والاستخباراتية.

إن هذه الدولة "الخارقة القوة"، والمدعومة من أعتى الدول والقوى الكبرى، تمكّنت من إحكام قبضتها على الحدود والأرض والسكان، وأفلحت في ردع دول المنطقة بعد سلسلة من الحروب استطاعت من خلالها تحقيق انتصاراتٍ كاسحةٍ في مجملها. وفي المحصلة، فإن إمكانيّة إطلاق ثورةٍ مستدامةٍ، فاعلةٍ ومؤثرةٍ، وتحقيق انتصارٍ ملموسٍ، على دولةٍ تتمتع بكل تلك المواصفات، يكاد يكون مهمّةً شاقّةً وعسيرةً، ولا نقل مهمةٍ مستحيلةٍ، ما لم تتوفر عوامل خارجية، مساندة للفكاح الفلسطيني.

إن هذه العوامل الموضوعية المجافية، قلّصت من قدرة الشعب الفلسطيني، على إحراز إنجازاتٍ متراكمةٍ، تتيح له إنزال الضربة القاضية بعده، أو ارغامه على التسليم بجزءٍ من حقوقه، وصار يتعين عليه ابتكار وسائله الخاصة في المقاومة والنضال، وخلق تجربته الثورية، متعددة الأشكال، بما يتلاءم مع ظروفه وإمكانياته المحدودة.

العوامل الذاتية:

أولاً: بالرغم مما اتّسمت به التجربة الثورية الفلسطينية، في مختلف محطات الصراع، من زخمٍ وكثافةٍ في الفعل المقاوم، وجسامة في دفع التضحيات، انطوت على بطولاتٍ خارقة، غير أن أبرز اشكالياتها التاريخية، تتمثل في تشرذمها وانقسامها وصراعاتها. فلقد رافق الانقسام والصراع تلك التجربة منذ بدايات مواجهتها للمشروع الصهيوني، حيث شهدت عقود العشرينات والثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي انقساماتٍ وصراعٍ سياسية، بسبب التنافس بين العائلات السائدة في تلك المرحلة، التي سارعت لتشكيل أحزابها، ولم تفلح تلك التشكيلات الحزبية - العائلية، من التصدي لتمدد المشروع الصهيوني، وهو ما سمح، باندلاع الثورة عام 1936، حيث

وجدت تلك الأحزاب نفسها على هامش الثورة، ولم تفلح تجربة "اللجنة العربية العليا" في تشكيل تجربة سياسية وحدوية تقود الثورة والشعب، وتحرز إنجازات سياسية ملموسة.

كما أن الثوار، عجزوا عن توحيد صفوفهم وقواهم، وبهذا بقيت الثورة من دون قيادة سياسية حقيقية، ومن دون قيادة ميدانية موحدة.

أما التجربة الثورية المعاصرة بعد نكسة العام 1967، فقد انطوت على انقسامٍ سياسيٍّ وميداني، وبقيت فصائل الثورة تخوض معاركها منفردة، وبخطاباتٍ سياسيةٍ متباينة، وإن انطوت في مجملها تحت سقف منظمة التحرير الفلسطينية، التي كان من المفترض أن تُمثّل الفرصة التاريخية المهمة في توحيد الرؤى السياسية والأطر القيادية والقتالية، وتصوغ استراتيجيةً لعملية التحرير والدولة، لكن إشكالياتها البنوية التي انطوت على خللٍ في الإدارة والتنظيم والتفرد في القرار، وتخلف مؤسساتها.. قاد إلى خلافات حادة بين مكوناتها، أفضت في نهاية المطاف إلى إخفاقها في إنجاز مهمتها التحررية، وأوقعها في مصيدة التسوية، الأمر الذي فاقم من أزمتها، ولم تفلح حتى اليوم في استيعاب باقي المكونات السياسية الأخرى (الفصائل الإسلامية وغيرها)، وما الانقسام السياسي الراهن إلا ثمرة، لتعثر المنظمة، وإخفاقها في إعادة إنتاج شروط قوتها وبقيائها، بوصفها البيت الوطني والسياسي والكفاحي الجامع، والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. إن إشكالية التشرذم والانقسام، والاقتيال في بعض المحطات، التي صاحبت وما تزال تصاحب التجربة الثورية الفلسطينية، تعدّ من أهم عيوب معركة التحرر الوطني، وسبباً رئيسياً في تعثر تلك التجربة، وإخفاقها في الوصول إلى أي إنجاز ملموس من شأنه

أن يُسرّع في تقويض المشروع الصهيوني، أو يساهم في لجم اندفاعه وعدوانيته.

ثانياً: هيمنت النزعات الارتجالية والانفعالية، وطغيان النزعة الثأرية الانتقامية على الفعل المقاوم، في معظم الثورات والانتفاضات الشعبية، علاوةً على غياب الثقافة الأمنية، وتأصيل البنى التنظيمية، وفوضى السلاح والانضباط، والخلط بين التكتيكي والاستراتيجي في أداء المقاومة، ودوبان الحدود بين الوسائل والغايات، بين الحزبي والوطني، الدائم والمؤقت، الثابت والمتحوّل، المجدي وغير المجدي، الكمي والنوعي... الخ، حتى غدت المقاومة برمتها في مختلف محطات الصراع، مجرد تجارب واختبارات من دون تبني الأساليب والأشكال التنظيمية والإدارية والعلمية الملائمة واللازمة لإدارة الثورات على نحوٍ يسمح لها بإنجاز مكاسب ميدانية وسياسية، ومراكمة الانتصارات الصغيرة في الطريق إلى إحراز الانتصار التاريخي. إذا ما استثنينا التجربة الفدائية في لبنان قبيل اجتياح عام 1982، وكذلك الحالة المقاومة السائدة حالياً في قطاع غزة، التي على ما يبدو، قد استفادت من أخطاء الماضي، وسعت إلى تأصيل التجربة الثورية الحديثة وتعزيزها، والأخذ بأسباب الانتصارات بعيداً عن الارتجال وردود الأفعال.

ثالثاً: اعترت التجربة التاريخية الثورية إشكالية افتقادها للقدرة على الاستثمار السياسي المُجدي للعمل المقاوم، فيما جرى التركيز على الجهد الإعلامي لغايات حزبية وفصائلية وحتى شخصية على الحساب الوطني، فبالرغم من حجم التضحيات الجسام التي كان يجري بذلها في العمل المقاوم، إلى جانب الخسائر الضخمة التي كانت تدفعها الجماهير الشعبية الحاضرة

للمقاومة، مقارنةً بخسائر العدو، غير أن الاستثمار السياسي بهذه التضحيات، كان يعادل الصفر في كثيرٍ من المواقف، حتى صارت تُثار تساؤلات مشروعة حول الجدوى من العمل المقاوم إذا كانت خسائرها أكبر كثيرًا من مكاسبها، وهو ما أفسح المجال أمام بروز بعض الدعايات المغرضة الساعية لتثبيط العزائم، والترويج لثقافة الهزيمة، وضرورة البحث عن وسائل أخرى، وذلك لغايات مختلفة.

وفي المقابل كانت تجري عملية تقديس التضحية والشهادة، وكأنها هي الغاية، مع الإسراف في تركيز الفعل المقاوم نحو زيادة خسائر العدو البشرية من دون التساؤل عن الجدوى والمكاسب التي من الممكن حينها إذا ما قورنت التجربة الفلسطينية مع التجربة اللبنانية التي أحسنت الدقة والتركيز في الفعل المقاوم، وأفلحت في الاستثمار السياسي لهذا الفعل، وكانت النتيجة احراز انتصارها المدوي على عدوها عام 2000.

ولإنصاف تجربتنا المقاومة، ينبغي القول: إن ثمة نجاحات تحققت في أكثر من محطةٍ على صعيد الاستثمار السياسي لعمل المقاومة، وأبرز هذه المحطات، محطة معركة الكرامة التي كانت لها نتائج مذهلة من ناحية تثوير الشعب الفلسطيني، وتزويده بطاقاتٍ معنويةٍ وقاتليةٍ، أسست لمرحلة ذات زخمٍ كبيرٍ في الفعل المقاوم، وأعدت لفلسطين مكانتها ومكانها على الخريطة العالمية، وكانت هذه المعركة بمثابة الانطلاقة الفعلية للثورة المعاصرة.

أما المحطة الثانية، فقد تَمَثَّلت بمعركة "سيف القدس" الأخيرة في أيار من عام 2021، حيث تحققت في تلك المعركة مكاسب وإنجازاتٍ سياسية

وإعلاميّة ومعنويّة، لم تفلح في تحقيقها ثلاثة حروبٍ سابقةٍ على قطاع غزة.

رابعًا: تُعدّ الإشكاليّة الأمنيّة، إحدى أهمّ المعضلات التي واجهت المقاومة الفلسطينيّة في مختلف مراحلها ومحطّاتها، حيث تمثّلت تلك الإشكاليّة بالتخلف والاستهتار الأمني، والاستهانة بإمكانيّات العدو الاستخباريّة والتقنيّة، ولم تجرِ عمليّة مكافحة ظاهرة العملاء والجواسيس بالشكل المطلوب، ولم تخضع الفصائل الفلسطينيّة تجاربها للدراسة والتقييم الضروريّة، وكان ثمة استهتار بالقواعد الأمنيّة، لا سيما في مرحلة الانتفاضة الثانية، حيث سادت علنيّة السلاح والمقاتلين، وسوء الاستخدام الأمني لأجهزة الاتصالات الحديثة، وهو ما مكّن العدو من إحباط آلاف العمليات الفدائيّة، ومن تنفيذ المئات من عمليات التصفية والاعتقال التي كانت تتم بصورة نمطيّة. ولعلّ أبرز إخفاقات يُسجل لفصائل المقاومة طوال أكثر من خمسين عامًا، يتّمتلّ بظاهرة "العصافير" في السجون. تلك الظاهرة التي أمكن للعدو تطويرها والاستفادة منها في الكشف عن عدد لا يحصى من المعلومات الخطيرة، بعد الإيقاع بعشرات الآلاف من الأسرى، وهو ما ساهم في تقويض البنى التنظيميّة، وكشف أساليب المقاومة السريّة، والحد من إمكانيّة تطور المقاومة.

لقد أخفقت فصائل المقاومة قاطبةً في توعية وتثقيف أعضائها، وتحذيرهم من الوقوع في مصيدة العصافير، وما تزال أعداد كبيرة تقع في هذه المصيدة، من دون أن تسعى الفصائل جدّيًا لإغلاق هذه الثغرة الخطيرة.

إن هيمنة مقولة "المقاومة" في العقدين الأخيرين على الخطاب السياسي الفلسطيني، يُعبّر عن مرحلةٍ جديدةٍ في الكفاح الفلسطيني، وينطوي في ذات الوقت

على إشكالية كبيرة، تتمثل في الانقسام السياسي، الأول بعد توقيع اتفاقيات أوسلو ونشوء السلطة الوطنية، وتفاقم هذه الإشكالية بعد الانقسام السياسي الثاني، في أعقاب فوز حماس بالانتخابات عام 2006، ووقوع الاقتتال على السلطة عام 2007.

لقد باتت مقولة "المقاومة"، مادةً للمباحكات والمزيدات السياسية والإعلامية، بين طرفي الصراع، التي باتت لكل واحدٍ منهم سلطة على الأرض، واحدة في الضفة محكومة ومكبلة بالاتفاقيات السياسية والأمنية، والأخرى في غزة حوّلت نفسها لسلطة مقاومة، مع الأخذ بالاعتبار عيوب ومزايا هذه التجربة، وما بين السلطتين المتصارعين انقسمت الساحة الفلسطينية، حول الموقف من المقاومة وأشكالها المتاحة والمقبولة، والأكثر جدوى، فيما تبنت سلطة الضفة، خيار المقاومة "السلمية"، كإحدى الوسائل الممكنة في التصدي لممارسات الاحتلال حسب تبريرها، في حين تبنت سلطة غزة، خيار المقاومة المسلحة، وتمكّنت من بناء قوة عسكرية، مكنها من الصمود والمواجهة في أربعة حروب مع العدو.

وبالرغم من صحة مزاعم كل طرفٍ حول الشكل الذي يتبناه، وبصرف النظر عن بعض المكاسب الذي أحرزها كل طرفٍ، في ممارسته للفعل المقاوم، بيد أن تلك الأشكال الكفاحية المتبناة، لا تعكس الدراسة الملموسة لخصوصية كل ساحةٍ من ساحات المواجهة، وإنما تعكس أزمة الانقسام المتفاقم بين الطرفين، هذا الانقسام الذي وفّر فرصةً سانحةً للعدو، للإمعان في ممارساته الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني بكلّ الساحتين، وتعميق الشذمة والخلاف، وإنكاء الصراعات، والاحتواء المزدوج - إذا صح التعبير - لكلا السلطتين، جاعلاً من تجربة المقاومة المسلحة في غزة باهظة التكلفة، ومن تجربة المقاومة "السلمية" أو الشعبية في الضفة، محدودة

التأثير والفعالية، وإبقائها تحت السيطرة، مع المبالغة في قمع وملاحقة أي فعل مسلح، وجعل فاتورته باهظة الكلفة على أهالي المقاتلين، وأماكن سكنهم. شكّل النموذج المسلّح في قطاع غزة، حالةً متقدّمةً في تطوّر المقاومة الفلسطينية على الأرض، وتحديها الجدي لدولة الاحتلال، ذلك على الرغم، من الإشكاليات التي أعاقت أداء المقاومة، على صعيد الجغرافيا، وضيق مساحة القطاع، علاوةً على الاكتظاظ السكاني، واستطاع هذا النموذج أن يتغلب على جملةٍ من الإعاقات، وبناء قوةٍ عسكريةٍ تعتمد بالأساس على القوى الذاتية، في ظلّ شروطٍ مجافيةٍ تكاد تلامس المستحيل، وتُمثّل إبداع هذا النموذج في إرغام الاحتلال على الاندحار عن أرض القطاع، ومن ثم السعي الحثيث لمواصلة تطوير النموذج، الذي تمكن من الصمود في وجه الحصار الشامل، والتصدي للعدوان العسكري الصهيوني المتواصل طوال العقدين الماضيين.

لقد مثّلت المقاومة الغزويّة تحديًا حقيقيًا للاحتلال، فسعى لحصارها، ومحاولة إنهابها بالحروب والاعتقالات، وابتكار أدوات تكنولوجية غير مسبوقّة في تاريخ الصراع، للحد من فعاليتها وحرمانها من مكتسباتها، كالقبة الحديدية، والجدار الذكي تحت الأرض، المصمم لاكتشاف الأنفاق، فضلًا عن إغراق سماء غزة بالطائرات المسيّرة متعددة الوظائف والأشكال، والسيطرة التامة على الحدود البرية والبحرية، حتى غدت كل مواجهةٍ عسكريةٍ باهظة التكلفة من ناحية الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية.

وبالرغم مما تُمثّله المقاومة الغزويّة، من تهديدٍ جدي، وإزعاج مزمن لدولة الكيان، غير أنّ العدو رأى فيها وسيلة لمواصلة تأزيم الحالة الفلسطينية، وتكريس الانقسام السياسي والجغرافي، مع مواصلة الضغط عليها وحصارها، والحيولة دون السماح لها بالتطور أو إحراز أية إنجازات عسكرية ذات طبيعة استراتيجية، وحرمانها من

تحقيق مكاسب سياسية، على غرار المكاسب التي تحققت في المعركة الأخيرة "سيف القدس" عام 2021.

وبالرغم مما يُمثله هذا النموذج البطولي الخارق على أرض القطاع، غير أنه يتعين علينا الاعتراف، بأنه ليس بوسع المقاومة الغزافية وحدها التصدي لكافة المهام الوطنية، ولا بإشعال حرب، كلما تنامت الممارسات العدوانية الصهيونية في الضفة والقدس أو السجون. أي أن تكلفة الصراع المُحتم، يتعين أن يدفع فاتورتها الجميع؛ كلٌّ في مساحته وميدانه، مع إبقاء المقاومة المسلّحة في غزّة، قوّة رادعة للعدو، وكابحة لسياساته ومخططاته.

أما ساحة الضفة، فقد شهدت في السنوات الأخيرة، التي أعقبت انتكاسة الانتفاضة الثانية، سلسلة من التطوّرات والأحداث التي انطوت على تحولاتٍ مهمة، أفسّحت المجال أمام بروز عددٍ من الظواهر المتناقضة، فمن ناحية الإجراءات والسياسات الصهيونيّة على الأرض، أمّعت سلطات الاحتلال في ممارساتها العدوانيّة، مستغلة حالة الضعف والانقسام في الجسم الوطني، مما سمح لها بتهميش القضية الفلسطينية، وإزاحتها عن أجندة الجدل السياسي اليومي في "إسرائيل" وحتى في العالم، كما سمحت إجراءاتها بتعزيز السلطة الوطنية وأدّرعها الأمية، ومواصلة الضغط عليها لملاحقة المقاومة، وتطوير آليات التنسيق الأمني. ومن ناحية ثانية ساهمت سياساتها المشتقة من خطة "السلام الاقتصادي" في إشاعة جو من الاسترخاء، والانتعاش الاقتصادي أسهمت هذه السياسات الاقتصادية الليبرالية التي انتهجتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة منذ حكومة سلام قياض وحتى اليوم، في تنامي النزعات الاستهلاكية التي لم تكن معروفة في المجتمع الفلسطيني على هذا النحو من الحدة، وتسارعت حدة التفاوت الطبقي، واتسعت الفجوات في مستوى المعيشة بين الطبقات، وتعرّزت ثقافة البحث عن الذات واقتناص الفرص، وأدت هذه

العملية إلى بروز طبقات وفئات ونخب اجتماعية جديدة، وإلى تحولات اجتماعية وثقافية، تتطوي على العديد من مظاهر التفكك والانحطاط، وفي المحصلة سادت أجواء من الإحباط والسخط الشعبي على تردي الأحوال العامة، في ظل تصاعد إجراءات وسياسات الاحتلال بحق الأرض والإنسان الفلسطيني، وأفضت إلى بروز بعض مظاهر المقاومة، التي كانت تتصاعد وتصل إلى مرحلة الهبة، ثم لا تلبث أن تتلاشى (المقاومة الشعبية، التظاهرات، الطعن، الدهس، القاء الحجارة والمولوتوف، إطلاق النار... الخ)، ولكن من دون أن تصل إلى شروط تسمح باندلاع انتفاضة جديدة.

لقد أظهرت السنوات الأخيرة، مدى التطور الاستخباري، والتقني، الذي يمتلكه العدو في مواجهة الشعب الفلسطيني، وملاحقة المقاومين، وإحباط العمليات، تميّلت في الكشف عن مئات الخلايا، وسرعة الوصول إلى منفذي العمليات، وإحاطته بكمٍ وافٍ من المعلومات بفعل استخدامه لطرقٍ جديدةٍ ومتطورةٍ ودقيقةٍ في أنشطته الاستخبارية (الكاميرات، الطائرات المسيّرة، والأقمار الصناعية، اختراق الهواتف والحواسيب، اختراق منصات وحسابات التواصل الاجتماعي... الخ)، حتى صار بمقدوره رصد الأراضي الفلسطينية، بشوارعها، ومفترقاتها وجبالها ووديانها وأماكنها العامة، ورصد تحركات كل مواطن من خلال متابعة هاتفه المحمول.

ومن ناحيةٍ ثانية، واصل العدو ضرب البنى التحتية للفصائل الوطنية والإسلامية، من خلال إنهاكها بالملاحقة والاعتقال وإغلاق المؤسسات، وتجفيف مصادر التمويل؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع فعاليات الفصائل وأنشطتها، وانحسار الفعل المقاوم، مما ترك المجال مفتوحًا لتساع ظاهرة المقاومة الفردية، التي جرى التعبير عنها بعمليات الطعن والدهس وإطلاق النار، وهي ظاهرة أربكت العدو، لأنه لم يعتد

على مواجهة هذا الشكل من المقاومة، التي ليست لها أية بنية أو مرجعية يمكنه تتبعها والقضاء عليها بسهولة.

وفي العامين الأخيرين اتسعت ظاهرة العمل الفردي، وتطورت لتنتج ظاهرة الخلايا والمجموعات العنقودية، وانتشرت في مختلف محافظات الضفة، وباتت تعمل في غالبيتها من دون أية مرجعية تنظيمية، متأثرة في فعلها المقاوم، بممارسات الاحتلال اليومية، ثم ما لبثت أن تطورت في العام الأخير، لتنتج بعض المظاهر، ولا سيما في شمال الضفة، كظاهرة "عرين الأسود"، و"كتيبة جنين"، والتي تأتي استجابةً للواقع الوطني والسياسي المتأزم، ونتيجة لانحسار فعالية ونشاط الفصائل الوطنية والإسلامية، المنهكة بسبب عوامل مختلفة، أبرزها الضربات التي تلقتها في السنوات الأخيرة على أيدي قوات الاحتلال.

وبالرغم مما باتت تُمثله هذه الظاهرة، من تحدٍ للاحتلال وقطعان مستوطنيه، وما تحظى به من تأييد شعبي كاسح، وما تُقدّمه من بطولاتٍ عظيمةٍ وهي ترفع راية النضال في الزمن الصعب، وما تُمثله من بارقة أملٍ في ظل حالة الاستعصاء السائد، إلا أنها تعاني، بحكم تركيبتها وسرعة تكوينها، جملةً من الإشكاليات التي تعيق من تطورها، وتحدّ من فعاليتها، فهي أولاً: تُعبر عن مازق الحركة الوطنية، وثانياً: إجماعها عن الإمساك بزمام المبادرة النضالية بسبب ضعفها، وتكلس بناها التنظيمية، وثالثاً: افتقارها للدعم في المال والسلاح والخبرة التي تُمكنها من الصمود والفعالية، ورابعاً: افتقارها للحاضنة الجماهيرية الجدية، واقتصارها على حواضن صغيرة وتقليدية مثل مخيم جنين، وبلدة نابلس القديمة، وخامساً: ملاحقتها الحثيثة من قبل قوات العدو، وإحراق الخسائر الفادحة في عناصرها.

إنّ هذه الإشكاليات التي تعاني منها هذه الظاهرة، من شأنها أن تحدّ من نموها وتطورها، وتبقيها في حالة من الانكشاف والحصار والملاحقة الدائمة، مما يُسهم في

عملية ضربها وتفكيكها، لكن أخطر ما يمكن أن تُمثله هذه الظاهرة على الاحتلال، هو قدرتها على التأثير والإلهام، والتحفيز على الفعل المقاوم، وأشد ما يخشى منه الاحتلال، بروز المزيد من الظواهر، والبؤر المقاومة، في مختلف المدن والمخيمات والبلدات في الضفة، مما يوقر مناخاً يسمح بالتحوّل الثوري، ويخلق أرضيةً لاشتعال انتفاضةٍ مسلّحةٍ يشارك فيها عموم الشعب الفلسطيني، وينذر بولادة مرحلةٍ جديدةٍ في الكفاح الوطني، بقوى وأدوات وقيادات جديدة، تتجاوز الحالة الحزبية والفصائلية السائدة، وتتقدم عليها، على غرار ثورة عام 1936، حين التقط الشعب زمام المبادرة الثورية، لتجد الأحزاب والنخب التقليدية نفسها على هامش الثورة، لذا لن يتراجع الاحتلال عن محاولة وأد هذه الظاهرة في مهدها، وعدم السماح لها بالانتساع، ورفع كلفة المقاومة من خلال الإمعان في القتل وهدم البيوت وسياسة العقاب الجماعي.

أزمة المشروع الوطني

ينطوي التاريخ الفلسطيني التحرري، على عددٍ من الإشكاليات والتناقضات والمفارقات التي كانت تجد تعبيراً لها في كلِّ محطةٍ من محطات الصراع، في صورٍ وأشكالٍ متنوعة، تعكسُ إشكاليات وأزمات وملابسات كلِّ مرحلةٍ تاريخية، ولكن ما يجمع بينها جميعاً يمكن تكثيفه بعنوان "أزمة المشروع الوطني الفلسطيني".

وإذا شئنا الدقة، لم يكن ثمة مشروع وطني جامع وناضج وواضح المعالم قبل محطة النكبة، إذ إنه وبحكم تَخَلُّف المجتمع الفلسطيني في تلك الحقبة، وافتقاره للبنى والمؤسسات والأحزاب الحقيقية، فضلاً عن تَخَلُّف وضعف نخبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي كانت نُخباً تقليدية، ورثت كينونتها واستمدت بقاءها وفعاليتها من شروط المرحلة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية التي كانت تتسم بالتخلف والضعف والفساد والتكلس. فلقد واجه المجتمع الفلسطيني، وهو على هذه الحالة من الضعف والتخلف في تلك المرحلة، مشروعاً صهيونياً حديثاً، يمتلك شروط قوته الذاتية المستمدة من مؤسساته التي كانت تعرف طريقها جيداً، ومدعوماً من القوى الاستعمارية السائدة في تلك المرحلة، التي وجدت بذلك المشروع ضالتها وفرصتها التاريخية، للهيمنة الشاملة على المنطقة.

وفي موازاة ذلك لم تتمكّن النخب التقليدية الفلسطينية من وضع تصور ناضج لمشروع وطني يواجه المشروع الصهيوني، وبحكم تخلفها وانقسامها، اكتفت تلك النخب بالخطب والشعارات وتقديم المذكرات، والمشاركة في الفعاليات الشعبية المناوئة للمشروع الصهيوني، وتشكيل بعض الأجسام والهيئات والأحزاب السياسية، التي لم تكن لها أي قيمة فعلية، وإصدار البيانات والمواقف، حول عددٍ من المشاريع التي كانت تُقدّمها السلطات البريطانية (الكتب البيضاء)، أو المشاركة في اللقاءات

مع قادة الإنجليز، وأحياناً بعض القادة الصهاينة، بهدف البحث عن حلولٍ سياسيّةٍ ترضي الطرفين المتصارعين، لكن من دون أية نتيجةٍ تذكر ولم تفلح تلك النخب، في التقاط زمام المبادرة، في أعقاب تفجر ثورة عام 36، واكتفت بتشكيل (الهيئة العربية العليا) التي لم يكن لها أي دورٍ مؤثّرٍ على مجريات الواقع الثوري القائم. إذن، أخفقت النخب السياسيّة السائدة قبل محطة النكبة في رسم تصوّراتها أو محاولة بلورة مشروع وطني فلسطيني من شأنه أن يواجه ويتحدّى المشروع الصهيوني، وكانت محطة النكبة شاهدةً على هذا الإخفاق.

أما المرحلة الفاصلة بين نكبة عام 48 ونكسة عام 67 فقد اتسمت بالضياع، وتبدّد الهوية الوطنيّة الفلسطينيّة، وسيادة الخطاب القومي العربي، وبرزوغ نجم عبد الناصر. وبهذا ارتبطت قضية التحرّر الوطني الفلسطينيّ، بالبعد العربي التي مثّلتها حقبة عبد الناصر وهيمنت عليها كليّاً، قبل أن تنشأ ظروف تسمح ببدايات تشكّل للكيونة الفلسطينية جرى التعبير عنها بظهور بعض الاتحادات والحركات الثورية، التي انضوى البعض منها تحت الراية القومية لحركة القوميين العرب، وبعضها جاهر بهويته الوطنيّة (حركة فتح، جبهة تحرير فلسطين)، إلى أن تشكّلت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، نتيجةً لعاملين أساسيين، الأول: نتيجة لتنامي التشكيلات المُعبّرة عن الهوية الفلسطينيّة، والثاني: نتيجة لتنامي الخلافات العربية - العربيّة، حول تمثيل الحالة الفلسطينيّة.

لقد مثّل ظهور منظمة التحرير الفلسطينية، حدثاً مهماً، وتحوّلاً بارزاً، على صعيد بدايات تبلور الهوية الوطنيّة الفلسطينية، وشكّلت في وقتٍ لاحق، الأساس في بلورة المشروع الوطني الفلسطيني التحرري. لكن بداياتها المُتعثرة، لم تسمح لها بإحراز تقدّم كبير، على صعيد الهوية والمشروع الوطنيين، إذ إنّها وإن صُمّمت لتمثيل الفلسطينيين في كل مكان، بيد أنها لم تحظّ على الاستقلاليّة التامة، كجسمٍ سياسيّ

ووطني، يُعبّر عن طموحات وتطلعات الشعب الفلسطيني، وإنما بقيت تحت العباءة العربية، أو بالأحرى تحت العباءة الناصرية، وظلت مكوناتها خاضعة للقوى التقليدية وآليات عملها محكومة بالأوضاع العربية، وما تتطوي عليه من تجاذبات وخلافات، ولم يتعدّ خطاب المنظمة السياسي، سقف الخطاب الناصري الذي كان سائداً في تلك الآونة، حتى ميثاقها فقد كان يحمل حتى ذلك الحين اسم (الميثاق القومي)، أما جيشها (جيش التحرير) الذي تشكّل من مجموعة من الألوية، فقد بقي خاضعاً لشروط المرحلة العربية وتجانباتها، ومحكوماً بظروف رؤية الأنظمة العربية للصراع، وبالأخص منها الرؤية الناصرية، وفعلياً بقي جيش التحرير مُحتطاً، ولم يكن له أي تأثير فعلي على مجريات الصراع، لا في تلك الحقبة ولا بحقبة من بعد سيطرة الفصائل الفدائية على المنظمة.

أفضت نتائج حرب عام 1967 المعروفة (بالنكسة)، إلى تقويض التجربة الناصرية وخطابها القومي، وأفسحت الطريق أمام العامل الفلسطيني المتنامي، بفعل ظهور الفصائل الفدائية، وبهذا أنهت الحرب مرحلةً وسمحت بولادةٍ مرحلةٍ جديدة، هيمن فيها الخطاب الوطني الكفاحي على المشهد، لا سيما بعد دخول الفصائل الفدائية إلى مؤسسات منظمة التحرير وهيمنتهم عليها بالكامل، وهو مكنّ من تحويل المنظمة إلى جسمٍ سياسيٍّ فاعل، وبيتٍ وطنيٍّ تجتمع تحت قبته مختلف مكونات الشعب الفلسطيني.

وبوسعنا القول: إنّ المشروع الوطني الفلسطيني، قد بدأ فعلياً بالتبلور منذ عام 1969، أي في أعقاب سيطرة الفصائل الفدائية على مؤسسات المنظمة. وبالرغم من التباين والاختلاف السياسي والأيدولوجي بين فصائل المنظمة، إلا أن المنظمة مثّلت البيت الفلسطيني الجامع، وأخذت ملامح المشروع الوطني التحرري تتضح شيئاً فشيئاً، بعد تفعيل مؤسسات المنظمة، وإقرار الميثاق الوطني بعد إجراء

التعديلات اللازمة عليه، وبموجب هذا الميثاق تحدّدت معالم المشروع الوطني، القاضي بانتهاج الكفاح المسلح وسيلةً، لتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وتجسيد حقّ العودة، والقضاء على الصهيونيّة، وإقامة الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة على كامل التراب الوطني التي يعيش فيها جميع سكانها، من دون تمييزٍ على أساس الدين أو القومية أو العرب أو الجنس أو الطائفة أو اللون.

بيد أنّ أول أزمةٍ واجهت المشروع الوطني الفلسطيني، تمثّلت بمحاولات احتواء الفعل الفلسطيني، واختطاف القضية الفلسطينية، واستخدامها من قبل بعض الأنظمة العربية، وهو ما حدا بالقيادة المتنفذة في منظمة التحرير، إلى سلوك طريق المواجهة السياسية والعسكرية وأحياناً مع بعض الأنظمة العربيّة، والتمترس خلف شعار (القرار الوطني المستقل) والاستماتة في الدفاع عن هذه الاستقلالية، ومنع أي نظامٍ عربيٍّ من الاقتراب من محاولة ادّعاء تمثيل الفلسطينيين أو فرض الوصاية عليهم.

وبالرغم مما انطوت عليه هذه السياسة من مميّزات، تمثّلت في تعزيز الهويّة الوطنيّة، وحماية المشروع الوطني التحرري من أحابيل السياسات العربية، وعزّز من مكانة منظمة التحرير، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، غير أنّها أسهمت بانسلاخ القرار الفلسطيني عن القرار العربي، وإعفاء الأنظمة العربيّة من مسؤوليّاتها القوميّة في مواجهة المشروع الصهيوني المتمدّد في المنطقة، واكتفت تلك الأنظمة بالدعم السياسي والمالي وإبداء التعاطف، وإصدار بيانات الشجب والاستنكار.

وبهذا تحوّل العمق "الاستراتيجي العربي" الذي يسوده التمزق والصراع والاختلاف، إلى مجرد أنظمةٍ وكيانات، تتحرّك السياسية الفلسطينية و"قرارها المستقل" في حقول ألغامها، ورمالها المتحركة.

ومن المفارقات، أنّ الدفاع عن استقلاليّة القرار الفلسطيني هو ما كان يدفع الفلسطينيين، وإن ببطء شديد، نحو خيار التسوية؛ وذلك توجّساً من سياسات الأنظمة

العربية، التي كان البعض منهم يقيم علاقاتٍ سريّةً مع "إسرائيل"، أو يسعى لعقد اتفاقيات تسوية معها، وإيجاد حلٍ سياسي للقضية الفلسطينية.

أما الأزمة الثانية في المشروع الوطني، تَمَثَّلَتْ بنزوح الفلسطينيين المبكر نحو خيار التسوية، وذلك بتبني "المشروع المرحلي" عام 1974. ويأتي تبني هذا المشروع، استجابةً لميل السادات لتبني خيار التسوية في أعقاب حرب تشرين 1973، وهو ما أثار توجّس الفلسطينيين من إمكانية هرولة بعض الأنظمة العربيّة الأخرى، وانخراطها في عملية التسوية، ليجري فرض حلٍ للقضية الفلسطينية بعيداً عن الفلسطينيين، وإعادة الضفة الغربية للسيادة الأردنية، وقطاع غزة للسيادة المصرية، وبهذا يجري الإطاحة بمنظمة التحرير ومشروعها الوطني، وحرمانها من تمثيل الشعب الفلسطيني، لذا جاء تبني المشروع المرحلي، في محاولةٍ لإبداء الاستعدادية الفلسطينية، للانخراط في آيةٍ عمليّةٍ للتسوية، والقبول بالحلول الجزئية.

ويتلخّص البرنامج المرحلي، بقبول الفلسطينيين بمبدأ إقامة سلطة وطنية على جزء من الأراضي الفلسطينية، ليبدأ أول اختبارٍ للثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير، ومدى استعدادها للتعاطي والتساوق مع مشاريع التسوية، حيث قاد هذا المشروع إلى خلافاتٍ حادّةٍ أدّت إلى خروج بعض الفصائل من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير احتجاجاً على ضرب إحدى أسس المشروع الوطني التحرري، قبل أن يتم إجراء بعض التعديلات الطفيفة على البرنامج، ليتواءم مع طبيعة المرحلة، ولتبدو إقامة مثل تلك السلطة على أي جزءٍ من فلسطين أنها تأتي نتيجة لعملية تحرير، وليس نتاجاً لعملية تسوية.

لقد كشف تبني المشروع المرحلي، عن جنوحٍ مبكرٍ لدى الفلسطينيين نحو القبول بمبدأ التسوية، وتغذي هذا الجنوح من الأزمة التي وقعت بها الثورة الفلسطينية في أعقاب خسارتها للساحة الأردنية عام 1970، وبداية انغماسها في الصراعات على

الساحة اللبنانية، وبفعل ميل بعض الأنظمة العربية ونزوعها نحو التسوية بعد حرب عام 1973، وبسبب بعض الضغوط التي كانت تمارسها بعض القوى الإقليمية والدولية على الفلسطينيين لإبداء المرونة والتعاطي مع الحلول السياسية، غير أن إبداء "المرونة" الفلسطينية المبكرة، والاستعداد لقبول مبدأ الدولة على جزء من فلسطين، وليس على كاملها، يخفي في طياته أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، بخطوطها العامة، وكشف مبكراً عن استعداد الطرف الفلسطيني للمساومة، واعتبره البعض تنازلاً مجانياً من قبل أن تبدأ أية عملية للمفاوضات السياسية.

وفي المحصلة، لم تحقق أية مكاسب سياسية، جزاء تبني المشروع المرحلي، إذ سرعان ما وقع السادات على اتفاقية كامب ديفيد مع "إسرائيل" وخرجت مصر بموجبها من معادلة الصراع مع العدو. كما أن اتفاقية كامب ديفيد وملحقاتها كشفت عن التصور "الإسرائيلي" لحل الموضوع الفلسطيني، الذي تمثّل باقتراح مشروع الحكم الذاتي للضفة والقطاع، وقد تبين فيما بعد، وطوال أكثر من أربعة عقود على بداية التسوية، أن هذا المشروع (الحكم الذاتي) هو التصور الأول والأخير من جانب "إسرائيل" ورؤيتها للحل السياسي والنهائي للقضية الفلسطينية، وهو ما أفضى إلى تشدد الفلسطينيين، ورفضهم لهذا المشروع، مع إبقائهم على مشروع الخيار المرحلي الذي وإن بدا مشروعاً ثورياً من حيث الشكل، إلا أنه يبقى الباب موارباً أمام خيار التسوية.

أما الأزمة الثالثة في المشروع الوطني الفلسطيني، فقد تمثّلت في إخفاق التجربة الكفاحية الثورية الخارجية، في إنجاز مهمتها التحريرية في أعقاب حرب عام 1982، وإخراج الثورة من الساحة اللبنانية؛ الأمر الذي مهّد الطريق لتبني خيار التسوية، والشروع في البحث عن أية فرصة سياسية سانحة، للانغماس في حلول التسوية، لتأتي محطة الانتفاضة الأولى وما وقرته من إمكانية كفاحية، لإرغام "إسرائيل" على

الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، بيد أنّ عملية الإسراع في محاولة استثمارها، بالاعتراف بقراري 242 - 338 في إعلان الاستقلال عام 1988، لم تُعطِ أكلها، وأسهمت التطورات الدولية والإقليمية (سقوط الاتحاد السوفياتي، وحرب الخليج الثانية سنة 1991)، في تمهيد الطريق أمام مؤتمر مدريد للسلام وانطلاق قطار التسوية، لتصل العملية إلى ذروتها في توقيع اتفاقيات أوسلو، التي عبّرت بكل وضوح عن أزمة المشروع الوطني، وأدت إلى انقسام في صفوف الشعب الفلسطيني. لقد عبّرت مرحلة أوسلو وما بعدها، عن حالة الضياع، وتبدد المشروع الوطني التحرري، وأوقعت الشعب الفلسطيني في مصيدة التسوية المُتعثرة، الذي يتبين أنها لا تملك مقومات النجاح بسبب طبيعة المشروع الصهيوني العدوانية، التي لا تسمح بإبرام اتفاقيات سلامٍ دائمة معه.

أمّا الأزمة الرابعة في المشروع الوطني الفلسطيني، فقد تَمَثَّلت باستعصاء مشروع التسوية، وعدم قدرته للتقدّم إلى الأمام أو التراجع إلى الخلف وهو ما أوقع الطرف الفلسطيني المهيم على القرار السياسي، في إشكالية الخيار الواحد (لا بديل عن المفاوضات إلا المفاوضات)، أما الخيارات الأخرى، لا سيّما الخيارات الكفاحية، فقد غدت مجرد خياراتٍ ثانوية وغير مجنّدة، إلا بالقدر الذي يسمح باستخدامها لتحسين شروط الوضع القائم، بحكم الأمر الواقع، الأمر الذي أنتج حالة من العجز والجمود، وأدى إلى حالة من الانقسام الراهنة.

ويُعبّر الانقسام السياسي والوطني الراهن عن الأزمة الخامسة في المشروع الوطني، وتجلياً لأزماته التاريخية الكامنة والظاهرة. وتتطوي أزمة الانقسام على الخلل المريع الذي وصلت إليه الحالة الفلسطينية، وهي ما تزال تعيش في مرحلة التحرر الوطني، ولم تنجز استقلالها السياسي بعد. أما السلطة الفلسطينية فقد تحوّلت إلى إشكالية حقيقية في ضوء إخفاقها في التحول إلى دولة، بحكم استعصاء التسوية،

وفي الوقت ذاته، باتت واقعاً متجسداً في الحياة الفلسطينية، يتعدّر الفكاك من تبعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية، المتجذرة في الواقع الفلسطيني.

ويمكننا أن نلخص باختصار، أبرز مظاهر أزمة المشروع الوطني الفلسطيني:

1. التراجع المستمر، من محطةٍ لأخرى، في الشعارات والأهداف والمنجزات.

2. إخفاق التجربة الكفاحية في إنجاز مهمتها التحررية حتى الآن.

3. أولوية الحزبي على الوطني، واحتدام الصراع على السلطة.

4. اشكالية الوقوع في مصيدة التسوية، والاختفاق في عملية التحرر منها.

5. اشكالية الخطاب السياسي المتعدد والمتضارب.

6. إشكالية الخيارات الكفاحية الممكنة والناجعة.

وفي المحصلة، فإنّ الانفكاك من الأزمة الراهنة، التي تُعدُّ تنويجاً لأزمة المشروع

الوطني، تُعدُّ ضرورةً وطنيةً وليست خياراً، لذا يتعيّن على مكونات الشعب الفلسطيني

وفصائله المختلفة السعي الحثيث في البحث عن سبيلٍ للانفكاك من الأزمة، وإعادة

بناء المشروع الوطني المتهتك، والإقلاع به نحو إنجاز الأهداف الوطنية الفلسطينية.

إشكاليّة المشروع الصهيونيّ

يتعيّن علينا الاعتراف بأنّ المشروع الصهيوني، الذي يتعدّى عمره بإرهاصاته الأولى مئةً وأربعين عاماً، يسيرُ بمنحى تطوري تصاعدي، متفقلاً من إنجازٍ لآخر، من دون أن تعيق مساره، أيّة تحدياتٍ حقيقيّة، باستثناء بعض الانعطافات في محطاتٍ تاريخيّةٍ مختلفة، ولكن من دون أن تُشكّل تهديداً بقطع مساره، أو تعيده سنواتٍ إلى الوراء، وبمقدورنا أن نضع علاماتٍ فارقةً في طريق تطور هذا المشروع ومكاسبه النوعية: (تأسيس الحركة الصهيونية عام 1897، وعد بلفور عام 1917، تجسيد الدولة عام 1948، الانتصار المدوي على الجيوش العربية سنة 1967 واحتلال أجزاء واسعة من البلاد العربية، اتفاقية كامب ديفيد مع مصر سنة 1978، اتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين سنة 1993، اتفاقية وادي عربة مع الأردن 1994، واتفاقيات "ابراهيم" مع الإمارات والبحرين والمغرب والسودان 2020، علاوةً على عشرات المنجزات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والأمنيّة والعلميّة والتكنولوجيّة... الخ).

أمّا التحديات التي واجهت المشروع، لكنّها لم تؤثر في منحاه التصاعدي، وإن تسببت ببعض الانعطافات الحادة في مساره فهي: (ثورة البراق 1928، ثورة العام 1936، حرب العام 1973، الانتفاضة الأولى عام 1987، المقاومة اللبنانية وإرغامه على الاندحار عن الجنوب 2000، الانتفاضة الثانية عام 2000، والاندحار من قطاع غزة 2005، الحرب مع حزب الله 2006، المقاومة الفلسطينية والحروب مع غزة أعوام 2008، 2012، 2014، 2021، فضلاً عن آلاف الأحداث والمعارك والأزمات التي واجهته). بيد أنه وبحكم قوته، وآليات عمله، وما يحظى به من دعمٍ خارجي، كان بمقدوره التقاط أنفاسه ومواصلة السير إلى الأمام.

ويتلخّص جوهر المشروع الصهيوني بالنقاط التالية:

1. إقامة "دولة اليهود" على كامل فلسطين، وعلى أجزاءٍ من البلاد العربيّة المجاورة بعد طرد أهلها، أو إبادتهم.
 2. تهجير يهود العالم قاطبةً إلى فلسطين، وزرعهم في مستوطناتها.
 3. الهيمنة على المنطقة وامتصاص ثرواتها.
- وحتى يتحقّق هذا المشروع، رسمت الصهيونيّة استراتيجيتها العليا على النحو التالي:

1. ارتباط المشروع الصهيوني، بالمشروع الاستعماري العالمي، وتحديد دور الدولة العتيدة، دولةً وظيفيّة.
 2. ينبغي أن تتبنى المشروع الصهيوني، دولةً استعماريّةً أو أكثر لضمان نجاحه.
 3. التحالف الاستراتيجي، بين الدولة الصهيونية، وبين أقوى دولة في العالم (بريطانيا سابقاً، الولايات المتّحدة حالياً).
 4. ضمان بقاء الدولة الصهيونية، الأقوى عسكرياً في المنطقة من دون منازع.
 5. ضمان بقاء الدولة الصهيونية، الأقوى اقتصادياً في المنطقة من دون منازع.
- إن ما أسلفناه من نقاط، تلخص جوهر المشروع الصهيوني واستراتيجيته، وليس مجرد تحليلٍ لطبيعة هذا المشروع، وإنما هي مكوناته التي جاهر بها قادة ومنظرو المشروع، منذ انطلاقه وحتى اليوم.
- وعليه، فإننا وبكلّ بساطة، بوسعنا أن نُعرّف المشروع الصهيوني بجملةٍ واحدة: هو مشروعٌ استعماريٌّ استيطانيٌّ عدوانيٌّ يستهدفُ المنطقتين العربيّة وشعوبها وثرواتها، من خلال حشد المستعمرين اليهود الصهاينة بعد اقتلاعهم من بلدانهم الأصليّة، وتحويلهم إلى مادةٍ قتاليّةٍ في خدمة المشروع الاستعماريّ - الإمبرياليّ العالمي.

وبالرغم من إحرازه لأهدافه الرئيسيّة، ينطوي المشروع الصهيوني على أزماته الكامنة التي تهدّده بالتفسّخ من الداخل، ويواجه في ذات الوقت، مقاومةً شرسةً وعنيدةً وتحدياتٍ حقيقيّة، تهدّد وجوده المستقبلي. وعليه ينطوي المشروع الصهيوني على إشكاليات ترتبط بخصائصه ومكوناته الداخلية، مما يسمح بتفانم أزماته القاتلة التي تسهم في تأكله من الداخل.

كما ويواجه تحديات من خارجه، بحكم طبيعته العدوانية التي لا تسمح بمهادنته، وإنّما بالاشتباك التاريخي والمستمر معه، إلى أن تأتي لحظة الإجهاد عليه. إنّنا ومن خلال مقارنتنا الفكرية، لإشكالية المشروع الصهيوني سنجد ترابطاً جدلياً، بين أزماته الداخلية وتحدياته الخارجية، وهو ما سيُسرع في تقويضه، في ضوء انحسار قواه الدافعة، وجفاف مناهاه الفكرية والبشرية، وولوجه لعتبة أزمته التاريخية.

ويمكننا أن نلخص أزمته التاريخية على هذا النحو:

أولاً: إشكالية المركبات:

1. المركب الاستعماري:

ارتبط المشروع الصهيوني منذ بداياته الأولى عضويّاً، بالمشروع الاستعماري الأوروبي، ومثّل الثاني رحماً وحاضنةً لولادة ورعاية الأول، والإشراف على نموه وتطويره وبقائه، وتحويله إلى كيانٍ وظيفي، في خدمة المصالح الاستعمارية. لقد أفصحت كتاباتُ "هريتزل" وتصويراته، في ترجمة المشروع الصهيوني، وإخراجه إلى حيز الوجود، عن الارتباط العضوي بين الصهيونية والاستعمار، كضرورةٍ وليس خياراً، وذلك لعجز "اليهود" بقواهم الذاتية، عن إنجاز المشروع، ومثل هذا الاتجاه، التيار الذي كان معروفاً بـ "الصهيونية السياسية"، الذي مثّله "هرتسل" ومجموعة من الزعماء والمفكرين داخل الحركة الصهيونية وخارجها، أما التيار الآخر الذي كان معروفاً بـ "الصهيونية العملية" فلم يختلف من حيث الجوهر مع التيار الأول، حوّل

ضرورة التعاون مع القوى الاستعمارية، بوصف المشروع الصهيوني ينتمي أصلاً لنمط الاستعمار الاستيطاني، لذا دعا هذا التيار إلى فرض المشروع على الأرض، من خلال تحفيز اليهود على الهجرة إلى فلسطين، وبناء المستوطنات، وعدم التكلؤ وانتظار الفرصة السانحة. وقد أسفر هذا التناقض عن ظهور تيار ثالث، جمع بين التصويرين، وعُرف باسم "الصهيونية المركبة" الذي مثله "حاييم وايزمان"، حيث نجح هذا التيار وزعيمه، في إحراز تقدم غير مسبوق، تَمَثَّل بإعلان بلفور، وتبني المشروع عملياً من قبل الدولة الاستعمارية الأهم في ذلك العهد، بريطانيا العظمى. ولم تختلف بقية التيارات الأخرى "كالتيار التصحيحي" عن هذا التصور.

كما أن النسق الداخلي، الذي يتحكّم بالمشروع الصهيوني، هو النسق الاستعماري الاستيطاني، الذي يقوم بالأساس على فكرة استيطان أرض الغير، وإقامة مجتمع للمستعمرين على أنقاض شعبها، وتجسيد دولة استيطان عدوانية ستكون عدوانية بالضرورة، بحكم تكوينها وأهدافها وطبيعتها ومادتها البشرية، وتنتمي لتشكيل حضاري آخر وترتبط به عضويًا، وبهذا ستؤدي مهمة وظيفية للتشكيل الذي تنتمي إليه، بحكم ارتباطها به وانتمائها وحاجتها إليه.

لقد أثبتت التجربة الاستعمارية الصهيونية، طوال أكثر من مئة عام، ارتباطها العضوي بالاستعمار، وأفصحت ممارساتها عن عدوانيتها وعن دورها الوظيفي، وسعت إلى تكريس ارتباطها والدور الذي تؤديه في المنطقة.

وعلى الرغم من انحسار الظاهرة الاستعمارية العالمية، إلا أن "إسرائيل" استطاعت تطوير تجربتها الذاتية، وتركيم عوامل قوتها، ولكن من دون فك الارتباط العضوي مع التشكيل الحضاري الذي تنتمي إليه؛ لأنّ عوامل بقائها، كجيب استعماري وحيد في المنطقة، سيظل مرتبطاً بعوامل خارجية.

إنّ أزمة المشروع الصهيوني كامنّة بطبيعته الاستعمارية، وذلك في ضوء انهيار ظاهرة الاستعمار التقليدي الذي كان يتغذى عليها، واضمحلال الدعم الذي كان يتلقاه من تشكيله الحضاري (تحوّلات في الرأي العام الأوروبي والأمريكي في غير صالحه)، وانحسار قدرته التوسعية في جغرافيا المنطقة، وجفاف خزانات الهجرة، وإخفاقه في إبادة الفلسطينيين أو اقتلاعهم بالكامل عن أرضهم، فضلاً عن المقاومة المتواصلة التي يتعرّض لها هذا المشروع من قبل شعوب المنطقة.

وفي المحصلة لن يكونَ مصير هذا المشروع سوى الاندثار، أو التحوّل أو الذوبان، كما جرى في تجارب استعماريّة أخرى (جنوب أفريقيا، روديسيا) بسبب قلاقله وأزماته الداخلية والضربات التي يتلقاها من الخارج.

2. المركب الاستشراقي:

ينطوي المشروع الصهيونيّ على مركبٍ استشراقيّ، موروثٍ من الخطاب الاستعماري الحضاريّ الأوروبيّ الذي كان سائدًا في القرن التاسع عشر، وحتّى أواسط القرن العشرين. ويتلخّص مفهوم الاستشراق، برؤية الحضارة الغربيّة الأوروبيّة وتعريفها لذاتها، إزاء الشرق (شعوب آسيا وأفريقيا)، وما تتطوي هذه الحضارة من مكوناتٍ تاريخيّة وعرقية وثقافيّة وسياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وعلميّة وعسكريّة وفلسفيّة... الخ. تضعها في مصاف الحضارة الأرقى والأكثر تفرّقا بحكم طبيعة مكوناتها وخصائصها الفريدة، وهو ما يؤهلها لقيادة العالم، ويبيح لها استعمارها، وذلك مقابل الشرق الضعيف والمتخلف الذي ليس بوسعه تخطي عتبة الحداثة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العلمية والثقافية... الخ، وذلك بحجم طبيعة أعرافه المنحطة وغير القابلة للتطوّر، ما لم تسمح لها شروط الهيمنة الحضارية الأوروبية، التي أنتجت ظاهرة الاستعمار ليأخذ بيدها، وقيادتها نحو التطور والرخاء،

والإبقاء عليها في حالة من التبعية الشاملة؛ لأنّ خصائصها العرقية والثقافية لا تؤهلها للقيادة، ولا حتى من إنتاج حضارة تتفوق على الحضارة الغربية.

لقد تغذى الخطاب الاستشراقي الأوروبي من عدة مصادرها، أولها النظرية الدارونية البيولوجية، التي يقع في مركزها نظرية أصل الأنواع، ونظرية التطور العرقي والبقاء للأقوى والأصلح، حيث وُجدت هذه النظرية ترجمة لها في الميادين السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وجرى توظيفها في الخطاب السياسي والثقافي الأوروبي، بضرورة سيادة الأعراق الأرقى (الأوروبية) على الأعراق الأدنى (الشرقية)، وفي ميدان الفلسفة ألهمت هذه النظرية الفيلسوف "فريدريك نيتشه"، الذي وضع فلسفته التي يقع في صلبها فكرة "الإنسان الأعلى" المتحرّر من أي موروث ثقافيّ أو أخلاقي قديم، الذي يجب أن يتفوق ويسود على "الإنسان الأدنى" الخاضع لقيوده التاريخية والثقافية والأخلاقية.

أما المصدر الثاني الذي تغذى منه الخطاب الاستشراقي الأوروبي، فيتمثّل في امتلاكه شروط التقدم العلمي والمادي (الثورة العلمية في القرن السادس عشر، عصر التنوير في القرن السابع عشر، عصر النهضة في القرن الثامن عشر، الثورة الصناعيّة في القرن التاسع عشر... الخ).

وهو ما مكّنه من ولوج عتبة الحداثة على أصعدة: (الدولة، المجتمع، الاقتصاد، الثقافة، الصناعة، العلوم، الجيوش... الخ)، أي امتلاك شروط القوة التي سمحت له بالتفوق على الشرق وإخضاعه للهيمنة الاستعمارية. وهكذا أصبح الشرق بالنسبة للغرب، رمزاً للانحطاط العرقي والتخلف الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والاستبداد السياسي؛ الأمر الذي يبيح له إخضاعه والهيمنة عليه.

لقد استقت الصهيونية، بوصفها ظاهرةً أوروبيةً المنشأة تسعى لإقامة وتجسيد دولتها في الشرق، مجمل الخطاب الاستشراقي الأوروبي.

ولعلّ عبارة "هرتل" الشهيرة تلخّص انتماء الصهيونيّة للتشكيل الاستعماري الأوروبي حين قال (بالنسبة إلى أوروبا، سنمثّل جزءاً من السدّ أمام آسيا، وسنخدم في الخطّ الأمامي لندافع عن الحضارة ضدّ البربريّة، وسنبقى دولةً متحالّفين مع أوروبا التي ستضمّن في المقابل وجودنا).

وسنجدُ الخطاب الاستشراقي بكلّ وضوح لدى جابوتنسكي (نحن اليهود لا صلة لنا بالشرق، ويجب كنس الروح العربيّة خارج أرض إسرائيل). وفي عبارةٍ أخرى لجابوتنسكي (نحن اليهود ننتمي للغرب، أوروبا نحن من نباتها وروادها الأوائل... لذلك فإنّ الاقتراب من الشرق يعني بالنسبة لنا التتكرّر لأنفسنا).

إنّ الخطاب الاستشراقي لا يزال يُعدُّ مركباً أصيلاً في الفكر الصهيوني، وفي الوقت ذاته يُمثّل أحد أوجه أزمة المشروع الصهيوني. فهو من زاويةٍ لا يزال يتغذى على أفكارٍ مميّنة ومميّنة لفظاً الغربُ معظمها، وما بقي منها ظلّت تفتتت عليها الحركات اليمينية وبعض مخلفات وجيوب الفكر النازي في أوروبا والولايات المتحدة، ومن زاويةٍ ثانية، يُمثّل هذا الخطاب حاجزاً منيعاً أمام محاولات "إسرائيل" لدمج نفسها في المنطقة، وتطبيع علاقاتها مع دول الجوار، ويتمظهر هذا الخطاب في صورة نظام الأبارتهايد الذي يكرّس الاحتلال والاستغلال للفلسطينيين، والانفصال عنهم، بوصفهم شعباً شرقياً. ومن زاويةٍ ثالثة يتجلّى هذا الخطاب في صورة هيمنة اليهود الإشكناز الأوروبيين على الدولة ومؤسساتها، وتربعهم على قمة الهرم السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري في الدولة، فيما تجري محاولات إقصاء اليهود من أصولٍ شرقية، وظهور بعض الممارسات التي تتطوي على تمييز عنصري بحق بعض الفئات والجماعات الشرقية (يهود أثيوبيا، يهود اليمن، يهود الهند) وهو ما يعني ظهور أزمة هويّة في الدولة العبرية.

إنّ زيادة أعداد اليهود من أصولٍ شرقيّة، وتوقّفهم من الناحية العدديّة، يهدّد الهيمنة الإشكنازيّة على الدولة، ويؤدّي إلى تلاشيتها التدريجي، وهو ما يعني التّبدّل في هويّة المشروع الأوروبيّ وخطابه الاستشراقي؛ الأمر الذي ينطوي على أزمة عميقة تسهم في إعادة تعريف الخطاب الصهيوني.

3. المركب اليهودي - الديني:

ويُمثّل المركب اليهودي، ببعده الديني، وبعده القومي المزعوم، قلب المشروع الصهيوني، ومبرّر وجوده حيث زعمت الحركة الصهيونيّة، أن سبب ظهورها بالأساس كان يهدف "لتحرير اليهود في العالم، وتخليصهم من الملاحقة والاضطهاد"، بوصفهم شعباً عضويّاً، يملك سمات وخصائص فريدة تميزه عن باقي الشعوب، شاءت له أقداره أن يتشتت بعد أن طُرد من وطنه التاريخي "أرض إسرائيل" قبل زهاء ألفي عام، ويتعيّن إعادة تصحيح هذا الخلل التاريخي، بتمكين اليهود من العودة إلى أرضهم وإقامة دولتهم، وحسب هذا الادّعاء فإنّ اليهوديّة ليست ديناً وحسب، وإنّما دينٌ وقوميّةٌ في الوقت ذاته.

أمّا المبرّر الأساسيّ في ظهور الصهيونيّة ومشروعها، فيتّمتلئ بتنامي الممارسات "اللاسامية" بحقّ اليهود، وبروز "المسألة اليهوديّة" التي تقتضي إيجاد حلٍّ عاجلٍ لها.

والحلُّ الأمثلُ بالنسبة لها، العمل على إعادة اليهود إلى أرض أجدادهم، والسماح لهم بتجسيد دولتهم أسوةً بباقي الشعوب.

تتطوي السردية الصهيونية على عددٍ من الإشكاليات والتناقضات، أولها أن الممارسات "اللاسامية" التي أفضت إلى بروز المسألة اليهودية، لم تكن ظاهرة تستهدف اليهود في كافة بقاع العالم، ولا حتى في عموم القارة الأوروبية، وإنّما اقتصرت على اليهود في شرق أوروبا وروسيا، وذلك لأسبابٍ سياسيّة واقتصاديّة

وتاريخية في الأساس. فلم تظهر أية مسألة يهودية في الشرق، إذ إن اليهود كانوا جزءاً من النسيج العرقي والقومي والثقافي والاجتماعي في بلدانهم. أما اليهود في غرب أوروبا والولايات المتحدة، فقد كانوا مندمجين في مجتمعاتهم، ويتمتعون بكامل حقوق المواطنة في بلدانهم. إذن، فالمسألة اليهودية كانت خاصة بيهود شرق أوروبا وروسيا.

وثانيها إشكالية مقولتي (الشعب اليهودي) و(القومية اليهودية) وما تنطوي عليهما هاتان المقولتان من تناقضات ومزاعم صارخة، حيث تنتمي الجماعات اليهودية إلى أعراق وقوميات وإثنيات مختلفة، مما يقوّض هاتين المقولتين الأساس، ويعيد اليهودية إلى تعريفها الحقيقي، بوصفها ديناً وحسب.

وثالثها إشكالية اليهودية ذاتها، بوصفها ديانةً، تنقسم إلى تياراتٍ عدّة، مختلفة في قضايا جوهرية (الأرثوذكسية، المحافظة، الإصلاحية، الصهيونية الدينية) وهو ما يعني تعدّد المرجعيّات الدينيّة، والاختلاف فيما بينها في تعريف من هو اليهودي. وهذه التناقضات القائمة بين التيارات اليهودية، لا يمكن حسمها بسهولة، وتحمل في أعماقها إمكانية التصادم، وتفاقم أزمة اليهودية بصورة عامة.

ورابعها التناقض بين الصهيونية حركةً وأيديولوجيا سياسية وعلمانية، لها أدواتها وأهدافها وخطابها وتصوّراتها وحقلها، المختلفة كلياً عن اليهودية، والمتصادمة بالضرورة معها، منذ ظهور الصهيونية، ومحاولة إلbas اليهودية حلّت القومية، وإرغامها على التعاطي مع المشروع الصهيوني العلماني، والتنازل عن أهم أساسيين في اليهودية: المنفى وانتظار المسيح. وبعد إقامة الدولة أرغمت الصهيونية اليهودية، على القبول بالقواعد التي حددها للدولة على صعيد السياسة والهوية والمجتمع والثقافة، مع الإبقاء على هامش بسيط، للتحرك في إطاره في هذه المجالات.

فالصهيونية بطبيعتها معادية لليهودية، واليهودية بمعتقداتها ستظل ترفض أطروحات الصهيونية ودولتها العلمانية.

هذا وتشهد السنوات الأخيرة تزايدًا كبيرًا في أعداد ونسبة اليهود المتدينين من مختلف التيارات (الحريديم) وهو ما يؤرّق الدولة الصهيونية العلمانية ومؤسساتها، وينذر بانفجار المزيد من الأزمات التي من شأنها أن تلحق ضررًا فادحًا في هوية الدولة، وتُشكّل خطرًا على مستقبلها. ولا توجد حتى الآن أية مؤشرات، على تراجع حدّة التناقض بين الصهيونية واليهودية، حيث تُمثّل أزمة الانتخابات في السنوات الأخيرة، إحدى أوجه الأزمة المتأصلة، بين الهوية العلمانية للدولة وأحزابها، وبين جمهور المتدينين وأحزابهم.

ثانياً/ إشكالية الطبيعة الصهيونية:

1. التوسعية:

يقوم أي مشروع استعماري استيطاني، على ركيزة التوسع في الجغرافيا، حيث نجح المشروع الصهيوني بالتوسع في العقود الأولى ووصل إلى ذروة توسعه في الجغرافيا بعد حرب عام 1967؛ ليعاود الانكفاء والنقلص؛ بسبب المقاومة العنيدة والمسلحة (الانسحاب من سيناء سنة 78، الاندحار عن جنوب لبنان سنة 2000، وعن قطاع غزة سنة 2005) ولا يزال الصراع محتدمًا لطرده من مناطق أخرى كالضفة الغربية والجولان.

وبمقدورنا القول: إنّ المشروع الصهيوني، لم يعد بميسوره السيطرة على أراضٍ عربية جديدة والاستيطان فيها؛ بفعل عوامل متعدّدة، أبرزها المقاومة، ويعاني حاليًا من الاحتقار؛ بسبب وضع الحد لفهمه التوسعي. لكن هذه الحقيقة لا تعني البتة عدم نجاحه، في التغلغل والتوسع في مجالاتٍ أخرى، كالهيمنة العسكرية والأمنية

على المنطقة، وإرغام بعض دولها على التعاطي معه، وتوقيع اتفاقياتٍ تسمح له بالهيمنة الاقتصادية والأمنية والعسكرية على أجزاءٍ شاسعةٍ من المنطقة.

2. الهجرة:

تُشكل الهجرة شريان الحياة لأية تجربة استيطانية، وقد نجح المشروع الصهيوني، في إرغام أو تشجيع مئات الألوف من أبناء الديانة اليهودية على الهجرة إلى "إسرائيل" طوال العقود الماضية. بيد أن الإشكالية التي تواجه المشروع الصهيوني تتمثل في نزوح خزانة المهاجرين، وإحجام اليهود المندمجين في بلدانهم، لا سيما في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، التي تقدر أعدادهم بأكثر من ستة ملايين، عن الهجرة إلى "إسرائيل"، والإقامة فيها. وتشير مصادر الوكالة اليهودية أن 90% من أبناء الديانة اليهودية يعيشون في دول مستوى المعيشة فيها أعلى من "إسرائيل"، وتراجع اهتمام يهود الخارج "بإسرائيل".

كما وتشير بعض الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية، بأن عدد اليهود من حملة الجنسية "الإسرائيلية"، ممن هاجروا أو يقيمون خارج "إسرائيل" بشكلٍ دائمٍ أو مؤقت، يُقدّر نحو المليون.

وفي ضوء جفاف مصادر الهجرة، سعت الدولة العبرية إلى تهجير يهود اليمن وأثيوبيا، وبلغت الهستيريا الصهيونية ذروتها في البحث عن اليهودي الأخير في كابول والعراق وسوريا، بل وعمدت إلى تهويد بعض هنود البيرو وجلبهم وإسكانهم في مستوطنات الضفة الغربية.

وفي ضوء الحرب الروسية - الأوكرانية، انفتحت شهية الصهاينة لتهجير اليهود في كلا البلدين المتحاربين، حيث تقدر أعدادهم في أوكرانيا نحو 200 ألف، وفي روسيا نحو 150 ألفاً، ولا يتحمس اليهود في كلا البلدين للهجرة إلى "إسرائيل".

ومن الإشكاليات التي لا تحفز اليهود على الهجرة، هو التشكيك بيهودية آلاف منهم، كما حدث مع يهود روسيا ويهود أثيوبيا، إلى جانب المخاطر الأمنية في ظل احتدام الصراع بين الدولة "العبرية" والفلسطينيين والشعوب العربية. ومن المفارقات أن تتحوّل "الدولة اليهودية" إلى المكان الأقل جذبا لليهود العالم بعد أن صُمّمت لتكون ملاذاً آمناً لليهود العالم.

إنّ جفاف خزّانات الهجرة، وإحجام الملايين من اليهود والمندمجين في بلدانهم عن الهجرة إلى "إسرائيل"، ينطوي على أزمة حقيقية تواجه المشروع الصهيوني، في ظلّ تزايد أعداد الفلسطينيين على الأرض.

3. الطبيعة العدوانية:

تكمن الطبيعة العدوانية في صلب المشروع الصهيوني، بوصفه مشروعاً استعمارياً استيطانياً توسعياً، وهو ما يحول دون إمكانية استقراره وإقامته لعلاقات سلمية دائمة وحقيقية مع دول الجوار، ويبقي "إسرائيل" تعيش في جوّ من الهواجس الأمنية المزمّنة؛ بسبب حالة الصراع القائمة، التي ستظلّ تعزز الحروب والثورات وتشتي أشكال المقاومة ضد هذا المشروع.

ومن اللافت للانتباه، أن "إسرائيل" تبدي قلقها وانزعاجها من أيّ تغيير إيجابي في دول المنطقة، كإحراز بعض الدول العربية عدداً من المكاسب الاقتصادية أو التحوّلات الديمقراطية، كما جرى في أعقاب الثورات العربية (تونس ومصر تحديداً) أو حتّى إن تمكن فريق كرة قدم عربيّ من الفوز على فريق غير عربي، فإنّ "إسرائيل" لا تستطيع إخفاء انزعاجها؛ وذلك بحكم طبيعتها العدوانية، كما ونجدها تفضّل إقامة علاقات قوية مع الدول والأنظمة الاستبدادية والرجعية وحتّى الفاشية، على العلاقات مع دول تتمتع بمواصفات ديمقراطية حقيقية أو أنظمة اشتراكية وتقدمية.

إنّ طبيعة "إسرائيل" العدوانية، التي تسببت بعشرات الحروب والمذابح وعمليات التهجير العسكريّ لملايين السكّان في المنطقة، وتغذيتها للصراعات العرقية والطائفية والمذهبية، تبقّيها في مرمى النيران الدائم، وتمنعها من إحراز أيّ تقدّم في عملية السلام مع شعوب المنطقة، وليس بوسعها التخلّص من طبيعتها العدوانية إلا بسقوطها، واندحار أيديولوجيتها العنصرية والعدوانية.

ثالثاً/ الإشكالية الوجودية:

1. الوجود الفلسطيني - هاجس الآخر:

يُمثّل الوجود الفلسطيني على الأرض، ومقاومته الشرسة للمشروع الصهيوني، أحد الهواجس المزمّنة "لإسرائيل". ولعلّ أكبر إخفاق يعترّي التجربة الاستعمارية الصهيونية يتّمتلّ في فشلها بإبادة الشعب الفلسطيني كما جرى في تجارب استعمارية مماثلة (القارة الشمالية الأمريكية، استراليا، نيوزيلندا) ولا بتهجيره بصورة كاملة عن أرضه على غرار ما حدث عام 1948. وتعدّ السيناريو الذي آلت إليه التجربة الاستعمارية في جنوب أفريقيا أحد الكوابيس المفزعة، إن تحقّق ذات يوم في فلسطين ممّا يسمح بنقويض التجربة الاستعمارية الصهيونية.

وفي المحصلة، ترى "إسرائيل" بالتزايد السكاني الفلسطيني خطراً وجودياً (القنبلة الديمغرافية) وتساعدت وتيرة التحذير من هذا الخطر في السنوات الأخيرة، مما قد يدفعها لانتهاج سياسات هستيرية بحق الفلسطينيين، شتّى حروب تدميرية على القطاع، وتصيد وتيرة القتل في الضفة، ترانسفير لبعض التجمعات السكانية، سياسات اقتصادية بهدف تضيق الخناق ودفع مجموعات كبيرة للهجرة إلى الخارج، أو عملية تطهير عرقي كبيرة على غرار ما وقع عام 1948.

2. دولة إقليمية مركزية:

تنتظر "إسرائيل" إلى نفسها، على أنها القوة الوحيدة في المنطقة، وستسعى بكلّ قواها لمنع أية دولة من امتلاك أية قوة عسكرية، من شأنها أن تخلق توازنًا مع القوة العسكرية "الإسرائيلية". ولن تسمح "إسرائيل" لأيّ دولٍ من امتلاك السلاح النووي الذي ترى فيه حكرًا عليها وهددها لضمان هيمنتها وتأمين وجودها. لقد كانت مصر سابقاً تُمثّل لها خطرًا وجوديًا عليها، وكذلك كانت سوريا والعراق، قبل أن تجري عملية إغراقهما بالحروب الأهلية وإضعافهما إلى أبعد حدّ. أما اليوم فتجد "إسرائيل" بإيران الدولة الوحيدة التي تُمثّل خطرًا وجوديًا عليها، لذا ستسعى بكلّ قواها لتدمير القوة الإيرانية المتنامية، ومنعها على الأقلّ من امتلاك السلاح النووي. وعمومًا ترى "إسرائيل" بوجود دولة مركزية قوية في المنطقة خطرًا وجوديًا عليها، ويحد من قدرتها على الهيمنة على المنطقة.

3. التحالف مع دولة عظمى:

يُمثّل تحالف "إسرائيل" مع الدولة العظمى في العالم، حجر الزاوية في المشروع الصهيوني، وترى فيه استراتيجيتها العليا. فقد تحالفت في السابق مع بريطانيا، بوصفها القوة الأعظم في العالم، لكنّها وبعد انحسار القوة البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز الولايات المتحدة قوة عظمى عالمية، نقلت تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة غير أنّ ما يثيرُ فزع "إسرائيل" وقلقها الوجودي، هو إرهابات انحسار القوة الأمريكية، حيث أبدت قلقها وانزعاجها من انسحابات الولايات المتحدة من العراق وأفغانستان ونيتها الانسحاب من سوريا، علاوة على قلقها من تنامي القوتين الروسية والصينية، ومزاحمتها للقوة الأمريكية، التي أظهرت ضعفًا أمام روسيا في الحرب الدائرة بينها وبين أوكرانيا، وأمام إصرار الصين على استعادة سيادتها على تايوان.

ولعل أبرز ما يقلق "إسرائيل" في الآونة الأخيرة، هو التحوّلات في الرأي العام الأمريكي في غير صالحها، وهو ما يمكن أن ينعكس على مواقف وسياسات الولايات المتحدة تجاهها، ويؤدي في نهاية المطاف إلى فقدانها حليفها الأقوى في العالم. ثمة إشكاليّات وأزمات أخرى تواجه المشروع الصهيوني، وتعيق من تقدّمه، وتكشف عن أزماته البنيويّة الكامنة. ولعلّ أبرز هذه الإشكاليّات، تتمثّل في أزمة الهوية المتناقمة في "إسرائيل" في ضوء التعريف الغريب لليهوديّة بوصفها ديناً وقوميّة في الوقت ذاته، وافتراض التطابق بين الأمّة والدين؛ الأمر الذي انطوى على إخفاق في تجسيد وإثبات "القوميّة اليهوديّة"، واتّضح خرافة الأصل والعرق الواحد، حيث انهار ما يُعرف ببوتقة الصهر لصالح التعدديّة الثقافيّة، وكذلك في ضوء الإخفاق في تعريف من هو اليهودي. حيث كشف انهيار بوتقة الصهر، عن جماعات يهوديّة متنافرة، متعدّدة في خصائصها الثقافيّة والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والقومية، وتملك إمكانية التنافر وليس الانصهار. كما كشف إصرار "إسرائيل" على تعريف ذاتها بأنّها دولة يهوديّة وديمقراطيّة، عن التناقض البنيويّ بين المركّبين، وما يجري من ممارساتٍ على الأرض هو تكريسٌ لليهوديّة الدولة على حساب ديمقراطيّتها؛ الأمر الذي يهدّد بأزمةٍ غير مسبوقّة في ضوء احتدام التناقض بين المركّبين، إلى جانب التناقض ما بين مكوّنها "الديمقراطيّ" وما بين طبيعة ممارساتها الكولونياليّة. أمّا الإشكاليّة الأخرى، فتتمثّل بالانقسام الحاد بين مكوّنات المجتمع الصهيونيّ، وتتطوي على صراعاتٍ تنذرُ بتصدّعاتٍ عميقة: (الإشكناز والشرقيين، العلمانيين والدينيين، اليهود والعرب، الأغنياء والفقراء، اليسار واليمين، الديمقراطيين والفاشيين). حيث تكشف أزمة الانتخابات في السنوات الأخيرة عن تفاقم الأزمة بين هذه المكونات، في صراعها على إدارة الدولة، وتوزيع الثروة القوميّة، وهوية الدولة، حيث أظهرت هذه الأزمات الوجه المتعدد لهذه الدولة: (دينية وعلمانية في الوقت ذاته،

متخلفة وحديثة، ديمقراطية وعنصرية، وغربية تقيم في الشرق)، ومن ناحية ثانية تعيش "إسرائيل" أزمة السلام، وفي ضوء تبنيها لسلح القوة والردع، بحكم طبيعتها الكولونيالية، مما يعني استعدادها الدائم للحرب والمواجهة، رغم حديثها عن السلام وتبدي رغبتها في إحرازه، وهو ما لن يتحقق إطلاقاً؛ بسبب طبيعتها الاستعمارية العدوانية، وستظل تواجه إشكالية المقاومة الفلسطينية والعربية إلى أمـدٍ طويل.

ولعلّ من المفيد تسجيل إحدى المفارقات المهمة، التي أشار لها "ابراهيم بورغ" وخلاصة تلك المفارقة: " أن اليهودي في الخارج يعيش حياةً آمنةً بعد تحرّره من الغيتو، بينما لا يجد اليهود الحياة الآمنة في "إسرائيل"، من بعد أن نقل الصهاينة الغيتو معهم، وحولوا "إسرائيل" إلى غيتو كبير، ومعزول، تتهدّده المخاطر الأمنية على الدوام".

نافذة الفرص المستحيلة

تزايدَ في السنوات الأخيرة، تزايدُ العبارة المبتذلة التي تتهم الفلسطينيين بإضاعة الفرص (لا يفوتون الفرصة في إضاعة الفرص) التي استتبطتها بعض وسائل الإعلام العربية، وزمرة من القادة العرب، وبعض قادة الرأي والمحللين السياسيين. وهذه العبارة أو الجملة السياسية السوقية، كانت قد رُوِّجت لها الدعاية الصهيونية والدوائر الاستعمارية الغربية منذ ثلاثينات القرن الماضي وحتى اليوم، وذلك لإصاق "تهمة" الرفض والعناد بالفلسطينيين، وإبراء ساحة المستعمرين الصهاينة الذين كانوا أكثر "مرونة" وقبولاً لما يُقدّم لهم من مشاريعٍ سياسيّة، حيث ترددت هذه العبارة على ألسنة القادة والزعماء الصهاينة في مختلف محطات الصراع، لاسيما في مقاربات التسوية، منذ زهاء 30 عامًا.

إنّ هذا الاستخدام اللفظي لهذه العبارة، من جانب الأعداء والأصدقاء على حدٍ سواء، يخفي في طياته اتهامًا سافرًا وتزييفًا للحقائق التاريخية، ويضع الفلسطيني في كل مرحلةٍ في خانة المتشدد أو الرافض الأبدي، ويلصق به سمة "الغباء السياسي" و"التحجّر الفكري" وافتقاده للبراغماتية المطلوبة للتسويات السياسية.

إنّ قراءةً موضوعيّةً للمواقف الفلسطينية في مختلف مراحل ومحطات الصراع، وإحجامهم عن التساوق مع "الفرصة" المقدّمة لهم، إنّما ينبع من حقيقةٍ واحدة: رفض الشعب الفلسطيني المساومة على حقوقه التاريخية والوطنية، التي من شأنها أن تلحق ضررًا، أو تُشكّل خطرًا على وجوده فوق أرض وطنه، وهذه الحقيقة مُنجمَةٌ تمامًا مع طبيعته الإنسانية، كأبي شعبٍ يرفض المساومة على حقوقه إذا تعرّضت للانتهاك.

إنّ اتهام الفلسطينيين بالرفض، لسلسلة المشاريع السياسيّة التي جرى ويجري الترويج لها على أنّها "فرصّ مضاعة"، من دون فحص ودراسة وظروف وملابسات كل مرحلة تاريخيّة، إنّما يعفي القوى التي تأمرت على الشعب الفلسطيني، ومكّنت المستعمرين من اغتصاب أرضه، من أيّة مسؤوليّة عن هذه الجريمة غير المسبوقة في التاريخ، ويُعدّ خداعًا للتاريخ وللوعي وللوجدان الإنساني، ويضع الضحيّة الفلسطينيّة في موقع الطرف المعتدي، والمغتصب والعدواني، والرافض لأيّ حلّ من شأنه أن ينهي الصّراع على الأرض.

ففي مختلف مراحل الصّراع، لن يجد الباحث الموضوعي، أيّة فرصة أضاعها الفلسطيني بسبب جهله أو غبائه السياسي؛ لأنّ شروط كلّ مرحلة تاريخيّة، هي من تحدّد طبيعة الفرصة ومنطق القبول أو الرفض لها في التعاطي معها، فلا يجوز إسقاط الماضي بظروفه وملابساته على الحاضر بظروفه وملابساته أو العكس، كأن يقال مثلاً: كان ثمة فرصة أمامنا تتمثّل بقرار التقسيم عام 1947، الذي يمنحنا نحو نصف مساحة فلسطين، لكننا فوّتناها برفضنا، وما نحن اليوم نطالب بأقلّ من ذلك بكثير. أو يأتي من يتّهمنا بتقويت فرصة "الحكم الذاتي" التي عُرضت علينا في مفاوضات كامب ديفيد 1978؛ لأنّها أفضل من "فرصة" اتفاقيات أوسلو أو لو قبلنا بما قدّم لنا في كامب ديفيد الثانية سنة 2000، لو قرنا على أنفسنا معانيات وتضحيات، ولربّما كان بوسعنا أن نحصل على دولة كاملة السيادة منذ ذلك الحين! إنّ هذه المواقف الاختزالية، تُعبّر عن ضحالة تفكير أصحابها؛ لأنّها مواقف غير علميّة، وغير تاريخيّة، وغير موضوعيّة، وتجانب الصواب فيما تحمله من معطيات، وتستسهل قذف الضحية بالاتهام، وتحميلها المسؤولية عن مأساتها، ولا تكثرث للحقائق الساطعة، وفوق كل ذلك فهي مواقف انهزاميّة، ومنها ما هو متآمر ومتساق مع المواقف العدائيّة.

وإذا حاولنا التعاطي مع لعبة "الفرص المضاعة" من جانبنا يمكننا أن نُسجّل أول فرصة مضاعة تتمثل برفضنا القبول المبدئي للمشروع الصهيوني، بوصفه - على حد مزاعم أصحابه - مشروعاً جاء لخدمة البلاد وتعميرها، والأخذ بيد سكانها "المحليين" وتطويرهم، وإدخالهم للحضارة، ورفع مستواهم الثقافي والمعيشي، وسيجعل من صحراء البلاد تعج بالخضرة والازدهار، وسيُنقل هذا المشروع بذرة الحضارة والتطور والتطور إلى المنطقة برمتها.

إن ما أسلفناه، ليس مجرد دعاية، وإنما العسل الذي دُسّ فيه السم، لإغواء الفلسطيني، لقبول المشروع الصهيوني والترحيب به. لكن الشعب الفلسطيني لم ينطلي عليه الخداع، وأدرك بحكم تجربته التاريخية، مع الغزوات الاستعمارية، وبوعيه لمرامي المشروع الصهيوني، وقرّر أن يرفض من حيث المبدأ هذا المشروع، ويصّر على مقاومته؛ لأنه ببساطة يستهدف وجوده على أرض وطنه، وإذا سلمنا جدلاً بحقيقة أنّ الشعب الفلسطيني قد عجز في تلك المرحلة عن لجم المشروع الصهيوني المدعو من أقوى دولة استعمارية في ذلك العهد، الذي فرض وجوده الاستيطاني بالقوة، وأنه صار يتعيّن على الفلسطيني أن يتعاطى سياسياً مع هذا الواقع، ويسلم بحقيقة هذا الوجود، فإنّ ثمة فرصة سياسية قُدمت له في عشرينات القرن الماضي، تُمثّل بمشروع المجلس التشريعي الفلسطيني بالشراكة ومناصفة مع المستعمرين الصهاينة الذين لم يكونوا يُشكّلون أكثر من ربع عدد السكان في تلك الآونة، مع وجود بعض الأعضاء الإنجليز في المجلس، وذلك لحفظ التوازن بين الطرفين المتنازعين، ولا ننسى أن الحصة المخصصة للفلسطينيين في المجلس، كانت تُقسمهم على أساس ديني وطائفي، ولا تتعاطى معهم كقومية، لكن الشعب الفلسطيني رفض المشروع، وفوت "فرصة" تاريخية لو أُتيح لها أن تتحقق لما وصلنا إلى هذا الحال، حسب منطق من يتهموننا بإضاعة الفرص. فالمشروع يقسم الفلسطينيين إلى طوائف دينية

ولا يعترف بهم شعباً أو قوميّةً، أسوةً باليهود الذين كان يُعترف بهم شعباً وقوميّةً. من ناحيةٍ ثانيةٍ كان المشروع يمنح اليهود حصّةً أكبر من حجمهم، والأهم من كل ذلك تكريس الهيمنة الاستعمارية الإنجليزية على المجلس وعلى الحياة السياسيّة. إذن، من الطبيعي أن يرفض الفلسطيني مشروع المجلس التشريعي، وبهذا لم يكن ثمة فرصة جرى إضاعتها، أما "الفرصة" الأخرى التي نُتّم بإضاعتها، فنتمثل بمشروع التقسيم عام 1937، حيث اقترحت بريطانيا تقسيم البلاد بين العرب واليهود، ولم يكن اليهود يُشكّلون أكثر من ثلث السكان، وجاء هذا المشروع في خضم الثورة الفلسطينيّة التي اندلعت عام 1936، واستمرّت حتى عام 39، وبالرغم من بعض الأصوات الواهنة التي أبدت استعدادها للتساوق مع المشروع، غير أن الثورة كانت قد أكسبت الفلسطينيين قوّةً وهيبةً تتيح لهم فرض الشروط وتحسين الأوضاع؛ أو الرفض المبدئي؛ وذلك انسجاماً مع موقفهم الراض من حيث المبدأ لبيع بلادهم أو التنازل عنها، أو عن جزء منها.

أما الفرصة الأخرى "المضاعفة"، حسب زعم من يتهموننا بإضاعة الفرص، فكانت مشروع التقسيم سنة 1947، وهو إعادة إنتاج للمشروع السابق، ولكن بشروطٍ أفضل للصهاينة الذين تزايدت أعدادهم على الأرض، وقويت شوكتهم بعد تشكيلهم لعصاباتهم المسلّحة، وقيامهم بتنفيذ عمليّاتٍ إجراميّةٍ بحقّ الفلسطيني طوال عقد الأربعينات. لقد كان المشروع بمثابة استسلام، يجري بموجبه تنازل الفلسطيني عن نصف مساحة بلادهم، ويسمح باقتلاع عشرات الآلاف من الأهالي من قراهم وبيوتهم وأراضيهم، ونقلهم على القسم المحدد للدولة العربيّة، وكانت ثمة إجماع شعبي وسياسي، علاوةً على الإجماع العربي برفض المشروع والإصرار على القتال. إنّ الرفض الفلسطيني "للفرص المضاعفة" قبل النكبة ينسجُم تماماً مع شروط المرحلة التاريخيّة في ذلك العهد. فمن ناحيةٍ لم يكن الشعب الفلسطيني قد تعرّض

لنكبتة المعروفة، وأبدى استعداداً للمواجهة، كما أنّ اليهود لم يكونوا قد أنجزوا دولتهم القوية بعد؛ الأمر الذي يعني أنّه بحسابات الربح والخسارة، والنصر والهزيمة، كان ثمة إمكانية لقتال العصابات الصهيونية ودحرها، لا سيّما في ظلّ الرفض العربي الشامل للمشروع، واستعداد الجيوش العربيّة للقتال إلى جانب الفلسطينيين.

بيد أنّ الشعب الفلسطيني الذي احتلّت أرضه، وجرى اقتلاع مئات الألوف من أبنائه من بيوتهم وقراهم، تمسك بحقوقه، ورفض التفريط بوطنه، ولم يلبث بعد أقلّ من عقدين أن أطلق ثورته المعاصرة التي أعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية، وأحييت الهوية الوطنية، مصمّماً على استعادة حقوقه كاملة، ولم يكن ثمة فرص أضاعها الفلسطيني في تلك المرحلة الثورية العاصفة، إلا إذا كان مشروع الحكم الذاتي المعروض على السادات في ملحقات اتّفاقيات كامب ديفيد سنة 1978، "فرصة" جرى إضاعتها مبكراً برفض الفلسطينيين المطلق لها، غير أنّ جميع الأوساط تعدّ المشروع مجرد عرض تكتيكي "إسرائيلي"، لإرضاء السادات، وبث الانطباع بأنّه لم يتخلّ عن القضية الفلسطينية. كما أنّ المشروع الذي لم يجر نقاشه أو تفعيله، استثنى منظمة التحرير وفصائل الثورة من إمكانية التفاوض السياسي، واقتصر على حكم ذاتي "للسكان المحليين" في الضفة والقطاع.

وكان الرفض الفلسطيني للمشروع، في الداخل والخارج على حدّ سواء، ينسجم مع شروط المرحلة التاريخية، حيث كانت الثورة الفلسطينية قويّة و متماسكة وقادرة على مواجهة الضغوط، كما أنّ المشروع ينتقص بشكلٍ سافر من الحقوق الفلسطينية، ولم يتطرق للقضايا الكبرى كحق العودة والقدس والاستيطان والدولة... الخ، ويبقي الفلسطينيين تحت الهيمنة "الإسرائيلية" الشاملة والدائمة.

ومنذ مشروع الحكم الذاتي في اتفاقية كامب ديفيد وحتى اندلاع الانتفاضة الأولى لم يكن ثمة فرصة سانحة رفضها الفلسطينيون، لتأتي محطة مدريد ومن بعدها

أوسلو، حيث ذهب الطرف الفلسطيني المفاوض إلى أبعد مدى في البحث عن "فرصة ذهبية" للحل. وإذا أردنا المضي قُدماً مع لعبة الفرص ومنطق أصحابها، فإن أوسلو مثل أكبر "مرونة" من جانب الفلسطينيين، وقبلوا لأنفسهم ما لم يكونوا يقبلوه من قبل، من تجاوز للمحرّمات السياسيّة والوطنية، بالاعتراف "بإسرائيل" والتنازل عن 78% من فلسطين، والقبول بالحلّ المرحليّ، وبالحكم الذاتي تحت السيطرة "الإسرائيليّة"، وبالتسيق الأمني، وملاحقة المقاومة... الخ، مع هذا لم يجرّ التوصل إلى حلّ، ولم تتمكّن القوى الإقليميّة والدوليّة على إرغام "إسرائيل" على التسليم بجزء من الحقوق الأساسيّة للفلسطينيين، وفي تحويل الاتفاق إلى "فرصة" لإنهاء الصراع، والأُنكى من ذلك، وتحت غطاء عمليّة السلام، واصلت "إسرائيل" ممارساتها من سرقة للأراضي والاستيطان، وتهويد القدس، والحواجز والقتل والاعتقال... الخ، وهو ما كان يُبعد عملياً من إمكانية إحراز اتفاق للسلام الدائم، وإنما فرض الحقائق على الأرض، بما لا يسمح إطلاقاً بتطوير "الفرصة" السانحة.

لتأتي محطة مفاوضات كامب ديفيد عام 2000، بعد سبع سنوات من المفاوضات العنثيّة، وتبين للفلسطينيين أثناء مفاوضات كامب ديفيد أن ما تعرضه "إسرائيل"، ما هو إلا تطوير للمرحلة الانتقالية من خلال التحايل على الفلسطينيين؛ بهدف سرقة أجزاء واسعة من أراضي الضفة، والانتقاص من سيادتهم على القدس، ورفض حق العودة، أما الدولة، فهزيلة ومنزوعة السلاح، مع سيطرة "إسرائيلية" على حدودها البرية والبحرية وأجوائها. لقد رفض الفلسطينيون ما قُدّم لهم من عروضٍ "سخية" وقاوموا الضغوط التي مورست عليهم من قبل الإدارة الأمريكية وأطراف أخرى، لتصل عملية التسوية إلى طريقٍ مسدود، وكان رد الشعب الفلسطيني بتفجير انتفاضته الثانية.

لم تكن كامب ديفيد 2000، تُمثّلُ فرصةً للفلسطينيين؛ لأنّ الحلّ انطوى على تنازلاتٍ ملموسةٍ تمسُّ بالحقوق التاريخية والسيادية، وتُكَبّلُ الفلسطينيين لعقود طويلة، ومن الطبيعي أن يجري رفضها رغم موازين القوى المختلفة بالكامل لصالح "إسرائيل". أما الرد "الإسرائيلي" على الانتفاضة، فقد جرى إعادة احتلال مناطق السلطة، وتكثيف وتيرة القتل والاعتقالات والإمعان في إذلال الفلسطينيين، ولم تتعاطَ معهم شريكاً للسلام؛ وإنما كعدو ينبغي ذبحه و"كي وعيه" بالمجازر، وإخضاعه وإرغامه على الاستسلام، والقبول بأي حلٍ يُقدّم له.

وفي ظلّ احتدام الاقتتال، ومباشرة "إسرائيل" في فرض إجراءاتها على الأرض، كتعزيز الاستيطان، وبناء الجدار العازل، أعلنت الإدارة الأمريكية، في صيف 2002، عن نيّتها بلورة خطةٍ سياسيةٍ جديدةٍ تُمهّد لإقامة دولةٍ فلسطينيةٍ، وتبهي الصراع، وهي الخطة المعروفة بـ "خريطة الطريق"، وجاء الإعلان عن هذه الخطة، في ظلّ التحضير لاحتلال العراق، وهو ما أعطى الانطباع للفلسطينيين والعرب، أن هذه الخطة، ما هي إلا محاولةً لامتناس الغضب، وإشغال الفلسطينيين. وبعد أن جرى عرضها في ربيع عام 2003، قَبِلَ بها الطرف الفلسطيني، رغم ما يعتريها من عيوبٍ قاتلة، وقَبِلَ بمبدأ معايينة "الفرصة السانحة"، ثم تبيّن أن "إسرائيل" سجلت على الخطة 14 تحفظاً، وكلّ تحفظٍ من هذه التحفظات من شأنه أن ينسف عملية التسوية برمتها، والأدهى قبول الولايات المتحدة بتحفظات "إسرائيل" ليجري اختصار العملية برمتها، بإعلان نيّتها الانفصال عن الفلسطينيين من جانبٍ واحد، وأعلنت عن نيّتها الانسحاب من قطاع غزة صيف عام 2005، وألمحت عن نيّتها للانفصال عن الفلسطينيين في الضفة "خطة أولمرت" بعد ضمّ أكثر من 58% من أراضي الضفة، وفرضت حلاً على الشعب الفلسطيني الذي عُرف "بالدولة المؤقتة" على 42% من مساحة الضفة. بعبارةٍ أخرى تمديد المرحلة الانتقالية لأجلٍ غير مسمى،

وبصورةٍ دائمة، كتصورٍ نهائيٍّ للحلِّ السياسي. غير أنّ تسارع التطوّرات السياسيّة على الأرض وفوز حركة حماس بالانتخابات عام 2006، والحرب الفاشلة على لبنان، أضعف من إمكانيّة فرض مثل تلك التسوية. أما مفاوضات أنابوليس (2007-2008)، التي استمرّت عامًا كاملًا، فقد ظلّت تدور في ذات الحلقة المفرغة، ولم تقضِ إلى نتائج ملموسة، لتأتي الانتخابات الجديدة بحكومة "نتنياهو" منذ عام 2009، وتتعطّل العمليّة السياسيّة، ويجري إغلاق نافذة الفرص بإحكام طوال أكثر من عقد، تتخلّلها مفاوضات عُرفت بـ (الاستكشافية) أو (غير المباشرة) في عهد إدارة أوباما، التي جاءت محاولةً أخيرة، لفحص إمكانيّة التوصلِ إلى حلّ. لكنّها لم تسفر عن أيّة نتائج؛ لأنّ المفاوضات بقيت تُدار على ذات الأسس السابقة.

أما الصيغةُ الأخيرةُ "للفرصة" فقد تَمثّلت بخطة "صفقة القرن". لم تكن الخطة أمريكيةً بالطلق، وإنّما خطة "إسرائيلية" بالكامل صاغها "نتنياهو" وفق تصوّره للحلّ السياسيّ مع الفلسطينيين، وتبناها "دونالد ترامب" حريفًا. وقبل أن يجري طرحها وصيغةً للحلّ، تصرّف "ترامب" بسياسةٍ رعناء، حيث اعترف بالقدس عاصمة "لإسرائيل"، ونقل سفارة الولايات المتحدة إليها، وقام بتجفيف مصادر تمويل الأونروا تمهيدًا لتصفية قضية اللاجئين، واعتبر المستوطنات في أراضي الضفة، شرعية تمامًا تمهيدًا لضمّ أجزاء واسعة من الضفة الغربية، ومارس عدة ضغوط سياسيّة وماليّة واقتصاديّة على الفلسطينيين لإرغامهم على قبول الخطة سلفًا قبل طرحها رسميًا.

وقد استغلت "إسرائيل" والولايات المتحدة، لحظةً زمنيّةً صعبةً يمرُّ بها العالم والإقليم، لفرض حلٍّ نهائيٍّ على الفلسطينيين. حيث جرى الإعلان عنها في ظلّ تفشي وباء الكورونا، وانهماك العالم بمعالجة هذه الأزمة سنة 2020، في ظلّ

استمرار حالة الانقسام الفلسطينية، وانشغال البلاد العربية بأزماتها الداخلية، والأهم بروز بعض القادة والأنظمة العربية، ممن تحمّسوا للخطة وقبلوا بها، ومارسوا ضغوطاً كبيرةً على الفلسطينيين لإرغامهم على قبولها. غير أنّ الشعب الفلسطيني بكامل أطيافه، رفض "الفرصة" الجديدة، وقد أجمع العالم بما فيها أوساط في الولايات المتحدة وحتى في "إسرائيل"، على أن هذه الخطة لا تُمثّل أية فرصة، وأنه لا يمكن لأيّ شعبٍ أن يقبل بخطةٍ على هذا الطراز.

لقد كانت "صفقة القرن" آخر "الفرص" المعروفة وأسوأها على الإطلاق، ولم تتأخّر الأصوات المعادية وبعض الأبواق العربية، في التنديد برفض الفلسطينيين للخطة واتّهامهم من جديد بإضاعة الفرصة السانحة.

إنّ إغلاق نافذة الفرص، بعرضٍ حلٍّ هزيلٍ على شاكلة "صفقة القرن"، من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه، إلى انفجار الأوضاع، وتنامي حالة الرفض الشاملة، وترسيخ إصرار الفلسطينيين على استعادة حقوقهم وخلصهم من الاحتلال.

وباختصار، لقد كانت الفرص المستحيلة القبول بها فلسطينياً في كلّ مرحلة، تنطوي على مساومة شعبٍ على وطنه وأرضه ومياهه وكرامته الوطنية ومستقبل أبنائه، ولا يجد الشعب الفلسطيني أية خيارات أمامه إلا بالتشبث بالأمل والمقاومة.

إن موازين القوى المختلة دائماً لصالح العدو، عجزت في كلّ مرحلةٍ من فرض الحلول على الفلسطينيين، رغم حالة العجز، أما الفرص التي يُتهم الشعب الفلسطيني بإضاعتها، ما هي إلا صيغٌ "للتحايل"، والالتفاف على حقوقه المشروعة، وإرغامه على الاستسلام.

الحلقة المفرغة

يدورُ الزمنُ الفلسطيني المكافح منذ ما يربو على مئة عام، في حلقةٍ مفرغة، وهو يواجه اللحظة الاستعماريّة الصهيونيّة، التي تعيدُ إنتاج ذات الشروط والعوامل المتكاملة الحلقات في كلّ مرحلة، وكأنّ الماضي هو الحاضر، من دون أن يفلح في كسر تلك الحلقة، والانطلاق خارجها، أو استكشاف السبيل المؤدّي إلى كسرها، أو بالأحرى تلكؤ الذات الفلسطينيّة في الإمساك بمفتاح خلاصها، الملقى بإهمالٍ أمام ناظرها.

لقد عايش الشعبُ الفلسطينيُّ مرحلةً تاريخيّةً طويلةً وقاسيةً تمتدُّ منذ نهاية الحقبة العثمانيّة، وما أورثته تلك الحقبة للشعوب التي كانت خاضعةً لحكمها، من تخلفٍ وهشاشةٍ وضعفٍ في البنى الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة، ومنها المجتمع الفلسطيني، الذي كان قدره أن يواجه مشروعًا استعماريًّا من العيار الثقيل، وهو على تلك الحال من الضعف والتخلف، ومنذ ذلك الحين لم يتمكّن الزمن الفلسطيني من التحرّر من قبضة اللحظة الاستعماريّة الصارمة.

كانت النخبة السياسيّة والاقتصاديّة التي أنتجتْها الحقبة العثمانيّة في أسوأ أحوالها، وكانت تعكس صراعات العائلات الإقطاعيّة وانقسامها وتنافسها على الهيمنة، ولم تخف بعضها نزعاتها وميولها للتساوق مع اللحظة الاستعماريّة، والقبول بحلّ سياسيّ يسمح بتمكّنها من الهيمنة على القرار الفلسطيني، بيد أنّ عجز تلك النخبة وتخلفها وإخفاقها في تشكيل قيادةٍ سياسيّةٍ ووطنيةٍ مسؤولة، تتصدّى لمهامها الوطنيّة والتاريخية، أفضى إلى النكبة وضياع فلسطين، وأدى إلى تلاشيها، في ضوء النتائج العسكريّة والميدانيّة والسياسية التي أفرزتها محطة النكبة.

أما المرحلة الفاصلة ما بين النكبة والنكسة، فقد أنتجت واقعاً عربياً مُركباً، ما بين قوى وأنظمة ثوريّة، مثلها عبد الناصر وشعاراته العروبيّة الوحدويّة، وبين أنظمةٍ وقوى ونخبٍ معادية للمشروع الناصري، ومتماهيةٍ مع الاستعمار ومشاريعه الوسطى. وما بين هذا وذاك، كان على الفلسطينيين أن يواجه موجات اللحظة العربية العاصفة. وإذا كانت الحقبة العثمانية قد أنتجت نخباً تقليديّة. فإنّ الحقبة الناصرية، التي كانت طاغيةً على اللحظة العربيّة في تلك المرحلة، قد شكّلت حاضنةً لنمو نخبةٍ فلسطينيّة، ووطنيةٍ وثوريّة، هيأتها تلك المرحلة، للإمساك بزمام مرحلةٍ جديدةٍ بعد كارثة النكسة العربيّة الجديدة عام 67.

لقد أخفقت المرحلة الناصرية، في توحيد الذات العربيّة الممزّقة، ووضعت حرب عام 67 جدّاً لأية محاولةٍ من شأنها أن تعيد إنتاج تلك التجربة. وبذلك انتهت تلك المرحلة، بكل شعاراتها وخطاباتها، ولم يتبقّ منها سوى الأحلام الكثيرة، وأعدت تكريس النزعات الوطنيّة لكلِّ بلدٍ عربيٍّ وتعميقها. وأسهمت هذه الحالة العربيّة البائسة، في ولادة الثورة الفلسطينية، ونخبتها السياسيّة الثوريّة الجديدة التي لم تلبث أن تصدّرت المشهد، وأعدت إحياء الهويّة الوطنيّة، وكانت بداياتها واعدة، وهي تعيد تجميع الذات الفلسطينيّة المُبعثرة تحت سقف منظمة التحرير، ومبلورةً مشروعها الوطني، وعاقدة العزم على المضي قدماً، حتّى إنجاز أهدافها الوطنيّة، في التحرير والعودة، وهزيمة المشروع الصهيوني، لكنّها لم تلبث أن انقسمت، إلى شيعٍ وأحزاب وفصائل متصارعة تقدّس ذاتها الفصائليّة على حساب الذات الوطنيّة، وجنح البعض منها مبكراً في البحث عن مسارٍ للتسوية، وهو ما أعاد التنكير بمرحلة ما قبل النكبة، فإذا كان الصراع العائلي هو السائد في مرحلة ما بعد النكسة، وإن كان ثمة بيت فلسطيني جديد يُسمى بـ "منظمة التحرير الفلسطينية". فإذا كانت نخبة ما قبل النكبة

قد واجهت مشروع التقسيم الأوّل سنة 1937، والثاني سنة 1947، فقد واجهت النخبة الجديدة مشاريع الحلول السياسيّة في حدود عام 1967. أسهمت عمليّة الخروج من بيروت في أعقاب حرب 1982، في تسريع الخطى نحو مسار التسوية، وهو ما فاقم من حدة الصراع بين الفصائل الوطنيّة وبدائيات تداعي منظمة التحرير الفلسطينية. لتأتي محطة الانتفاضة الأولى، التي سمحت بولادة النخبة الإسلاميّة وتناميها لتصدّر المشهد بعد سنواتٍ قليلة، ومصمّمةً على بناء بيت "إسلامي جديد" على أنقاض "البيت العلماني القديم" أي منظمة التحرير الفلسطينية. لقد كانت الانتفاضة الأولى تُمثّل فرصةً ذهبيّةً لإعادة بناء الذات الفلسطينيّة المتآكلة، واستيعاب المكوّن الإسلامي الجديد، لو صحّت نوايا "القبائل" السياسيّة المتصارعة على القرار الفلسطينيّ، وكان التاريخ الفلسطيني قد دخل حِقبةً جديدة، وإن بمساراتٍ متعرّجةٍ ومريرة، نحو إنجاز ولو بجزءٍ بسيطٍ من الحقوق الوطنيّة.

بيد أنّ مسار أوصلو مثّل لحظةً فارقةً، في الزمن الفلسطيني المتعثر، وأسهم في المزيد من الانقسام والتمزّق، وبتقويض منظمة التحرير من الداخل، ولم تفلح جهود ثلاثة عقودٍ من المقاربات السياسيّة الداخليّة، في رَأب الصدع وإعادة بناء الذات الفلسطينيّة المتهتكة.

ومن اللافت للانتباه، أن النخبة التقليديّة السائدة قبل محطة النكبة، التي كانت تُعَوّل على الحلول البريطانيّة ومؤازرة الأشقاء من الملوك والزعماء العرب، لا تختلف كثيرًا عن النخبة التي تُعَوّل على الحلول الأمريكيّة، ومؤازرة "الأشقاء" من الملوك والزعماء العرب في هذه المرحلة، وإذا ما أضفنا إليها تعويل الحركات الإسلاميّة على إيران وقطر وتركيا وغيرها.

إنّ اللحظة السياسيّة المتكرّرة في كلّ محطةٍ، تكاد تعكس ذات الرّؤى والتصورات والأدوات وذات المشاهد.

لقد حلّ الفصيل / الحزب محلّ العائلة/ القبيلة، وغدا الحزب هو الغاية والقضية الوطنيّة هي الوسيلة، وحلّ مشروع الدولة المركزيّة الإسلاميّة مكان الدولة المركزيّة العربيّة، وحلّت أمريكا مكان بريطانيا، وروسيا مكان الاتحاد السوفيتي، وإيران وتركيا مكان مصر سوريا.

ولا تزال القيادة العربيّة، التي نجحت قبل محطة النكبة في إقناع الفلسطينيين بوقف الثورة وانتظار الحلول البريطانيّة والتعويل عليها، هي ذات القيادة العربيّة، التي تمارس ضغوطها على الفلسطينيين لوقف المقاومة، وانتظار الحلول الأمريكيّة ولكن بوجهٍ ومسمّيّاتٍ جديدة.

إنّ الحلقة المفقودة في هذه العمليّة، هي الذات الفلسطينيّة التي لا تزال ممزّقة منذ عشرينات القرن الماضي. لكنّها هي ذاتها، التي قلبت الطاولة عام 1936، وكادت أن تغشّل مشروع الصهاينة، وهي ذاتها التي قلبت الطاولة في أعقاب نكسة 1967، وكادت أن ترغم العدو على الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 على الأقل، لولا استعجالها لتذوق ثمرة السلطة المُحرمة، بتبنيها البرنامج المرحلي، وبحثها عن طرق للوصول إلى التسوية.

إنّ كلمة السرّ تكمن في الإطار السياسي الجامع والقوي الذي يُعبّر عن وحدةٍ وطنيّةٍ حقيقيّة، تلتقي في الخطاب والرؤى والأهداف وأشكال الكفاح، التي تقتضيها كلّ مرحلةٍ تحرّريّة؛ فالوحدة الفلسطينيّة تجرّ وراءها وحدةً عربيّةً في الموقف، وكذلك وحدة في المواقف العالميّة، أما الشردمة والانقسام فتجرّ وراءها الشردمة والانقسام في الموقف العربي وكذلك العالمي.

أما الانتظار لما ستسفر عنه الانتخابات "الإسرائيلية"، والتبديل في الحكومات، وما ستسفر عنه الانتخابات الأمريكية، والتبديل في الإدارات، وما ستسفر عنه التحوّلات الإقليمية والدولية من دون الالتفات إلى الذات الفلسطينية لإصلاح تهتكها وأعطابها، لتمسك زمام قدرها بيدها، فإنّه سيقينا ندور في ذات الحلقة التاريخية المفرغة. وهذه الحلقة ستظل تنتج هبات وانتفاضات وثورات، وأبطالاً وبطولاتٍ خارقة؛ بيد أنها لن تفلح في كسر الحلقة المفرغة، ما لم تنه هذه الحالة المأساوية من التشرذم والانقسام التاريخي، وإعادة التعويل على الذات الفلسطينية، التي سيكون بمقدورها أن تصنع المعجزات، إذا امتلكت شروط الوحدة والذكاء في إدارة الصراع.

كلّ الثورات العالمية التي حققت انتصارها على أعدائها الأقوياء، انتصرت بجهودها الذاتية بالأساس، من بعد أن أدّى تصميمها على تغيير الظروف المجافية من حولها لصالحها، ولكن كان ذلك مشروطاً: بخطّ سياسيٍّ سليم، وخطّ كفاحيٍّ سليم، وجبهةٍ وطنيةٍ متّحدة.

الثمرة المحرمة

تقتضي الضرورة السياسية أن تُتَّوَجَّ الجهود والتضحيات بعد مرحلة الثورة ونجاحها بإقامة الدولة وممارسة السلطة. فلكلِّ مرحلة شروطها وظروفها وأعباؤها ورجالها وآلياتها وأدواتها ووسائلها وأهدافها وسياقها ومبادئها وإشكالياتها؛ ففي مرحلة الثورة - أي مرحلة التحرر الوطني - تجري عملية حشد الطاقات الشعبيّة والسياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والكفاحيّة والاقتصاديّة، وتركيزها في المعركة، لإنجاز المهمّة التحريريّة، وتكون الأولويات كلّها مُكرّسة في خدمة الثورة وأهدافها، ولا تصدّفها انشغالاتٍ أخرى - كممارسة السلطة - عن مهمّتها، التي تقتضي الإرادة الصلبة، والحكمة في إدارة المعركة للوصول إلى الغاية المنشودة في دحر عدوّها، وتشديد دولتها.

وفي مرحلة الدولة وبنائها يتغيّر المناخ الثوريّ لصالح المناخ السياسيّ، وما ينطوي عليه من صراعاتٍ وتناقضاتٍ، وما تحتاجه المرحلة لخبرات التكنوقراط والفنيين، وأصحاب الاختصاص، وكيفية ممارسة السلطة (السياسيّة) وإدارة تناقضات تلك المرحلة المختلفة تمامًا عن مرحلة التحرر الوطني.

ومن البديهي أن تنتهي مرحلة التحرر الوطني، وتبدأ مرحلة الدولة إما بانتصارٍ ساحقٍ تحرزه الثورة على عدوّها وترغمه على الانسحاب من بلادها، وإما نتيجة لعملية مفاوضات تلجأ إليها قوى الثورة مع عدوّها، لترتيب انسحابه من البلاد، وعقد تسوية محدّدة معه، وفي هذه الحالة، تذهب الثورة إلى هذا الخيار وهي مسلّحة بانتصارها أو بأوراق ضغطٍ ناجعة ومؤثّرة، تتيح لها تحسين شروط مفاوضاتها مع عدوّها وهزيمته في ميدان السياسة، بعد هزيمته في ميدان القتال، غير أنّ خطيئة الثورة تتمثّل في وقوعها في مصيدة الإغراء، وإصرارها على تدوّق ثمرة السلطة المحرّمة، وهي لا تزال في مرحلة التحرر الوطني، ولم تتجزأ أيًّا من أهدافها بعد،

ناهيكم عن إخفاقها في ميدان القتال، وذهابها إلى مفاوضة عدوّها، وهي منهكة وضعيفة، عندها ستكون الثمرة/ السلطة فجّة، لا تسمن ولا تغني من جوع. كان يتعيّن على الفلسطيني، أن يُحرّم على نفسه تدوّق ثمرة السلطة المُحرّمة، وهو لا يزال يخوض معركة التحرّر الوطني، لئلا يُصاب بضعف المناعة الوطنيّة، وينهمك في مقتضيات ممارسة السلطة وتبعاتها، وهو يخوض صراعه الوجودي، مع السلطة المحتلّة، صاحبة السيادة الفعلية على الأرض.

ومن المفارقات، أنّ الفلسطيني ما قبل محطة النكبة، تقادى الوقوع في إغواء مصيدة السلطة، مع أنّ شروط مرحلته التاريخيّة، كانت تسمح له بالوقوع بمصيدتها، وهو في حالة من الضعف والتخلف، وقلة الخيارات السياسيّة، ويواجه قوّة استعماريّة جيّارة، ممثّلةً ببريطانيا العظمى، التي كان بمقدورها إيقاع مختلف شعوب المنطقة في مصيدة السلطة، وبترتيب تلك السلطات، بما يضمن لها الهيمنة الدائمة عليها. في حين وقع الفلسطيني في مرحلة الثورة في إغواء السلطة، وهو لا يزال يقبض على زناد بندقيته، ويمتلك من الخيارات والوعي والأدوات ما لم يكن يمتلكه الفلسطيني في أيّة مرحلة سابقة.

شكّل البرنامج المرحلي، الذي أقرّ عام 1974، الإغواء الأوّل للفلسطيني، وهو في أوج ممارسته للثورة، لتدوّق ثمرة السلطة وممارستها، وهو لا يزال في بدايات معركته الشاقة، وبقيت تلك الثمرة المُحرّمة في مرحلة الثورة، تثير شهوته للاستعجال بقطفها، ولم يدّخر جهداً، في البحث عن مساراتٍ أقرب لتوصله إليها، حتى وإن جاءت نتيجةً لعملية تسوية مع العدو.

كانت محطة أوسلو تُعبّر عن إخفاق الثورة في إنجاز مهامّها، والانشداد إلى السلطة بأيّ ثمن؛ فكان خيار الذهاب إلى التسوية؛ بأيّ فارغةٍ من أيّ سلاحٍ أو أيّ ورقةٍ ضغطٍ، وبشروطٍ تاريخيّةٍ وسياسيّةٍ مجافيةٍ تماماً، ولا تسمحُ بفرض شروطٍ أو

تحقيق أيّ مكاسبٍ سياسيّةٍ ملموسة، أي إنّها ذهبت لخيار التسوية، وموازن القوى مختلفةً تمامًا لصالح عدوّها، الذي مكنه بسهولةٍ من إيقاعها في المصيدة، وتكبيّلها بالاتفاقيات وبقيود السلطة، من دون أن يتاح لها الانفكاك، أو التراجع إلى الوراء، أو التقدّم إلى الأمام.

لقد اعتقد المفاوض الفلسطينيّ، أنّ التسوية ممرٌّ إجباريّ للوصول إلى أهدافٍ أخفقت الثورة في إنجازها، وأن اقتناصه لفرصة ممارسة السلطة، من شأنه أن يفرض واقعًا جديدًا ويعزّز من المكانة السياسيّة الفلسطينيّة، ويرغم الاحتلال على الإذعان والتسليم بالحقوق الوطنيّة، وأعتقد أنّ سلاح الشرعيّة الدوليّة وحده كافٍ للوصول إلى هدف الدولة.

لكن تبيّن للفلسطيني استحالة الجمع بين السلطة والثورة في المرحلة التحريريّة؛ لأنّ كلّ حالةٍ لها شروطها وخطابها وروادها. فإذا كانت مرحلة الثورة تنطوي على عطاءٍ وتضحياتٍ وزخمٍ ثوريٍّ وقلقل، فإنّ مرحلة السلطة/ الدولة تنطوي على حالةٍ من الاسترخاء والبحث عن المكاسب والغنائم، وتبرز فئات وطبقات ومراكز قوى، لم تكن ظاهرةً للعيان في زمن الثورة، فتحتدم التناقضات، بين مكوّنات المجتمع، وتتفجر صراعات المصالح، ويسود التنافس، وينهمك الجميع في معادلة الصراع الداخلي على تشكيل السلطة، فيما يجري إهمال الصّراع مع الخارج، أي مع الدولة المحتلّة، التي لا تزال صاحبة السيادة الفعليّة على الأرض.

وفي الملموس، كانت تجربة الانتفاضة الأولى، تُعبّر عن حالةٍ ثوريّةٍ عامة، وكانت مجمل القوى الشعبيّة والوطنيّة تحشد جهودها لمجابهة المحتلّ، وإرغامه على الانسحاب من الأراضي المحتلّة، واحتملت كلّ صنوف الممارسات الاحتلاليّة الإجراميّة، وصمدت مدّة سبع سنوات، ولم يكن يؤرّقها، لا تجسيد السلطة ولا غيرها، إذ كانت خاضعةً تمامًا لشروط المعركة التحريريّة التي تقتضي الانشداد التام، للعمليّة

الكفاحية ومتطلباتها، حيث عكست ثقافة الانتفاضة، حالة من التضامن والوحدة والتلاحم، والانسجام والتوافق بين مختلف الفئات والمكونات والطبقات الاجتماعية على ديمومة الانتفاضة، إلى أن تتجزأ أهدافها الوطنية.

لقد مثلت الانتفاضة حدثاً ثورياً شعبياً نادراً في حياة الفلسطينيين، واستطاعت أن تُكسب كل مظهرٍ سلبيٍّ، من شأنه أن يُعطل مسارها، أو يطغي على ثقافتها الوطنية الثورية، وقمعت كل سلوكٍ لا يتلاءم مع المرحلة التحررية، ولم تسمح باندلاع أي صراعاتٍ في غير أوانها، أو بظهور مراكز قوى، تُعبّر عن مصالحها الفئوية أو العائلية أو الشخصية أو الطبقية؛ لأنّ الانتفاضة ببساطة، كانت تعبيراً عن الممارسة الثورية، وما تقتضيه شروط تلك الممارسة، وذلك من دون أن تمتلك الجماهير الثائرة، أية نظريةٍ ثوريةٍ تُحدّد لها بدقةٍ طبيعة مهمتها الثورية، أو حدود تراكم أفعالها وفعاليتها، وإنما اقتصرَت الممارسة الثورية الشعبية على الحسّ العفويّ والوطنيّ المتأثر بممارسات الاحتلال، وبتوجيهات قيادةٍ وطنيةٍ أفرزتها حالة الانتفاضة الجارفة، سعت بكلّ قواها لتوجيه وتوعية الجماهير الثائرة، وتركيز طاقاتها في ميدان المعركة، إلى أن تنشأ ظروفٌ تسمحُ بدحر الاحتلال، والانتقال إلى مرحلة بناء الدولة.

لقد أظهرت الانتفاضة، مستوى صحة المناعة الوطنية، وأفصحت عن الاستعداد الكفاحي العنيد، لمواصلة المعركة حتى النهاية، وكانت سنواتها السبع، خير دليل، على قدرتها على تطوير أدواتها، وممارستها للفعل الثوري، وعلى إرباك العدو، وإفقاذه السيطرة على زمام الأمور.

غير أنّ توقيع اتفاقيات أوسلو، والإفصاح عن هدف تشييد السلطة، فيما لم تنتهِ المرحلة التحررية أوقع من وقع على هذه الاتفاقية في مصيدة إغواء تذوق ثمرة السلطة؛ الأمر الذي دفع إلى الانقسام، وتلاشي حالة الزخم الثوري، والانحدار إلى

إغواء السلطة على حساب متطلبات استكمال المعركة التحريرية، فساد مناخ من الاسترخاء والإحباط والانحدار إلى الذات على حساب القضايا الوطنية، واستيقظت الأحلام والأوهام من مراقدها وأطلت برأسها بعض المظاهر السلبية التي وأدتها الانتفاضة، وراحت تنمو وتتشكل مراكز قوى، أخذت تهيئ نفسها، لاقتناص حصتها من كعكة السلطة القادمة.

وما أن تشكلت السلطة عام 1994، حتى راح يتشكل واقع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وأمني جديد لم يألفه الفلسطيني، وهو لا يزال يعيش تحت الاحتلال.

وبمعزل عن التحسن الذي طرأ على الأراضي المحتلة في أعقاب تشكل السلطة وعمّا تحقق من إنجازات متنوعة في ظلها على كافة الأصعدة، فقد مثل التشابك بين مهمات بناء السلطة وما نجم عنها من تحولات وبين مهمات التحرر الوطني وما تستدعيه من نضالات، إحدى الإشكاليات الصعبة التي واجهت الشعب الفلسطيني منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا.

انطوت تلك العملية المتشابكة في المهمات، على بروز شكل جديد في النضال أطلق عليه "النضال الديمقراطي" الذي يهدف إلى تحسين شروط الحياة للمواطن الفلسطيني في ظل السلطة الجديدة وممارستها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.. الخ.

شكلت حركة فتح والتيارات المتحالفة معها العمود الفقري للسلطة إلى جانب التحالف مع رأس المال الفلسطيني الخارجي والمحلي، ومزيج من الفئات والطبقات ومراكز القوى والعشائر، فيما لم تشارك بقية الأحزاب والفصائل وفئات أخرى إما لأسباب سياسية، ترتبط بمعارضتها للتسوية وإفرازها الممثل بالسلطة، وإما بسبب سياسة الإقصاء والاستئثار بالسلطة والهيمنة عليها، وعلى مجمل شؤون الحياة في

المجتمع الفلسطيني، وأخذت بنية أجهزة السلطة بالترسيخ، وكشفت عن بيروقراطية واسعة متضخمة؛ لأسباب مختلفة، وأخذ ينمو داخل السلطة وفي أطرافها مراكز قوى، لم يلبث أن راح يحتدم الصراع فيما بينها، وطوال ثلاثة عقود من تجربة السلطة، أسفرت عن تحولات عميقة، طالت مجمل الحياة الفلسطينية، وخلقت تفاوتاً طبقياً حاداً في المجتمع، حيث ازدهرت أوضاع الطبقة البرجوازية التي عمقت من تحالفها مع السلطة، واتسعت الطبقة المتوسطة، وتنامي الفقر والبطالة لدى الطبقات الفقيرة وشرائحها المختلفة وازدادت أوضاعها سوءاً؛ الأمر الذي تسبب في نهاية المطاف، بتنامي حالة السخط والإحباط والعزوف عن النضال الوطني، وعن أية أنشطة سياسية، وراحت تتآكل بنية الفصائل، ويتراجع دورها، ولم تقلح السنوات الخمس للانتفاضة الثانية في رآب الصدع الوطني - السياسي والاجتماعي... بل وازدادت الأوضاع سوءاً بعد انحسار الانتفاضة وتفاقت بعد الانقسام الوطني، وما ولّده من نتائج سلبية أضعفت من المناعة الوطنية، وأفرز الواقع ظواهر لم يألّفها الفلسطينيون من قبل: تنامي النزعات الاستهلاكية المفرطة وسلوكيات اجتماعية تنطوي على الانحطاط الأخلاقي والقيمي والفساد واللصوصية والمحسوبية.

أما الصدمة الكبرى التي خلفتها اتفاقيات أوسلو، وممارسات السلطة في وقت لاحق، في وعي الجماهير، فقد تَمَثَّلت في انتهاك المحرمات التي كانت سائدة في زمن الثورة، كالاعتراف بشرعية وجود "إسرائيل"، وإبداء الاستعداد للتعاون الأمني معها، وملاحقة المقاومة وسلاحها، وزج المناضلين في السجون، وقمع الحريات العامة، وتضييق الخناق على الرأي العام وحقّ التظاهر وحرية التعبير والصحافة والنشاط السياسي، ممّا أحدث شرخاً في الثقة ما بين المواطن وما بين السلطة، وراح يلجأ للمفاضلة بين ممارساتها وممارسات السلطة الاحتلالية.

ومن ناحية ثانية، شكّلت الوظائف والرتب والرواتب والامتيازات والمسميات الوظيفية، في أجهزة ودوائر السلطة، إحدى أهم الأزمات المتفاقمة، واتهام السلطة بالمحاباة والفساد وشراء الذمم، وتشجيع ثقافة التسلق والوصولية، وتجاوز عدد موظفي السلطة المئة والخمسين ألفاً، حتى باتت معظم موازنتها تصرف على الرواتب، وأصبحت السلطة وسيلة الاسترزاق المباشرة وغير المباشرة لمختلف الطبقات والشرائح والفئات، مع الوقت ترسخ الاعتماد على السلطة، وانتظار الراتب، الذي بات يتأثر بالتطورات السياسية والأمنية.

ومن ناحية ثانية، أسهمت التسوية بتدفق أموال المانحين وتنامي أعداد المؤسسات المعروفة بـ NGO's التي باتت تعتمد في مشاريعها على التمويل الأجنبي، مما أسهم بظهور طبقة تعتمد في وسائل عيشها وعلاقاتها ومشاريعها وأنشطتها على التمويل الأجنبي الذي كثر اللغط حوله، وحول أهدافه الحقيقية وطبيعة الدور الذي باتت تؤديه تلك المؤسسات وأصحابها وموظفيها، ومدى خدمة أنشطتهم للعملية التحريرية، حيث أثّرت تساؤلات مشروعة حول تلك المؤسسات وأهدافها والدور الحقيقي الذي باتت تؤديه في حياة المجتمع الفلسطيني.

تتبع الإشكالية الرئيسية للسلطة، في كونها مصممة لمرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، بيد أن استعصاء عملية التسوية وعدم الوصول إلى حلٍ سياسيٍ ينهي الصراع مع الاحتلال، أدى إلى تحويلها، بقوة الأمر الواقع، إلى "سلطة انتقالية دائمة"، مع أنّ مؤسساتها تطوّرت طوال ثلاثة عقود، وصارت ترقى إلى مؤسسات دولية، يلزمها الانعتاق والاستقلال عن سلطة الاحتلال وحسب.

وفي ضوء تعثر مشروعها في التحوّل إلى دولة، مع استمرار ممارسات الاحتلال اليومية، وعجزها عن لجم عدوانه وتوسّع نشاطه الاستعماري، بات يتعذّر على

قطاعاتٍ جماهيريةٍ واسعة، العودة إلى الممارسة الثورية التي تقتضيها العملية التحررية، بسبب هذا الواقع المركب والغريب.

فمن دون استعصاء الحالة العامة وانفجار أزماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لا يمكن للواقع أن يعود إلى حالته التحررية قبل نشوء السلطة، وهو استعصاء لا تسمح السلطة الاحتلالية، بالوصول إليه، وذلك بحكم سيطرتها التامة على مجمل مقدرات السلطة الفلسطينية، من الخارج على الأقل، وبهذا يسعى الاحتلال لإدامة أمد اللحظة الراهنة لأطول فترة ممكنة حتى يكون بمقدورها فرض المزيد من الحقائق على الأرض، قبل أن تنشأ ظروف تسمح بالانفجار الشامل.

وقد نشأت إشكالية أخرى نابعة من الأولى، تَمَثَلت بوقوع جميع الأطراف في المصيدة، بما فيها المعارضة، حين آثروا تذوق ثمرة السلطة المحرمة، فأنتجت تلك الإشكالية انقسامًا دموياً أدى إلى ولادة سلطةٍ جديدة، تتبنى المقاومة منهجاً، مع أنها لا تختلف كثيراً في ممارستها وأدواتها وآليات عملها، عن السلطة الأخرى، وإن كان ثمة تباينات في الخطاب والعلاقة مع الاحتلال ومع الخارج، إلا أنها وقعت هي الأخرى في مصيدة السلطة، ومكّنت الاحتلال من السيطرة عليها من الخارج، وإذا كانت السلطة الأولى، فتحاوية الشكل والمضمون، فإن السلطة الأخرى، باتت حمساوية الشكل والمضمون.

مع صيغٍ وتحالفاتٍ وتشابكاتٍ من هنا وهناك على هامش السلطتين المتصارعتين، سياسياً، اللتين يجري التحكم بهما والسيطرة عليهما من الخارج من قبل السلطة الاحتلالية صاحبة السيادة الفعلية على الأرض.

ومنذ ما يربو على خمسة عشر عاماً من عمر الانقسام، وولادة السلطة الثانية، المحاصرة والمُجوّعة، يسعى الاحتلال لتطويعها وبناء قواعد لعبة جديدة معها، وإن اختلفت من حيث الشكل قواعد اللعبة مع السلطة الأولى، فإنّ من حيث المضمون

يُطبَّق الاحتلال سياسةً احتواءً مزدوجٍ لكلا السلطتين، من خلال تكريس الانقسام وتعزيره، ومقايسة ومساومة كلتاها على لقمة العيش، وبعض التفاصيل اليومية، والإجراءات التي تسمح لهما بالبقاء على قيد الحياة.

ولعلَّ أخطر ما يخطُّ له الاحتلال، يتمثل باستيلاء المزيد من السلطات، وذلك بانتظار انفجار الأوضاع من داخل سلطة الضفة، ونشوب صراعٍ بين أقطاب السلطة ومراكز القوى في داخلها، مما يدفع إلى تفويض السلطة القائمة ونشوء عدة سلطات على أنقاضها، تتولَّى كلَّ واحدةٍ إقليمياً وترتبطُ كلَّ واحدةٍ منها مع الاحتلال، وبهذا تجري عملية تفويض المشروع الوطني الفلسطيني، وإعادة إنتاج الهيمنة الاستعمارية الصهيونية، على نحوٍ أكثر تطوراً وتحكماً.

وقبل أن يفوت الأوان، يتعيَّن على النخبة الفلسطينية الكفَّ عن التلاوم والمهاترات، والعمل بشكلٍ جدِّي على إنهاء الانقسام والعودة إلى مربع الوحدة والحوار، وبناء البيت الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، على أسسٍ وطنيةٍ وديمقراطيةٍ تستوعب الجميع، واستكمال العملية التحررية عبر الاتفاق على برنامجٍ موحدٍ، واستراتيجيةٍ وطنيةٍ موحَّدة، وأشكالٍ كفاحيةٍ تحددها الرؤية السياسية الموحَّدة. أما السلطة، فينبغي ألا يتبرأ أحدٌ من تذوق ثمرتها المحرَّمة في مرحلة التحرر الوطني، وألا يتهرب أحدٌ من تحمُّل مسؤوليته الوطنية، تجاه تبعاتها واستحقاقات تطويرها وتثويرها من الداخل والخارج، وتحريرها من قبضة المُستعمر وهيمنته عليها، وتحويلها من سلطة الحزب الواحد، إلى سلطةٍ وطنيةٍ حقيقيةٍ، محكومة بالإرادة الوطنية، وتتطوي ممارساتها على الديمقراطية وسيادة القانون، عندها يمكن تحويلها إلى أداةٍ من أدوات العملية التحررية، وتطويرها من سلطةٍ تؤدِّي مهمَّةً وظيفيةً في مرحلة انتقاليةٍ إلى دولةٍ، بقوة الأمر الواقع، وكل ذلك مرهونٌ ومشروطٌ بكلمة السر لعملية التحرير: الوحدة الوطنية.

من الكف الأخضر حتى عربين الأسود

يمتدُّ خطُّ طويلٌ ومتعرِّجٌ، في التجربة الكفاحية الفلسطينية منذ أكثر من مئة عامٍ، اشتمل على أشكالٍ نضاليةٍ متنوّعة، اقتضتها طبيعة وشروط كل مرحلة، من مراحل التاريخ الفلسطيني الحديث، وهو يواجه المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، والدولة الراعية له ممثلة ببريطانيا العظمى، ومن بينها الشكل المسلح.

ولعلّ أولَ تجربةٍ في المقاومة المسلّحة تنسب إلى المجموعة المعروفة بمُسمى "الكف الأخضر" في أواخر عشرينات القرن الماضي، وعلى ما يبدو لن يكون آخرها مجموعتي "عربين الأسود" و"كتيبة جنين"، وما بين الظاهرتين الأولى والحالية، ثمة مُسميات مُتعدّدة قد تصل إلى حدود المئات في مختلف المحطات الثائرة التي تصدّت للعصابات الصهيونية عام 48، ومسميات سنوات الخمسينات والستينات، إلى مُسميات الفصائل والتشكيلات الكفاحية بعد نكسة عام 67، إلى مُسميات المجموعات في مرحلة الانتقال الأولى والثانية، كما ويمتدُّ تاريخٌ طويلٌ بين "الفرعة" أثناء ثورة 36، وصولاً إلى الكتائب المنظمة في المرحلة الراهنة، ولعلّ أهمّ استخلاص يمكن تسجيله من هذه الظواهر، هو الروح الكفاحية العالية التي اتّسم بها النضال الفلسطيني، والحيوية والعفوية والإحساس الوطني العميق.

ظهرت مجموعة "الكف الأخضر" المُسلّحة بعد ثورة البراق ببضعة أشهر، وينسب تأسيسها إلى أحمد طافش، أحد أبناء الطائفة الدرزية الفلسطينية، وصديقه محمد عثمان الكردي ومعهم زهاء 27 ثائراً، حملوا السلاح، ونفذوا عدة عمليات فدائية ضد أهداف انجليزية وصهيونية في منطقة شمال فلسطين، قبل أن تتجح السلطات الإنجليزية بملاحقتهم وتصفيتهم، وتفكيك الظاهرة، وهي لا تزال في بدايتها.

تمثّلت مجموعة "الكفّ الأخضر" أولى التعبيرات الكفاحيّة المسلّحة الفلسطينيّة في مواجهة المستعمر، وشكّلت إلهاماً وإرهاصاً لظهور المجموعات القساميّة عام 34-35 قبل أن تسمح الظروف بانفجارٍ ثوريٍّ عارمٍ تمثّل بثورة 36.

لقد وُلدت مجموعة "الكفّ الأخضر"، في ظلّ ظروفٍ تاريخيّةٍ صعبة، تمثّلت بتمدّد المشروع الصهيوني، واستيلائه على المزيد من الأراضي وتشييد المستعمرات، وتزايد أعداد المهاجرين المستوطنين بالتواطؤ مع السلطات البريطانيّة المحتلّة، وكانت ثورة البراق تُشكّل مفصلاً تاريخياً مهماً، عبّرت عن حالة الغضب المتنامية؛ رفضاً لسياسات المُستعمرين على الأرض، وعن حالة السخط على النخبة الفلسطينيّة وعائلاتها المتصارعة على الهيمنة، من دون أن تفلح في مواجهة استحقاقات المرحلة، والتصدي لمسؤولياتها الوطنية؛ وإذا كانت تلك الحالة قد مهدت لظهور مجموعات "الكفّ الأخضر"، تعبيراً عن حالة الرفض لما آلت إليه الأوضاع في تلك المرحلة؛ فقد عبّرت مجموعات "عرين الأسود، وكتيبة جنين" عن حالة الرفض والسخط الشعبي على استمرار الانقسام، وتنامي الممارسات العدوانيّة الصهيونيّة على الأرض.

أما الفارق بين الظاهرتين فيتمثّل بانطلاق الكفّ الأخضر من الصفر، أي من دون الاستناد على إرثٍ في التجربة الكفاحيّة، فيما كانت الثانية تتركز على إرثٍ طويلٍ من الهبّات والانتفاضات.

ولعلّ أبرز ما يجمع ما بين الظاهرتين، هما ظهورهما في مراحلٍ صعبةٍ ومجافية، وتعبّران عن حالةٍ سخطٍ وغضبٍ على الأوضاع السياسيّة السائدة في كلّ مرحلة، وافتقادهما للإمكانيّات المادية والسلاح والخطاب، إلى جانب العفوية والارتجال وسرعة الظهور والتفكك وتأثيرهما المعنوي في الجماهير الشعبيّة.

وإذا كانت هاتان الظاهرتان تعكسان أزمةً وطنيّةً في كلّ مرحلة، فقد عكس تعدد المسميات أثناء الانتفاضة الأولى، حالة الجيشان الشعبي، وزخمة وحيوية الشعب

الفلسطيني، وروحه الكفاحية وتضحوته في تلك المرحلة العاصفة، كما أن تلك المجموعات شبه العسكرية كانت لها انتماءاتها ومرجعياتها التنظيمية، وتواصلت لسنوات؛ لأنها كانت تتغذى على الانتفاضة وتطورها.

أما الانتفاضة الثانية، فقد أفرزت وولدت تشكيلات ومجموعات كفاحية متعددة، بعضها ينتمي للحالة الفصائلية القائمة (القسام، الأقصى، السرايا، أبو علي مصطفى... الخ)، وبعضها لم يعلن انتماءه لفصيل محدد، كمجموعات (عمر المختار، حزب الله فلسطين) رغم انطفاهما سريعاً بفعل الملاحقة الأمنية "الإسرائيلية"، ولصالح ظهور التشكيلات العسكرية للفصائل على الساحة.

وفي هذا الإطار، انطوت التجربة الكفاحية لكتائب شهداء الأقصى، لا سيما في الضفة الغربية، في تلك المرحلة على أزمة فتح كفصيل أم لتلك الكتائب، حيث ظهرت فروع متعددة لكتائب شهداء الأقصى، وبعضها حمل مسميات وتعبيرات مختلفة لتمييز نفسها عن الكتائب، مثل: (مجموعات النذير، كتائب العودة، السواعد السمراء... الخ) وكانت في حجمها ذات طابع محلي. ومع أن حركة فتح ظلت هي المرجعية الاسمية والمعنوية لتلك المجموعات، إلا أنها كانت تتداخل مع مرجعيات خارجية كحزب الله وإيران.

وفي قطاع غزة ظهرت بعض المسميات إلى جانب كتائب الأقصى ككتائب أحمد أبو الريش وحركة المجاهدين التي خرجت من رحم حركة فتح، ولكنها الآن مدعومة من حركة حماس. أما التشكيل العسكري الكفاحي الأبرز في القطاع، الذي يُعبر عن تلك الحالة، فقد تمثل بلجان المقاومة الشعبية، وذراعها العسكري ألوية الناصر صلاح الدين، التي أعلنت عن نفسها تنظيمًا مستقلًا لا يتبع أيًا من التنظيمات القائمة، وكانت جل عناصرها تنتمي سابقًا إلى تنظيمات مختلفة أبرزها فتح والجبهة الشعبية، كما وظهرت بعض المجموعات الإسلامية المنشقة عن حماس وغيرها، أو التي

تتنتمي لنتيآر السلفية الجهادية؁ كجيش الإسلام؁ وجيش المجاهدين؁ ولاحقاً بعض المجموعات الداعشية الصغيرة.

وهذه التشكيلات العسكرية المتباينة في القطاع تُعبّر عن أزمة الفصائل من جهة؁ وعن حالة الزخم الثوري الذي وُلدته الانتفاضة الثانية؁ واستمرار حالة الحصار والحروب على القطاع؁ حيث بقيت تلك الظواهر؁ واندثر بعضها وتلاشى مع الوقت؁ فيما حافظت الأذرع العسكرية للفصائل المقاومة الأساسية؁ مثل (القسام؁ السرايا؁ أبو علي؁ شهداء الأقصى؁ لجان المقاومة؁ المقاومة الوطنية.. الخ) على استمراريتها وحضورها.

ومع انحسار الانتفاضة الثانية في الضفة؁ وخلال الفترة الفاصلة بين عام 2005؁ وحتى يومنا هذا؁ طغى شكل العمليات الفردية على المقاومة ضدّ الاحتلال (طعن؁ دهس؁ مولوتوف؁ حجارة؁ إطلاق نار... الخ)؁ ولم تظهر أية مسميات تُعبّر عن هذه الظواهر؁ باستثناء بعض العمليات العسكرية التي تمّ الإعلان بشكلٍ غير رسمي عن انتماء منقذها لتنظيم "داعش" طوال السنوات الماضية؁ لاسيّما قبل بضعة أشهر من هذا العام. غير أنّ ظاهرة العمليات الفردية؁ تطوّرت عنها ظاهرة المجموعات العنقودية التي انتشرت في مناطق عدّة في الضفة؁ ليتطوّر هذا الشكل سريعاً؁ إلى أن وجد تعبيره في ظاهرة "عرين الأسود" في نابلس؁ و"لواء جنين" في منطقة جنين. وما يميّز هاتين الظاهرتين؁ أنّ أفرادها ينتمون إلى فصائل متعدّدة؁ تعبيراً عن حالة السخط الشعبية على تردي الأحوال العامة؁ واستمرار الانقسام؁ وتراجع تأثير الفصائل الوطنية الإسلامية. وتتسمّ بئى هذه التشكيلات التنظيمية بالضعف والهشاشة؁ لسرعة تشكّلها وبفعل ملاحقة الاحتلال لها؁ وتصفية العديد من قادتها وعناصرها؁ كما تقتصر للخبرات التنظيمية والقتالية وللدعم المالي وللسلاح؁ كما اتّسمت هاتان الظاهرتان بالعنوية والعفوية والارتجال؁ وبروح تضحية وقاتلية عالية.

وما بين الأمس واليوم، بين (الكفّ الأخضر وعرين الأسود وكتيبة جنين)، ثمّة تاريخٌ طويلٌ، شاهدٌ على عظمة شعبٍ ما فتىّ يجترح المعجزات، في الإصرار والكفاح، واستيلاء أشكالٍ كفاحيّةٍ جديدة.

وإذا كانت الكفّ الأخضر، قد مثّلت إرهابًا وتوطئةً لثورة عام 36، فإنّ ظاهرة عرين الأسود وكتيبة جنين تمثلان إرهابًا وتوطئةً لولادةٍ مرحلةٍ جديدة، ولن يطول الوقت كثيرًا على ولادتها.

ثنائية فتح وحماس

لا تنتقص التعددية السياسية والأيدولوجية والحزبية، من حضارية الشعب الفلسطيني وثورته وجدارته بالحياة والدولة، ولا يُعابُ حتى عليه، حدوث انقسامات وصراعاتٍ سياسيةٍ ودمويةٍ على السلطة؛ نتيجةً لاحتدام التناقضات المختلفة، سواءً أثناء مرحلة التحرر أو في مرحلة الدولة، فهذا يحدث في كلِّ مكانٍ، وفي كلِّ زمانٍ، لأنَّ التناقض والصراع السياسي سمةٌ من سمات المجتمع الإنساني، ولا يكادُ شعبٌ أو تجربةٌ حضاريةٌ أو إنسانيةٌ، إلا وعرفت أشكالاً مختلفةً من الصراع، ولا تكادُ أمةٌ واجهت مرحلةً تحرريةً، أو بناءً للدولة، إلا وعرفت هذا النزاع الذي يقود في أحيانٍ كثيرةٍ إلى اقتتالٍ دموي، يفضي إلى نتائجٍ مختلفة، حتى أعداؤنا الصهاينة الذين نقاتلهم منذ مئة وثلاثين عامًا، واجهوا مثل هذه التحديات، وانقسموا منذ البداية إلى تياراتٍ وأحزابٍ، وحدثت بينهم انشقاقاتٌ واقتتالاتٌ قبل إنجاز دولتهم، وبعد إنجازها، وما يزلون مختلفين ومنقسمين، تسودُ بينهم الاختلافاتُ والانشقاقاتُ والقلق، وقد تؤدي حدة الصراعات الداخلية في المجتمع الصهيوني، إلى اقتتالٍ بين مختلف المكوّنات المتصارعة؛ لأنَّ الصراع ببساطةٍ سمةٌ من سمات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في حياة البشر.

وقد عرفت التجربة التحررية الفلسطينية، في تاريخها الطويل، أشكالاً مختلفةً من الصراع الداخلي، في مختلف المحطات التاريخية، وليست محطة الصراع على السلطة، التي أنتجت الانقسام عام 2007 إلا إحدى أوجه هذا الصراع، الذي وجد تعبيراتٍ مختلفةً في السياسة والمجتمع، وصولاً إلى حدِّ الاقتتال الدموي.

إنَّ ما سنتناوله بعد قليل، في مقاربتنا للصراع بين حركتي فتح وحماس، لا يعد انتقاصاً أو إساءةً لأيٍّ من الحركتين، ولا من ثوريةٍ أيٍّ منهما وما قدّمته من تضحياتٍ

جسامٍ على مذبج حرية الوطن. وإنما هي محاولةٌ نقدية، لتجربة الحركتين السياسية والكفاحية، بوصفهما الفصيلين الأكبرين، وما ينطوي عليه هذا التوصيف من مسؤولياتٍ وطنيةٍ وتاريخيةٍ كبرى. كما أنّ هذه المحاولة النقدية لا تُعفي بقيّة المكونات الأخرى، لا سيما المكونات اليسارية أو الديمقراطية من النقد (سنخصّص لها حلقة خاصة)، وما هذه المقاربة النقدية الشاملة، إلا محاولة للكشف عن التناقضات الكامنة والظاهرة في أداء كلا الحركتين، وإشكالية المسار الذي تسلكه كلُّ حركةٍ منها، بما يتجاوز أو يهدّد المشروع الوطني التحرري، أو إذا أخذ الصّراع السياسي مسارًا من شأنه أن يقضي على الجميع، أو إذا تجاوز حدود ما هو طبيعي أو مشروع في الصراعات الداخلية، بعبارةٍ أخرى ثمة معايير وحدود وقياسات يدركها كلّ مجتمع، وحركاته السياسيّة التي تتصارعُ في حدود المسموح، ولا يجوز انتهاك تلك المعايير والحدود؛ لأنّ من شأن ذلك أن يُمثّل مخاطرٌ وجوديةً على الشعب الفلسطيني، في هذه المرحلة التاريخية القاسية.

وقبل الشروع، في المقاربة النقدية، لكلا التجربتين، الفتاوية والحماسية يتعيّن علينا الاعتراف، وذلك من زاوية النظر الوطنية والموضوعية والتاريخية، بأنّ كلا الحركتين قدمتا نموذجين ثوريين انطويا على تضحياتٍ جسيمةٍ وفعلٍ ثوريٍّ بطولي، ولم تتهرّب أي منهما من تحمّل أعباء المسؤولية الوطنية والمواجهة، ودفعت كلا الحركتين خيرة قادتها وكوادرها على مذبج الحرية، وحتى في مرحلة الانقسام والصراع على السلطة، التزمتا بالحدود المقبولة في اللياقة السياسيّة والحرص على الحوار الوطني، والحدّ من تفاقم الصّراع في كلا ساحتي الضفة والقطاع، وفوّتت الحركتان الفرصة على عددٍ من المؤامرات والمشاريع السياسيّة التي كانت تستهدفُ المشروع الوطني التحرري، كمشروع الدولة في غزة، والدولة المؤقتة في الضفة، ومشروع

صفقة القرن، وعبرت مواقف الحركتين تجاه هذه الصيغ من الحلول المبتذلة، عن مواقف وطنية مسؤولة.

غير أنّ ذلك لا يمنع من نقد تجربة الحركتين على كافة الأصعدة لا سيما السياسيّة والكفاحيّة منها، في ضوء التباين والخلاف الحادّ، بين مشروعَي الحركتين المتوازيين والمختلفين، في التكتيك والاستراتيجيّة، والبيت السياسي الجامع، والسلطة، والمنهج، وتعريف طبيعة المرحلة، والتسوية، والعلاقة مع الاحتلال، والمقاومة والعلاقات الخارجيّة... الخ، أي بعبارةٍ أخرى نحن إزاء مشروعين مختلفين، لا يلتقيان إلا ليختلفا ويتصارعا، ولكن ليس على أساس مبدأ الوحدة والتناقض، وإنّما على أساس الصّراع الذي يتّسم في أحيانٍ كثيرةٍ بمحاولات الطمس والإلغاء، والاستحواذ الكليّ على القرار السياسيّ والوطنيّ، والهيمنة الشاملة من خلال ممارساتٍ سياسيّةٍ لدى الحركتين، تتطوي على مخاطر تحويل التناقضات الثانويّة إلى تناقضاتٍ رئيسيّةٍ تنذرُ بعواقب واضحةٍ على المستقبل الفلسطيني، فيما كان التناقضُ الرئيسيّ مقتصرًا على الاحتلال، الذي يسعى إلى قلب المعادلة؛ أي تحويل التناقضات الثانويّة الداخليّة الفلسطينيّة إلى تناقضاتٍ رئيسيّةٍ، والتناقض الرئيسيّ معه إلى تناقضٍ ثانوي، بحكم إمساكه بزمام السيطرة الشاملة على الفلسطينيين، وسياسة الاحتواء المزدوج، لكلا السلطتين وبناء قواعد لعبةٍ مع كلّ سلطةٍ على حدة، بما يسمح له بالإبقاء على الانقسام، وترسيخه، والتحكّم بالليّاته.

إنّ ثنائيّة فتح وحماس، وما تتطوي عليه هذه القطبيّة الثنائيّة المتصارعة من تبايناتٍ تحملُ في طياتها إشكاليّةً بنويّةً في تكوين الحركتين، وتجربتهما التاريخيّة، وتنعكس في ممارستهما السياسيّة، وما ينجم عنها، من أخطاءٍ وأزمات، تصيب في الصميم، بعضًا من مركّبات المشروع الوطنيّ في مرحلته التحرّريّة.

أولاً: حركة فتح:

مثّلت حركة فتح، في سنواتها الأولى على الأقل، تجربةً ثوريةً مميّزة، وحملت لواء الهوية الوطنية، وشقّت درباً جديداً في طريق الكفاح والثورة، وبذل التضحيات عاقدة عزمها على دحر المشروع الصهيوني وتحرير الوطن، وهو ما مكّنها منذ البداية من تبوأ القيادة الوطنيّة للمرحلة التحرّرية، والتحوّل إلى القوّة الرئيسيّة بين قوى وفصائل الثورة، بفعل عوامل مختلفة ساعدتها على هذا التحوّل، والهيمنة لاحقاً على مختلف المؤسسات الوطنيّة وعلى القرار الوطني والسياسي الفلسطيني.

غير أنّ الممارسة الثورية والسياسية لفتح، أوقعها في أخطاءٍ جسيمة، عكست نفسها على المشروع الوطني التحرري، وتنبع إشكالية فتح الرئيسية، من هيمنتها الشاملة على مرحلة التحرر الوطني والمؤسسات الوطنية الفلسطينية، وعلى القرار السياسي والوطني، فضلاً عن تكوينها التاريخي، والآليات الداخلية والتقاليد التي كانت وما زالت تحكمها.

إنّ التشخيص الناقد لفتح وممارستها الثورية والسياسية لا يقتص من تاريخها، ولا يعني البتة أنها حركةٌ خانّت تاريخها ورسالتها الوطنيّة، لكن تجربة فتح انطوت على تعدّد في الخيارات والمسارات والرؤى والتصورات والمناهج والبرامج، وذلك بحكم بنيتها وتكوينها، وقواعدها الحركيّة، أي أن فتح ليست حزباً له أيديولوجيا ورؤية فكرية وسياسية متماسكة، وإنما حركة تتطوي على كافة التيارات والأيديولوجيات والطبقات والفئات الاجتماعية والسياسية إلى حدّ يجد الباحث نفسه أمام حركات داخل الحركة الواحدة. وقد أحال قادتتها سر هذا التنوع الغريب داخل الحركة إلى ما أسموه (عبقرية فتح) أو (الرقم الصعب) أو أن فتح هي (حركة الشعب بفئاته وطبقاته المختلفة)، وبصرف النظر عن رؤية فتح لذاتها، أو رؤية الآخرين لها، إلا أن التفسير الأقرب للواقع، أن فتح منذ بداية عصفها الثوري، رأت في نفسها الحركة الوحيدة المعبرة عن

تطلّعات الشعب الفلسطيني التحررية، وأطلقت على نفسها (حركة التحرير الوطني الفلسطيني)، حيث يحمل هذا العنوان الكبير نزعة فتح المبكرة في التحوّل إلى القوة الكبرى الوحيدة والمهيمنة على الشعب الفلسطيني بمؤسساته وقواه الاجتماعية والطبقية والسياسية، حيث نأت بنفسها عن تبني أي خطاب قومي أو ديني أو أيديولوجي، وحملت لواء وخطاب الوطنية الفلسطينية وحسب، من دون الأخذ بالاعتبار إمكانية انفجار تناقضات وصراعات داخل الحركة تُعبّر عن تباين مكوناتها السياسية والطبقية والاجتماعية؛ فتحوّلت فتح، إلى حركة الشعب، وحركة الثورة، وحركة المؤسسات ولاحقًا حركة السلطة، حتّى غدت تنوء بثقل المشروع الوطني، وما تحمله من مكونات كانت تتصارع في داخلها على الإمساك بزمامها، فمن يمسك بزمام فتح يمسك بزمام الثورة والسلطة والثروة والقرار، ومن دخل بيت فتح فهو آمن ومؤمن وغدت فتح أم الجميع: أم الثوار والشهداء والأبطال والساسة الطامحين والمسترزقين والمنتسولين، وتفاقت إشكالية فتح بعد أن تحوّلت من ثورة إلى سلطة من دون أن تنجز معركتها التحريرية، وتحوّلت من سلطة إلى مراكز قوى متصارعة من دون أن يتسنى لها النجاح في تحويل السلطة إلى دولة، ومع الوقت تآكل مشروعها الوطني في ضوء استعصاء عملية التسوية، وتتلخّص إشكالية حركة فتح بالتالي:

(1) الشمولية:

لم تعلن فتح يومًا أنها حركة شمولية، غير أن ممارساتها في عهد الثورة والسلطة، انطوت على نزوع الحركة الحاد للتغلغل في كامل بنية المجتمع الفلسطيني: العشائر، الطبقات، الفئات، المؤسسات، المكونات السياسية والاجتماعية، والهيمنة على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والكفاحية، وعلى المؤسسات الوطنية، ومن ثمّ على القرار الفلسطيني برمّته.

وقد نجحت فتح منذ البداية بالتحوّل إلى القوة الكبرى والسائدة والمهيمنة من بين القوى السياسيّة والثوريّة الفلسطينيّة، وذلك بحكم تبنيها للهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة وتطويرها، حتّى غدت الهويّة الوطنيّة، هي أيديولوجيا فتح وخطابها الوحيد الذي بات يسبغ حياتها الداخلية وممارساتها الثورية والسياسية. وبهذا أصبحت فتح هي كلمة السرّ المعبرة عن الهوية الوطنيّة، بصيغتها المرنة والحادة، الصلبة والسائلة، العميقة والبسيطة، الشعبية والشعبوية، المغلقة والمنفتحة على مكونات أخرى، الثورية والتقليدية، ... وباتت الوطنيّة الفلسطينية بمثابة الروح التي حلت بالجسد الفلسطيني المنكوب والمخدول من أنظمة عربيّة وإسلاميّة تركته وحيداً يصرع قدره الوجودي، ولم تفلح حروبها في صد العدوان وتحرير الأرض، وأخفقت شعاراتها القومية والوحدوية، في توحيد ولو قطرين عربيين، ولا في معركة تمرّغ أنف العدو، وكانت محطة النكسة وما تلاها من معارك فدائيّة، أبرزها معركة الكرامة بمثابة الانطلاقة الفعلية لحركة فتح، وخير دليل على صدق شعاراتها، حيث مهدّ هذا المناخ، لسردية فتح عن ذاتها، وما تحمله من مشروع تحرريّ أن تسود وتهيمن على مرحلة بأكملها. إنّ شموليّة فتح، وقوّة تنظيمها، وثورتها، وإمكاناتها ومرونة خطابها الوطني، سمحت لها بالهيمنة على مؤسسات الثورة والمنظمة، وعلى القرار الوطني والسياسي، والاستحواذ على السلطة، والتفرّد بالقرار، وبات ياسر عرفات هو فتح، وفتح هي الثورة والمنظمة والسلطة والشعب ومؤسساته، حتى باتت الصيغة الفردية/ الحزبية، سمة من سمات المرحلة التحررية، مع الإبقاء على هامشٍ لبقية فصائل الثورة، ولم تسمح فتح لمبدأ الشراكة الحقيقية في القرار أن يسود في المنظمة، وسعت إلى تحجيم الفصائل، وأمّعت في حرمان شركائها التاريخيين من المشاركة السياسيّة الجادة والمسؤولة والفاعلة، وانتهجت سياسة العقوبات للفصائل المعارضة لنهجها وإقصائها وحرمانها من مخصّصات المالية من الصندوق القومي، ولم تراع مصالحها إلا بما

يسمح لها بالسيطرة عليها، واكتفت بشعاراتٍ فضفاضةٍ عن الوحدة الوطنية، وما كانت تصدره من خطابات في جلسات المجلس الوطني والمركزي والمناسبات الوطنية. من دون أن يُدر في خلد قادة فتح، أن التقرد في إدارة الهم الوطني، من شأنه أن يلحق ضرراً فادحاً بالمشروع الوطني، وأن هيمنتها الشاملة على القرار الوطني، ولما تتجح في مهمتها التحريرية، ليس هو الغاية، ولا يعني البتة نجاحها، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى إضعاف الفصائل الوطنية واليسارية.

ومع ظهور حركة حماس قوةً كبيرة، تتنافس فتح على الهيمنة، لم تجد هذه الحركة مكاناً لها في البيت الفلسطيني الجامع (منظمة التحرير) المهيمن عليه كلياً من قبل فتح، والمتهتك من الداخل، بفعل تكلس بُناه التنظيمية، وغياب الديمقراطية وتفشي البيروقراطية، حيث آثرت حماس البقاء خارج هذا البيت واشترطت مبدأ الشراكة أو المحاصصة مع فتح، لدخول منظمة التحرير الفلسطينية؛ الأمر الذي أسفر عن وجود، خطابين وبرنامجين، وسلطتين، متصارعتين، على الهيمنة الشاملة. أما المصالحة وإنهاء الانقسام، فقد اتبعا منطق إدارة الأزمة، وليس السعي إلى حلها جذرياً.

وفي المحصلة، أخفقت فتح في التحوّل إلى حركة الشعب بصورةٍ شاملة، مع أنّها نجحت في البقاء بموقع الفصيل الأكبر على الساحة الفلسطينية.

(2) العرفاتية:

وإذا كانت الهوية الوطنية الفلسطينية تقوم بمقام أيديولوجيا فتح، وإذا كانت الأخيرة قد نجحت في تحويل ذاتها إلى أيديولوجيا تطمح في الوصول إلى عقل ووجدان كل فلسطيني، فإن العرفاتية هي روح فتح وأكسير حياتها، ومنهج عملها السياسي والإداري والوطني والاجتماعي والثوري.

لقد هيمن ياسر عرفات على حركة فتح وعلى منظمة التحرير، وعلى السلطة الوطنية، وامتدت تلك الهيمنة في الزمن الفلسطيني لما يناهز الأربعين عاماً، وسبغ هذه المرحلة (1965-2004) بسماته وخصائصه ومواهبه الشخصية والسياسية والإدارية، ومنهجه وأسلوبه وطبيعته، حيث احتلت هذه الشخصية الوطنية والتاريخية مرحلةً بكاملها، ولا عجب أن سميت بـ (المرحلة العرفاتية) وتتطوي العرفاتية على: الوطنية الحيوية، الروح العملية، التوجس، الفردية، الثورية، البرغماتية، الأبوية، العفوية، البساطة، الارتجال، الذكاء السياسي الفطري، الشعبوية، الاختزال، الحكمة، حب السلطة، والكاريزما.

كان ياسر عرفات الذي قاد مرحلةً كاملة، قائداً وطنياً يتسم بالروح العملية والتدفق، وصاحب طاقة كبيرة على الصبر والعمل والاحتمال، وكان رجلاً سياسياً مُحنكاً، يحمل كل مواصفات رجل السياسة من القننة والذكاء والبراعة في فن المناورة والدهاء والقدرة على نسج التحالفات وإدارة الخصومات، ولم يسمح لأحد من رفاقه في فتح من منافسته أو مقاسمته السلطة والنفوذ، وسعى بتصميم لإضعاف خصومه السياسيين من خارج فتح، واتسم حكمه وسياسته بالفردية واستخدام المؤسسات بما يضمن بقاء نفوذه السياسي، ولم يسمح بدمقرطتها وتطويرها، كما واتسمت سياسته وخطابه بالشعبوية والعفوية والارتجال والبساطة. وفي ممارسته السياسية سواء داخل فتح أو خارجها، كان عرفات أبويًا وتقليديًا في توليقاته الحكومية والسياسية، وشمولياً بطريقة تفكيره، وأسبغ على الوطنية الفلسطينية معاني أشبه بالقداسة بأسلوب لم يعرف عن أحدٍ غيره، حتى صارت العرفاتية وجهاً آخر من وجوه الوطنية الفلسطينية، حيث لم يسمح لأي نظامٍ عربيٍّ أو إقليميٍّ أو حتّى فلسطينيٍّ بالاقتراب من القرار، وتوجس من كلّ سلوكٍ أو موقفٍ سياسيٍ يبديه أي نظامٍ وشخصيةٍ عربية. وأخيراً أتقن عرفات البراغماتية التي تلامس حدود المحرمات الوطنية، وهو ما كان يمنحه

في أحيانٍ كثيرةٍ قدرة على اتخاذ مواقف غريبة وصعبة، ولكن من دون أن يصل إلى حد المساس بالثوابت الوطنية، ولعل أبرز ما يُسجل في صالح العرفاتية أنها لم تنتهج العنف والاعتقال السياسي، في سبيل الحفاظ على سلطته الفردية، ولم يلجأ إلى تصفية خصومه السياسيين سواء داخل فتح أو خارجها كما حدث ويحدث في العادة في مثل هكذا أنماط وظواهر سياسية وثورية في تجارب الثورات والأنظمة السياسية في العالم.

مثّلت العرفاتية نموذجًا واستقت خصائصها وسماتها من خصائص وسمات ياسر عرفات وشخصيته المركزية، وليس من أصول ومنابع أخرى في التجربة الكفاحية الفلسطينية، ونظرًا لطول المرحلة العرفاتية في فتح والثورة والسلطة، طغت الشخصية العرفاتية على فتح ومؤسساتها وعلى مؤسسات المنظمة والسلطة بكل ما تنطوي عليه من منهج وأسلوب عمل وإشكاليات، حتى غدت العرفاتية محرك فتح ومعيق تطورها في آنٍ واحد. حيث لا تزال التقاليد العرفاتية في فتح والمنظمة والسلطة هي السائدة، وهو ما عكس نفسه في ممارسة فتح السياسية في المجتمع والسلطة وفي استكمال مرحلة التحرر الوطني.

وتتلخص الإشكالية العرفاتية، في أنها أرست تقاليد راسخة في فتح والمنظمة والسلطة، تتمثل بالتردد والروح السلطوية والاكتفاء بالشكلية الديمقراطية، والتهميش لدور المؤسسات علاوةً على هشاشة بنيتها الداخلية؛ الأمر الذي يعيق من تطوّر الحركة والمؤسسات الوطنية المهيمن عليها من قبل فتح، وهو ما يدفع إلى واحدٍ من أمرين: إما أن تبقى باليات عملها محكومةً بالصيغة الفردية، أو قد يؤدي إلى انفجار تناقضاتها الداخلية، واحتدام الصراع بين مراكز القوى في داخلها، إذا ما غابت الشخصية العرفاتية التي تحسن الإمساك بزمام الأمور وإدارة تلك الصراعات.

3) السلطوية:

أما المركب الثالث لإشكالية فتح، فيتمثل بترسخ مفهوم السلطوية في ممارساتها السياسية والثورية منذ نشأتها وحتى اليوم. ويتلخص مفهوم السلطوية بالنزعة الحادة للهيمنة على القرار، وطمس مبدأ الشراكة، ويطوي على الفردية والاستئثار بالسلطة، ويجعل من الحزب/الحركة غايةً وليس وسيلة.

لقد دأبت فتح منذ نشأتها وحتى اليوم، وبحكم هيمنتها التاريخية على القرار الوطني والسياسي الفلسطيني، على انتهاج سياساتٍ سلطوية، في مختلف الأنشطة والفعاليات التي تتمكّن فيها فتح من الهيمنة عليها (الاتحاد، النقابة، الجامعة، الهيئة، المجلس البلدي، الأطر والهيئات السياسية والنقابية والإعلامية والكفاحية... الخ) وهذه النزعة التي ميّزت سلوك فتح، باتت جزءاً من تكوينها ومنهجها. وذلك من منطلق رؤيتها لذاتها على أنّها قائدة المشروع الوطني، وحارسة ثوابته وأساسه وصانعة تاريخه، ومن ثمّ صاحبة السلطة في كلّ محطة وميدان، وأنه يحقّ لها إقصاء أي منافسةٍ من شأنها أن تهدّد هيمنتها حتى ولو كانت على حساب المصالح الوطنية. وإذا كانت هذه النزعة، تتسمّ بها كلّ حركةٍ سياسية، تسعى للهيمنة والاستئثار بالقرار، فإنّ المعيار يجب أن يكون نجاح هذه الحركة في أداء مهامها، لاسيما المهام التحريرية. وكما هو معروف، فقد أخفقت فتح في مهمتها التحررية وإنجازها، وأخفقت في إدارة المنظمة وبتحويلها إلى إطارٍ جامعٍ لكل الفلسطيني، وأخفقت في إدارة المنظمة وبتحويلها إلى إطارٍ جامعٍ لكلّ الفلسطيني، وأخفقت في إدارة السلطة، وبتحويلها إلى كيانٍ وطنيٍّ يُعبّر عن مصالح الجميع.

ومن ناحيةٍ ثانية، فإنّ سلطوية فتح لم تُمكنها من الاحتفاظ بالسلطة وحدها بعد أن تقاسمتها مع حماس، بفعل الاقتتال لا بفعل الاتفاق، وتمتّل خشية فتح من فقدانها

السلطة على مختلف المؤسسات الفلسطينية، أحد الأسباب الكامنة في الأزمة السياسية والوطنية الراهنة.

وقد تُشكّل هذه الخشية دافعاً إما لتثبيت فتح بالسلطة مهما كلفها ذلك من ثمن، وإما أن تدفع تجاه إبداء المرونة والسماح لمبدأ الشراكة السياسية والوطنية أن يسود بين المكونات السياسية المختلفة، وأن يجري إصلاح المنظمة والسلطة، والدخول في مرحلة جديدة، وهذا مرتبط بتطورات الصراع مع المحتلّ على الأرض.

ثانياً: حركة حماس

تنطوي تجربة حركة حماس على ثلاث مركبات، تُشكّل هوية الحركة، وتحدّد خطابها وميسارها وممارستها، ومن ثمّ أداءها السياسي، حيث تُمثّل هذه المركبات نقاط قوتها وضعفها في آنٍ واحد، وتُتمثّل هذه المركبات في: الخطاب الديني - التكوين الإخواني - التجربة الثورية.

ويُشكّل الخطاب الديني، بما يمتلكه من بلاغة وتأثير، مصدر قوة حماس وتماسكها الداخلي، ويُمثّل في الوقت ذاته عائقاً لتطور فكرها السياسي وممارستها للسلطة، ويحدّ من إمكانية هيمنتها الشاملة على القرار الفلسطيني، ومن هامش أدائها السياسي في الداخل والخارج، وهو مركبّ لن نتوقّف عنده طويلاً، بحكم تعقيداته واحتياجه لمقاربة مطوّلة؛ سنخصّص حيناً أكبر للمركبين الآخرين.

أمّا مكوّنها الإخواني، فيحتاج لوقفه أطول، وذلك لما ينطوي عليه الفكر الإخواني من إشكاليات ومن ميزات، عكس نفسه في خطاب حماس، وشكّل ممارستها الكفاحية والسياسية، وقبل الشروع في تحليل هذا المركب وتمثلاته في أداء حركة حماس، يتعيّن علينا الإشارة إلى أنّ حركة حماس، ولدت على ثلاثة مراحل: الأولى منذ أواخر السبعينات وحتى نهاية عام 1987، وهذه المرحلة الإخوانية، والثانية من أواخر عام 1987 وحتى بدايات عام 2006، وهي المرحلة الكفاحية، والثالثة من

بدايات 2006 وحتى وقتنا الحاضر، وهي المرحلة السلطوية السياسية، حيث تكمن إشكالية حماس في المرحلتين الأولى والثالثة. ففي المرحلة الأولى التكوينية، طغى العامل الديني على الخطاب والسلوك الإخواني الفلسطيني لا سيما جيل المؤسسين كما تشرّب ذلك الجيل الفكر الإخواني من منابعه الأولى، ممثلة بأفكار حسن البنا وسيد قطب، وما انطوى عليه هذا الفكر من نزعاتٍ محافظةٍ ومهادنةٍ وتكفيريةٍ وبرغاماتيةٍ سياسيةٍ، واندفاعٍ نحو المشاركة بالسلطة، وتقويةٍ سياسيةٍ وجهاديةٍ وشعبويةٍ وعقلانيةٍ وسلطويةٍ وشموليةٍ ومرونةٍ، وتشددٍ وسلفيةٍ وعلمانيةٍ ومصداقيةٍ ومروعةٍ... الخ. لقد انطوى الفكر الإخواني على مشروعٍ شموليٍّ جامعٍ للوصول والإمساك بالسلطة السياسية، وطموحٍ لإقامة دولةٍ إسلاميةٍ كبرى من المحيط إلى المحيط.

ولعلّ التأمّل العميق في رسائل حسن البنا، بوصفها الوثائق الأساسية والتأسيسية التي قامت عليها حركة الإخوان المسلمين، سيُمكننا من أن نلتمس تعدديةً في الأولويات والبرامج والصيغ الحادة والمرنة، وسنجد أنّها رسائل تنطوي على تناقضاتٍ مختلفة: التشدد والمرونة، الدين وبعض مظاهر العلمانية، الثورية والمهادنة، المصداقية والانتهازية، التكفير والتسامح، التخلف والتقدم، السلفية والحداثة، التحجر والاجتهاد... الخ، وبهذا تحوّلت الحركة إلى وعاءٍ واسعٍ يجمع كافة التيارات الإسلامية، ولعلّ أبرز ما أبدعه الفكر الإخواني لا سيما فكر حسن البنا، هو حيّز الخصوصية الموضوعية لكلّ بلدٍ إسلامي، أي الظروف الملموسة: الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والتاريخية والعلمية... الخ، لكلّ بلدٍ ولكلّ مجتمعٍ إسلاميٍّ، وهو ما أسهم في نهاية المطاف بتغلغل الفكر الإخواني الفضفاض إلى كلّ زاويةٍ في البلاد الإسلامية وغير الإسلامية، وسمح بتبلور فكرٍ إخوانيٍّ محليٍّ، يحمل استقلاليةً نسبيةً عن الفكر الإخواني الأمّ، يتقاطع معه من دون أن يتنافر، وسمحت الصيغة الإخوانية اللامركزية، بتطوّر حركاتٍ إخوانيةٍ محليةٍ محكومة لظروفها

الملموسة في كلِّ بلدٍ على حدة، حيث أنتجت الظاهرة الفكرية والسياسية الإخوانية، مجموعةً من التيارات الجهادية والسياسية والتكفيرية والثورية، ومجموعةً من التجارب السياسية المتباينة، التي عكست مشروع الحركة الاستراتيجية في الدول المركزية؛ فالرحم الإخواني أسهم في إنجاب سيد قطب والقرضاوي والغنوشي والترابي وعبدالله عزام وأردوغان وأحمد ياسين ورائد صلاح ومنصور عباس... الخ، حيث تعكس هذه الأسماء تجارياً فكريةً وجاهديةً وسياسيةً متنوّعةً ومتناقضةً، وتحمل بذوراً للصراع بين تلك المكونات، حيث بإمكان منصور عباس أو سيد قطب على سبيل المثال، أن ينتسبا إلى الإخوان المسلمين، ويزعما أنهما استقيا أفكارهما من الفكر الإخواني، من دون أن يكون بمقدور أحدٍ أن ينفي، أو يبرئ أحدهما من هذا الانتساب، وكذلك بمقدور الفكر الإخواني أن ينتج ظواهر إخوانية على شاكلة حماس أو حزب الحرية والعدالة التركي أو المغربي أو جبهة العمل الإسلامية الأردنية، أو الحركة الإسلامية الليبية أو التونسية أو السورية أو اليمنية والمصرية أو الأوروبية أو الحركة الإسلامية في "إسرائيل" بشقيها الشمالي والجنوبي، أو الجهادية الأفغانية، أو الجهاد الإسلامي في فلسطين... ذلك لأنّ الفكر الإخواني يسمح بهذه التعددية والتركيب والتنوع، ويترك مجالاً لأيّ تيارٍ إسلاميٍّ من الأكثر تشدداً إلى الأكثر اعتدالاً ومهادنةً، أن يأخذ له حيزاً وحضوراً في مختلف الميادين السياسية والسلطوية والجهادية والثورية التكفيرية. وفي هذا الإطار ونظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية وتعقدها، أنتجت الظاهرة الفكرية الإخوانية، أربعة أشكال مختلفة في التنظيم والرؤية والممارسة السياسية، وهذه الأشكال: حماس، الجهاد الإسلامي، الحركة الإسلامية في "إسرائيل" بجناحيها الشمالي والجنوبي، حيث عبّرت كل حركة من هذه الحركات، عن رؤية وتصور وممارسةٍ مختلفةٍ عن الأخرى، في الشكل والمضمون. لقد خلقت حركة حماس في رحم التجربة الإخوانية الفلسطينية، وحملت خصائصها الجينية، إذا صح التعبير،

من الظروف الملموسة التي يعيشها الشعب الفلسطيني ومعاناته تحت الاحتلال، وبسبب تلك الحركة في حمل راية الجهاد في عقد الثمانينات، ولدت مجموعة من رحم الحركة، أطلقت على نفسها اسم "الجهاد الإسلامي"، بينما آثرت قيادة الحركة الإخوانية في تلك المرحلة التريث، إلى حين نشوء ظروفٍ تسمح لها بالانطلاق، حيث وصفت تلك المرحلة في سردية الحركة عن ذاتها، بأنها مرحلة إعدادٍ وتهيئةٍ وبناءٍ وتَجَدُّرٍ، وعدم الانجرار إلى الصدام المبكر مع الاحتلال، واستفادت الحركة من تراجع فصائل منظمة التحرير "العلمانية واليسارية" في أعقاب الخروج من بيروت، وكذلك من غض الطرف عن أنشطتها الاجتماعية والدينية، من جانب سلطات الاحتلال، والسماح لها بالتمدد والتجدر، وبتدفق أموالٍ طائلة، مكّنت الحركة من بناء شبكةٍ واسعةٍ من المؤسسات، وتغلغلها في مختلف القرى والمدن والمخيمات في الضفة والقطاع، حيث رأت سلطات الاحتلال بتوسع أنشطة الحركة وتغلغلها في الأوساط الشعبية، من شأنه أن يضعف فصائل منظمة التحرير، ويدخلها في حالة اشتباكٍ معها، وحاول الاحتلال إنكاءً نار الفتنة، ما بين الحركة الإخوانية الصاعدة وبين فصائل المنظمة، ووقعت عشرات الاشتباكات طوال عقد الثمانينات بين الإخوان وفصائل المنظمة في الجامعات، وبعض المخيمات في غزة، وبعض قرى الضفة، غير أنها كانت تتطفئُ سريعاً؛ بسبب الوعي الشعبي وقطع الطريق على مخططات الاحتلال.

بقيت التيارات الفكرية الإخوانية المتباينة، تتصارع في تلك المرحلة التكوينية في التجربة الإخوانية الفلسطينية، وبرز من بينها التيار الثوري الوطني الشبابي الذي كان يدفع تجاه تحويل الحركة، من حركة دينية اجتماعية محافظة، إلى حركة سياسية مقاومة؛ وذلك استجابةً لإرهاصات الانتفاضة الأولى، التي جرى التعبير عنها باشتباكاتٍ متقطعةٍ بين الجماهير الفلسطينية وقوات الاحتلال قبيل اندلاع الانتفاضة

بعامين، ومع أنّ هذا التيّار، كان جنينياً إلا أنه سرعان ما نما سريعاً بفعل التطوّرات الميدانيّة المتسارعة، إلى أن جاءت لحظة التحوّل الجارفة، باندلاع الانتفاضة الأولى؛ الأمر الذي سمح بغلبة هذا التيّار، وهيمنته على سائر التيارات الأخرى، مما أسهم سريعاً بولادة حركة حماس، بعد أيّامٍ، على اندلاع الانتفاضة الفلسطينيّة الكبرى، ولكن من دون أن تقطع حماس حبلها السري مع حركة الإخوان المسلمين.

شهدت السّنوات الأولى من عمر حماس، بطء تطوّر وعيها السياسي؛ لأنّها كانت ما تزال أسيرةً للفكر الإخواني المحافظ، وكانت ما تزالُ منحازةً لأيديولوجيتها، حيث يشهد ميثاقها الأول الذي وُضع بطريقةٍ مرتجلةٍ للتسريع في الإعلان عن ولادة الحركة، من دون انتظار صياغة مشروع أكثر تطوُّراً من حيث الشكل والمضمون، واحتاجت حماس سنواتٍ طويلة، قبل أن تجري تعديلات على ميثاقها بعد أن تطوّر فكرها السياسي .

ومنذ ذلك الحين، أي منذ انطلاقتها، راح يتطوّر وعي حماس السياسي والكفاحي، وبداية بناء تجربتها الذاتية التي أخذت بالتميز عن التجارب الإخوانية الأخرى، وذلك بحكم انخراطها الميداني وخروجها من قوقعة الاعتزال، إلى رحابة ميادين العمل والنضال وتحمّل أعباء العملية التحريرية مع الآخرين، ومع الوقت اكتشفت حماس معنى مرحلة التحرر الوطني، وصعوبة قذف الآخرين بالكفر والزندقة والخيانة، وأن مواجهة عدو "كإسرائيل"، أكبر من اختزاله (باليهود) أو لأبناء وأحفاد القردة والخنازير"، وأن الديمقراطية والوطنية ليست بكفر، وليس كلّ مسلمٍ يُعوّل عليه أو يؤتمن على القضايا المصيرية للشعوب، وليس كلّ "نصراني" أو "كافر" أو "علماني" أو "أجنبي" مجرد عدوّ للمسلمين، أي أنّ حماس أخذت تتباعد عن خطابها الأيديولوجي الإخواني، لصالح خطابٍ سياسيٍّ أكثر نضجاً، واقتربت أكثر من مربع الوطنية الفلسطينيّة.

وباختصار، فإنَّ تجربة حماس الكفاحية وانخراطها في العمليّة التحريريّة، أتاحت لها اكتشاف قوانين الصّراع وقوانين التاريخ، وإشكاليّات العمل السياسي والمصالح والآليّات التي تحكم عمليّة الصّراع مع العدو، وكان هذا هو التحدّي الأوّل لحركة حماس.

وما يمكنُ أن يُسجَلَ مأخُذٌ على حماس في تلك المرحلة، أنها طرحت نفسها بديلاً لمجمل التجربة الكفاحية الفلسطينية، ولمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم تعترف إلا بتجربتها "وبسواعدها الرامية" و"بالأيدي المتوضئة" القابضة على الزناد، وهو ما عبّر مبكراً عن نزعة الحركة الإقصائيّة، وعزمها على الهيمنة والحلول مكان مجمل النخبة السياسيّة والثوريّة الفلسطينيّة، ولو أنها جنحت مبكراً نحو الوحدة والتلاحم والرغبة في بناء وتطوير المنظّمة وأطر الانتفاضة، كالقيادة الموحدة، لكان ذلك أجدى للحالة الفلسطينيّة، ولربّما أدى ذلك إلى كبح جماح فتح من الجنوح نحو خيار التسوية.

وما يمكنُ أن يُسجَلَ لصالح حماس في مشوارها الكفاحي، أنّها حافظت على خطِّ صاعدٍ من التطوّر والأداء ومراكمة الإنجازات في مختلف الميادين، لا سيما الكفاحية والسياسيّة والتنظيميّة، كما وأثمرت تجربتها الثوريّة في اكتشافها لأدوات العمل النضاليّ والعلاقات الوطنيّة والميدانيّة والسياسيّة، وذلك بعد اكتشافها للميدان، والانخراط في العمل الثوري، وخوض تجربة السجون، ومحاولات اجتثاثها وتصفية قادتها أو إبعادهم أو اعتقالهم.

أما التحدّي الثاني الذي واجه تجربة حماس، فقد تمثّل بانطلاق مشروع التسوية، وتوقيع أوسلو وقيام السلطة، حيث وقعت الحركة في خطأ التقدير السياسي، حين أخذت على عاتقها إسقاط المشروع دون رؤية واضحة، لتكتشف أن مشروع التسوية يتعدّى الذات الفلسطينيّة، وأعادها الإخفاق في إسقاط مشروع التسوية، لمربع المهادنة

الوطنية والإقليمية والدولية، وأتاح لها هذا الإخفاق اكتشاف أداة العمل السياسي، واكتشاف معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء.

وفي ضوء ما تعرّضت له من ملاحقةٍ واغتيالاتٍ واعتقالاتٍ وإبعاداتٍ، وتجفيف لمصادر التمويل آثرت حماس التريث وانتظار فرصةٍ أخرى كمحطة الانتفاضة الثانية، التي رأت فيها فرصتها الكبرى رغم تلكئها في الأشهر الأولى، إلا أنها سارعت لإطلاق موجةٍ كبيرةٍ من العمليات الفدائية والاستشهادية، وتبين أن لديها مشروعاً لتطوير أدائها المقاوم، تمكّنت من إنجازه وتطويره في قطاع غزة، فيما أخفقت تجربتها في الضفة، وذلك بحكم الاختلاف بين كلا الإقليمين على الأصعدة كافة.

وعبرت الحركة عن مرونتها في التعاون مع السلطة والفصائل، وأظهرت مسؤوليّةً كبيرةً في العمل الميداني والسياسي، وأبدت استعدادها للمشاركة في العمل السياسي، ودخول المنظّمة والسلطة، وتقهم بعض ممارسات السلطة وخطابها واستجابتها للمطالبات بالتهدئة والهدنة القتالية.

شكّل انخراط حماس في العملية السياسيّة، وقبولها المشاركة في الانتخابات، وفوزها الساحق الذي أحرزته وتمكينها من تشكيل حكومة فلسطينية، تحدياً ثالثاً لها، حيث وقعت حماس في شرك السلطة مثلما وقعت به من قبلها فتح. غير أن بنية السلطة الفتاوية ومراكز القوى بداخلها، وقيودها السياسيّة والأمنيّة، وتعثر التسوية والصراع مع العدو، علاوةً على تجربة حماس الغضة في السياسة، كلُّ هذه العوامل لم تتح لها استكشاف التجربة السياسيّة، وأدّت عملية حصارها المالي والسياسي إلى انفجار أزماتٍ داخليةٍ وخارجيةٍ، أذرت بدايات اقتتالٍ داخلي. واتّخذت "إسرائيل" من أسر الجندي شاليط، ذريعةً لتكثيف الضغط العسكري، وإفشال تجربتها باعتقال النواب والوزراء التابعين لها.

ومع بدايات حكومتها، ورغم دعوتها الجميع للمشاركة، وطرحها لشعارات الشراكة السياسية، والمرونة السياسيّة التي أبدتها في خطابها. غير أنّها عدت فوزها في الانتخابات، بدايةً لهيمنتها الشاملة واستئثارها بالسلطة، واستيقظت الميول الإخوانيّة السياسيّة من مراقدها، وهو ما حدا بفتح ومراكز القوى في السلطة لمقاومتها وعرقله تجربتها، إلى جانب إجراءات "إسرائيل" وضغطها السياسي والعسكري وحصارها لغزة، وتحويلها قضية الجندي شاليط إلى أداة للضغط اليومي، إلى جانب التواطؤ الإقليمي والدولي، وابتزازها بالضغط عليها للاعتراف "بإسرائيل"، وشروط اللجنة الرباعيّة، حيث أثمرت الضغوط، وأدت إلى موافقتها على تشكيل حكومة وحدة وطنيّة ومحاصصتها السلطة مع فتح، غير أنّ الحكومة فشلت سريعاً بعد أن وقع الاقتتال على السلطة، وانفجار عشرات الأزمات دفعةً واحدة، إلى أن وقع الانقسام، وسيطرت على القطاع بالكامل. لقد استثمرت "إسرائيل" طويلاً في الوصول إلى الانقسام الفلسطيني، وسعت لترسيخه، وحاولت إرساء قواعد لعبةٍ جديدةٍ مع السلطتين، واحتوائهما المزوج من الخارج. وصار يتعيّن على حماس الجمع بين مهمّة المقاومة والسلطة، ومواجهة استحقاق توفير ما يلزم غزّة من احتياجاتٍ يومية، والتصدي للحصار ولأربعة حروبٍ قاسية، ومواجهة الضغوط والتحديات وتبعات الانقسام، ودفعت المئات من قادتها وكوادرها السياسيّة والعسكريّة، غير أنّ ما يسجّل لها أنّها صمدت أمام مختلف الضغوط، وواجهت العدو العسكري الصهيوني، واستطاعت بناء قوةٍ عسكريّةٍ في القطاع، غير أنّ هذه القوة لا يمكنها حمل أعباء المرحلة التحريريّة وحدها، بعد أن جعلت "إسرائيل" فاتورتها باهظة التكلفة من النواحي البشرية والاقتصادية والسياسية والمالية، أي أن المقاومة في غزة وصلت إلى حالة من العجز النسبي، من بعد أن تمكّن العدو من تطوير وسائلٍ دفاعيّةٍ حرمت حماس وغيرها من تحقيق إنجازاتٍ عسكريّةٍ مهمّة، وذات طبيعة استراتيجية. غير أنّ أهم استخلاص

يمكن تسجيله، يتمثل في نجاح مشروع المقاومة الذي طوّرتّه حماس، وإخفاقها في تجربة السلطة التي تسببت بالانقسام، حيث حُرمت حماس من تحقيق مكاسب سياسيّة مهمّة من وراء مشاركتها في السلطة فوزها في الانتخابات.

أما التحدّي الرابع الذي واجهته حماس، فيتمثل بالمتغيّرات الإقليميّة في ضوء الثورات العربيّة. وبالرغم من بداياتها الواعدة وما أفرزته من نتائج كانت في صالح حماس (الإخوان في مصر وتونس وليبيا.. الخ). غير أن إخفاق الثورات العربيّة، وتجربة الحكم الإخوانيّة في مصر، وضع حماس في مأزقٍ خطير، لا سيما بعد فقدانها لعلاقتها مع سوريا بسبب موقفها السياسي، الذي أدّى لتأثر علاقاتها مع إيران وحزب الله، ولاحقًا فقدت علاقتها مع السودان، ووجدت نفسها تعزّز علاقاتها مع دولة قطر وتركيا، ومحاولات ترميم وتعويض ما خسرتّه من أنظمة ودول وعلاقات إقليمية ودوليّة.

لن نتوقّف عند تجربة حركة حماس السياسيّة في الحكم؛ لأنه لم يتاح لها الإمساك بزمام السلطة، أما تجربة سيطرتها على غزة فلا يمكننا الحكم عليها إلا من حيث الشكل، وذلك في ضوء ما يتعرّض له القطاع من حصار وتجويع وحروب عدوانيّة، وهو ما يجعل من تجربة الحكم السياسي مهمّةً صعبة. ولكن يمكننا أن نُسجّل عنوانين لإشكاليّة حماس، يكادان يتشابهان مع إشكاليات حركة فتح في الممارسات الثوريّة والسياسيّة وهما: الشموليّة والسلطويّة.

وختامًا، لا بدّ من القول: إنّ الصراع الفتحاوي الحمساوي الذي أنتج ظاهرة الانقسام، وأصاب المشروع الوطني التحرري بالتهتك، وإذا بقيت هذه الحالة سائدة لفترة أطول، فإنّ الوضع القائم المستمر يندّر بانفجار الأوضاع الداخليّة، في ظل استمرار الممارسات العدوانيّة الصهيونية، وما ظواهر العمليات الفردية وظاهرتي عرين الأسود وكتيبة جنين، إلا تعبيرٌ عن حالة السخط الشعبيّة، واحتجاجٍ على

غياب أي أفقٍ وطنيٍّ يسمح بالتصدي للاحتلال، وعلى حالة الضعف والتهتك في الجسم الوطني المُعبر عنه في حالة الفصائل الفلسطينية.

إنّ المسؤولية الوطنية تقتضي أن نسارع إلى إنهاء حالة الانقسام، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني بما فيها السلطة والمنظمة والأطر الشعبية والأهليّة؛ لأننا مقبلون على مرحلةٍ صعبةٍ وقاسية، في ضوء الحكومة اليمينية الفاشية الجديدة في دولة الكيان، التي من المرجح أن تدفع الأوضاع نحو المزيد من التصعيد، بفعل مشارعيها المعلنة من تسريع الاستيطان والضم وتهويد القدس ومصادرة الأرض وهدم الآلاف من البيوت.

التيار الثالث

حظيت مقولة "التيار الثالث" بأهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، واحتلت حيزاً مهماً في الخطاب السياسي الفلسطيني، واكتست في بعض الأحيان بهالة خلاصية، وذلك منذ أن بدأ الانقسام السياسي وتنامى حدة الخلاف بين القوتين المتصارعتين (فتح وحماس)، والحاجة الموضوعية لقوة ثالثة، لخلق نوع من التوازن في الساحة السياسية، وضرورة كسر الاحتكار السياسي لهاتين القوتين. ومن جانب آخر تحمل الدعوة لتشكيل القوة الثالثة في أعماقها، رغبةً في توحيد قوى اليسار الفلسطيني، ووضع حدٍ لانحساره وحالة الضعف التي أصابتها في العقود الأخيرة .

وإذا شئنا الدقة أخذت مقولة "التيار الثالث" بالتشكل منذ أواسط التسعينات بفعل ثلاثة عوامل مهمة: الأول، أزمة قوى اليسار في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية، وما عكسه من أزمة في الهوية الفكرية لهذه القوى، والثاني توقيع اتفاقيات أوسلو وقيام السلطة الوطنية، وما خلفته من تبعاتٍ على كافة الأصعدة، والثالث، تنامي قوة التيار الإسلامي، لا سيما حركة حماس، في الشارع الفلسطيني، وما فرضه حضورها السياسي والاجتماعي والكفاحي على الساحة الفلسطينية. وذلك بعد أن بدت حماس قوةً موازيةً لفتح ومنافسة لها بعد أن غطت فراغاً دأبت أن تؤديه قوى وفصائل اليسار في تاريخ الثورة الحديث.

بيد أن مقولة "التيار الثالث"، تطوّرت مع الوقت، وباتت تشمل إلى جانب القوى اليسارية التقليدية، العديد من القوى والتيارات والأطر الديمقراطية والليبرالية وحتى المستقلين بصيغهم وانتماءاتهم المتباينة، وكل ما هو خارج عن الانتماء لحركتي فتح وحماس، أو يحمل معارضةً بكلٍ أو بآخر لكلا السلطتين والخطابين، حتى باتت تعبير "التيار الثالث"، ينطوي - وفقاً لتلك الحسابات - على قوى اجتماعية واسعة

تُشكّل في مجموعها قوة كبيرة تُمثّل قرابة نصف المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع.

وبناءً على ما تقدّم، فإنّ مقولة "التيار الثالث" تحتاج إلى تفكيكٍ لإظهار عناصرها المكوّنة للتيار نظرياً، وإعادة تركيبها لتبدو الصورة على نحوٍ أوضح، وحتى يسهل علينا فحص إمكانية بلورة مثل هذا التيار من عدمها.

فإذا اعتبرنا أنّ مقولة التيار الثالث، تشمل كافة الأطياف والأحزاب والفصائل التي تعتقد الفكر اليساري الماركسي والفكر الديمقراطي والليبرالي إلى جانب القوى الشبابية والمستقلين من كافة الألوان، فنحن إذاً إزاء تيّارٍ عريضٍ يفتقد للتجانس السياسي والفكري والأيديولوجي والاجتماعي والطبقي، والتجربة الكفاحية التاريخية، وهذا المزيج الغريب من الألوان السياسيّة والفكريّة والطبقيّة قد يصلح لحركاتٍ جماهيريةٍ مؤقتة، بيد أنه وبحكم طبيعته المتناقضة، فإنه لن يصلح لأن يكون تيّاراً تحرريّاً في مرحلةٍ تحريريةٍ وطنيةٍ تقتضي خطاباً سياسياً موحدًا، وتتبنّى شكلاً أو أشكالاً كفاحيةً محدّدة. أو قد يصلح ومن ناحيةٍ نظريةٍ على الأقلّ لتشكيل قائمةٍ انتخابيةٍ أو أكثر، ولكنها حتمًا لن تحافظ على توحدها، ولن تلبث أن تنفجر تناقضاتها بحكم تنوعها وخلافاتها في أكثر من زاويةٍ ومجال.

أمّا إذا قُصد بالتيار الثالث، قوى اليسار المعروفة فإنّ هذه المقولة أيضًا تحتاج إلى تفكيك، وذلك في ضوء الخلافات السياسيّة والفكريّة بين هذه القوى (الجهة الشعبية، الديمقراطية، حزب الشعب، المبادرة الوطنية)، أمّا الفصائل الأخرى المحسوبة تحت راية اليسار، فهي فصائلٌ صغيرةٌ وهامشيةٌ، وتفتقد للقواعد الحزبية، وهويّتها الفكرية باهتةٌ تمامًا بحكم تماهياها الكامل مع السلطة وخطابها.

إذن، سنقتصر هذه المقاربة على فصائل اليسار الأربعة المعروفة، ذلك لأنها هي المقصودة بالأساس بمفهوم التيار الثالث، ومن منطلق التجربة الكفاحية والسياسية

والبنية التنظيمية لهذه الفصائل، التي يسهل بحثها وتقصي إسهاماتها وإخفاقاتها في المعركة التحررية الفلسطينية.

ومع أننا سنخصّص وقفه خاصّة لكلّ فصيلٍ على حدة، لكننا عموماً، يمكننا أن نبني تصوّراً عاماً لتاريخ قوى اليسار وحالتها الراهنة، فقد مثّلت قوى اليسار جزءاً من النسيج التاريخي السياسي والنضالي للحركة الوطنية الفلسطينية منذ عقود طويلة، وبوسعنا أن نصل بها إلى الجذور الأولى، منذ ظهور الحركة الشيوعية في فلسطين في عشرينات القرن الماضي، وما اكتنف هذه الحركة من ملابسٍ وانقطاعاتٍ في مسارها؛ غير أنّ تجربة نصف القرن الأخيرة هي الأكثر ثراءً وزخماً في تجربة اليسار الفلسطيني، وانخراطه في العملية الكفاحية التحررية. فقد شكّلت قوى اليسار، لا سيما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، القوّة الموازية لحركة فتح، وخاضت تلك الفصائل كفاحها الوطني إلى جانب فتح، وانضوت معها في إطار منظمة التحرير، وخاضت معها خلافاتٍ سياسيةً في محطاتٍ متعدّدة، مع أن الفصائل اليسارية وخلافاتها مع فتح طغت عليها الخلافات السياسية أكثر من الخلافات الأيديولوجية، أي أن فصائل اليسار، كانت منهكة في الهم السياسي الوطني وخاضعة لشروط المرحلة التحررية، وما تقتضيه من تغليب الوطني على الأيديولوجي، ومن جانبٍ آخر كان ثمة خلافاتٍ سياسية وأيديولوجية بين قوى اليسار، التي كانت تختلف مع بعضها حول المواقف السياسية، فبعضها كان أقرب سياسياً إلى فتح في محطاتٍ مختلفة، وفي المحصلة لم يُشكّل اليسار الفلسطيني في أوج قوته، كتلةً واحدة، منسجمة في الموقف السياسي والفكري، وبقيت الخلافات قائمةً بين مكوناته، مما شكّل معيقاً تاريخياً أمام إمكانية تجسيد صيغٍ وحدوية ثابتة يمكن البناء عليها في المستقبل.

وبالرغم مما حققته قوى اليسار من إنجازاتٍ، وما قدّمته من توضيحاتٍ وإسهاماتٍ في العملية التحررية، ونجاحها في بناء منظماتها الحزبية وال جماهيرية والكفاحية،

وميراثها السياسي والاجتماعي والكفاحي. غير أنها واجهت إشكالياتٍ متنوعةً أعاقَت من إمكانية تحوّلها لقوى سائدةٍ في المجتمع، وقأصت من قدرتها على الهيمنة السياسية، وأسهمت في انحسار قوّتها وتراجع أدائها. وهذه الإشكاليّات منها ما هو موضوعي، ومنها ما هو ذاتي:

أولاً/ الإشكاليّات الموضوعيّة:

(1) نال اليسار الفلسطيني نصيبه من التشويهات السافرة، أثناء مرحلة الحرب الباردة، بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وما كانت تتفقّه الولايات المتحدة وحلفاؤها من أموالٍ طائلةٍ لتشويه الفكر الماركسي في العالم أجمع، باعتباره فكرًا "إلحادياً" وغير "ديمقراطي" و"شموليّ" وغيرها من التعبيرات، التي وجدت صداها في البلاد العربية ومنها فلسطين، حيث أسهمت تلك الدعاية المغرضة، في الحد من تمدد القوى اليسارية على نحوٍ واسعٍ في المجتمع الفلسطيني.

(2) افتقدت بنية المجتمع الفلسطيني؛ بسبب ما واجهه من نكباتٍ وحروبٍ وخضوعه للاحتلال، للطبقة العاملة القويّة وواضحة المعالم، نتيجة للتشوّه الاقتصادي، وما خلفه الاحتلال من ممارساتٍ، علاوةً على أن غالبية المجتمع الفلسطيني، كان ولا يزال يغلب عليه التشكيلة الفلاحية (أكثر من 70% يعيشون في قرىٍ وبلدات) الأمر الذي حدّ من نجاح خطاب اليسار الذي يرتكز على أساس انحيازه للطبقة العاملة، ومبدأ الصراع الطبقي. ولم يتمكن اليسار من تطوير خطابٍ فكريٍّ سياسيٍّ، يأخذ بالاعتبار، خصوصية المجتمع الفلسطيني الذي بقيت طبقاته الاجتماعيّة، بما فيها الطبقتان البرجوازية والعاملة، تعانيان من هشاشة في التكوين ومن ضعفٍ في الحيز والتأثير والعلاقة الجدليّة التي تسمح بانفجار تناقضاتٍ طبقيّةٍ تفضي لتنامي دور

الطبقة العاملة، وهيمنتها السياسية، الأمر الذي أبقى الخطاب اليساري قاصراً، وبدا منفصلاً عن الواقع.

(3) اقتضت المرحلة التحررية الوطنية، الانشداد للكفاح الوطني على حساب مبدأ الصراع الطبقي، وهيمنة الخطاب الوطني والسياسي فيما بقي الخطاب الأيديولوجي ثانوياً، وهو ما مكّن فصائل اليسار من التوسع في صفوف الجماهير، وتعبئة قواعده بالثقافة الوطنية والسياسية والكفاحية، على نحو أكبر من التعبئة الفكرية والأيديولوجية. وفي المحصلة، بقي الفكر الماركسي نخبواً من نصيب الكوادر المتقدمة والقيادية، ولم يتغلغل على نحو أوسع في القواعد الحزبية التي لم يصل لوعيها، من أساسيات هذا الفكر إلا النزر اليسير.

(4) تفاقمت أزمة الفصائل اليسارية الفلسطينية، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وبلدان المنظومة الاشتراكية، ولا تزال تعاني من تداعيات هذا الانهيار، الذي ترك تأثيره على مختلف الأحزاب والتشكيلات المحسوبة على اليسار في العالم أجمع. وتسببت هذه الأزمة بولادة أزمات أخرى: أزمة الهوية الفكرية، وأزمة مالية، تنظيمية... الخ، عكست نفسها بشكلٍ حادٍ على البنى التنظيمية لفصائل اليسار، وأدت لاضمحلالها التدريجي، وانفضاض الآلاف من أعضائها وكوادرها، وراحت تعيد تعريف وصياغة هويتها الفكرية، والنأي عن التبني الصريح لمفردات الخطاب الماركسي، وإجراء تعديلاتٍ على أنظمتها الداخلية، وطريقة تعبئتها لأعضائها، بعضها سعى لتغيير اسم حزبه، تماشياً مع متطلبات المرحلة وتبدلاتها الجارفة.

(5) شكّل التوقيع على اتفاقيات أوسلو ضربةً موجعةً لليسار، وأدى إلى انقسامٍ سياسي، حيث عارضت الجبهتان الشعبوية والديمقراطية الاتفاق، فيما أيده حزب الشعب الفلسطيني. وأبدى استعداداه للمشاركة في السلطة والتماهي مع

خطابها، وأدى تشكيل السلطة إلى إضعاف قوى اليسار المعارضة، ولم تستطع القوتان المعارضتان من تشكيل بديلٍ سياسيٍّ أو كفاحيٍّ للسلطة، فيما مثَّل تنامي التيار الإسلاميِّ تحدّيًا جديدًا لليسر، وتصدَّر المشهد السياسي المعارض للتسوية، بما يملكه من إمكانياتٍ ماديّةٍ وجماهيريّةٍ وكفاحية، وملاً فراغًا دأبت على ملئه فصائل اليسار تاريخيًا.

ثانياً/ الإشكاليات الذاتية:

(1) لم تسع فصائل اليسار، بحكم صيغها الحزبيّة، للتوسّع في صفوف الجماهير، وظلّت طريقةً تأنطيرها لأعضائها صارمةً وانتقائيّة، ولم تغلح في تبسيط هويّتها الفكرية، ليكون بمستطاع الجماهير تمثّلها واعتناقها. كما ولم تسع لتكون فصائل مهيمنة، كما فتح وحماس، وتحوّلت هويّتها الفكرية الماركسية إلى عائقٍ أمام توسّعها، وقيدًا يحدّ من فعاليتها، وبقيت هويتها نبخويّة في الأوساط القياديّة، والكوادر العليا.

(2) لم تغلح فصائل اليسار في إيجاد صيغةٍ وحدوية، تُمكنها من أن تؤدّي دورًا مؤثّرًا في الحياة السياسيّة في العقود الأخيرة باستثناء بعض التجارب الوحدويّة في الجامعات (القطب الطلابي)، حيث لم تنجح في تشكيل قائمةٍ انتخابيّةٍ موحّدةٍ في الانتخابات التشريعيّة عام 2006، وخاضت الجبهة الشعبيّة الانتخابات في قائمةٍ منفردة، بينما خاضت ثلاث قوى الانتخابات في قائمةٍ واحدة، وحصلت جميعًا على نتائجٍ هزيلةٍ مقابل النتائج التي أحرزتها حركتي فتح وحماس. كما ولم تتمكّن قوى اليسار من بلورة اتّفاقٍ يفضي لخوضها الانتخابات التشريعيّة التي كان من المزمع إجراؤها عام 2021. وذلك نتيجةً لخلافاتها السياسيّة، وطريقة ترتيب القائمة الانتخابية.

(3) واجهت فصائل اليسار، إشكالية انشقاقاتها الداخلية؛ ما أسهم في إضعافها جميعاً، وإبقائها على الهامش السياسي، ولم ينجح أيُّ فصيلٍ في تاريخه في إعادة رَأب الصدع واللحمة الداخليّة. وهذه الانشقاقات كانت ناجمةً عن الخلافات التنظيمية الحادية بين قادتها ومعسكراتها الداخلية.

(4) أظهرت تجربة اليسار عموماً، إشكالية ترجمتها لمبدأ التجديد النسبي في الهيئات القيادية، لا سيّما العليا منها، حيث كان التجديد بطيئاً وسطحيّاً وتجمليّاً في أحيانٍ كثيرة. فثمة فصائل بقي أمانؤها العامون في مواقعهم منذ انطلاقتها وحتى اليوم، وثمة أعضاء في المكتب السياسي لم يتبدّلوا منذ عقودٍ طويلة؛ الأمرُ الذي يلقي بظلالٍ من الشكوك حول خطاب اليسار عن الديمقراطية. أما عن تشكيلة تلك الهيئات (عمال، امرأة، شباب... الخ) فقد بدت شكليّة ولا تلامس بعمق مزاعم اليسار، حول هويته الفكرية وديمقراطيته الداخلية.

(5) تعاني فصائل اليسار، في العقدَيْن الأخيرين، من تكّس تقاليدِها الحزبية، وشكليّة مؤتمراتها واجتماعاتها، وآليات اتخاذ القرار، وتآكل مبدأ المركزية الديمقراطية، الذي ينظم حياتها الداخلية، ولم تعد منظماتها القاعدية، تزاوّل مهماتها التنظيمية التقليدية، وتآكل مفهوم الخلية الحزبية، باعتباره حجر الزاوية في بنية هذه التنظيمات، وتعطّلت أنشطتها التطوعية، وفعالياتها النقابية التي كانت تتسم بها طوال العقود الماضية، مع أفضلية فصائل على أخرى في جهودها الداخلية لتصويب هذه الحالة، وإعطاء حيز للديمقراطية والتجديد في مفاصل رئيسية في قيادة الحزب والهيئات بشكلٍ واضحٍ ومسؤولٍ كما فعلت الجبهة الشعبية خلال مخرجات مؤتمرها الوطني الثامن.

ولا تكفي هذه التوصيفات العامة، لإشكالية فصائل اليسار الفلسطيني، ويتبعن علينا الوقوف ولو بشكلٍ مكثّفٍ عن كلّ فصيلٍ على حدا؛ لعلنا نلقي المزيد من الضوء على أزمة هذه الفصائل.

أولاً/ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

مثّلت الجبهة الشعبية طوال تاريخها، نموذجًا للحزب الثوري والوطني ذي المواقف الوطنية والسياسية الأصيلة والثابتة، وعبّرت خلال مسيرتها الكفاحية، عن أعلى درجات المسؤولية الوطنية، وأسهمت بدورها الثوري والسياسي في مختلف المحطات، منذ عام 67، ولا تكاد تخلو من محطات النضال من دون أن تضع الجبهة بصمتها عليها، وقَدِّمَتْ خيرة قادتها وكوادرها دفاعًا عن الحقوق الوطنية، كما حافظت على نهجها الكفاحي والسياسي، ولم تحد قيدَ أملٍ عن هذا النهج، وعبّرت عن انحيازها الكامل للقضية ومعادتها للإمبريالية والصهيونية والكيان الصهيوني، ولم تتراجع يومًا عن مواقفها المبدئية. وطوال تاريخها عبّرت عن نهجٍ وطنيٍّ ومسؤولٍ في العلاقات الوطنية، ولم تسمح للتوترات أو التشنجات العصبوية أن تحرفها عن بوصلتها، أو تدفعها لاتخاذ مواقف من شأنها أن تلحق ضررًا بالقضية الوطنية، كما وتجدر الإشارة إلى أنّ الجبهة مثّلت بحجمها وكفاحيتها الموقع الثاني على الساحة الوطنية، واعتبرت منافسةً لحركة فتح، ويُسجّل لها نجاحها في بناء منظماتها الحزبية والجماعية في الأرض المحتلة، التي لا تزال في حالة اشتباكٍ مع الاحتلال منذ ما يربو على خمسين عامًا.

غير أنّ الجبهة كباقي فصائل الثورة، اعترت تجربتها التاريخية مجموعةً من الإشكاليات، تركت تأثيرها على مسيرتها، وأسهمت في إضعاف بنيتها، وأول هذه الإشكاليات، ترتبط بتكوينها التاريخي. فقد ولدت الجبهة الشعبية - كما هو معروف - من رحم حركة القوميين العرب، وحمل الفرع الفلسطيني في حركة القوميين العرب،

عند تأسيسه للجبهة الشعبية، الخطاب القومي العروبي، الذي كان لا يزال مُترسِّخًا لدى جيل المؤسسين، والكوادر الأساسية، رغم انهيار الخطاب القومي بعد نكسة 1967.

فقد انطوت تجربة الجبهة الشعبية منذ تأسيسها على ثلاثة مركّبات: المركّب الأول: القومي. والثاني: ماركسي، كان قد بدأ بالتشكّل في رحم حركة القوميين العرب، والثالث: وطني؛ مثلته بعض التشكيلات الوطنية كمنظمة أبطال العودة، وشباب الثأر وجبهة تحرير فلسطين، حيث أخذت هذه المركبات بالتصاريح داخل الجبهة، وأدت إلى بروز خلافاتٍ مبكّرة.

وتجدّر الإشارة إلى أن الجبهة الشعبيّة، كان يتعين عليها وهي في مرحلة التشكيل أن تهضم هويتين فكريتين وليس هويةً واحدة: الوطنية الفلسطينية والماركسية، في طريقها إلى التحوّل إلى حركةٍ وطنيّةٍ فلسطينيّةٍ بهويّةٍ فكريّةٍ ماركسيّة. وكانت موضوعياً تحتاج إلى وقتٍ للتحوّل. بيد أن تقاوم الخلافات بين مكوناتها أفضت إلى انسحاب جبهة تحرير فلسطين، وأطلقت على نفسها الجبهة الشعبية - القيادة العامة، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ سارعت مجموعة ماركسية للانشقاق عن الجبهة، وأطلقت على نفسها اسم: الجبهة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين. *لقد أسهم الانشقاقيون في إضعاف الجبهة الشعبية، وهي لا تزال في بداية طريقها، غير أن ذلك لم يعرقل مسيرتها، حيث أعادت ترميم ذاتها، واستكمال عملية التحوّل التدريجي، وتبني الفكر الماركسي هويةً فكريّةً للجبهة، إذ ليس من السهل استبدال فكرٍ بفكرٍ آخر إلا بعد مرور وقت مناسب، حيث احتاجت الجبهة سنواتٍ حتى أخذت تتبلور هويتها الفكرية الماركسية. غير أن التجربة التاريخية للجبهة، أثبتت غلبة الهوية الوطنية على هويتها الماركسية، وذلك لخضوع الجبهة كسائر الحركات الفلسطينية، لشروط معركة التحرر الوطني، وانشداد الجبهة لتطوير نهجها السياسي والكفاحي، حيث اقتضت المعركة

التحررية أن تُكرس جهود التعبئة الداخلية في معظمها لصالح التعبئة الوطنية والسياسية والكفاحية أكثر من الجهود المبذولة على التعبئة الأيديولوجية الفكرية، ووجدت التعبئة والتثقيف الفكري تعبيرها في الأوساط القيادية والأكاديمية، غير أنها بقيت هامشية تفتقد للعمق في القواعد الحزبية والمنظمات الجماهيرية. وتأثرت الجبهة كسائر حركات اليسار الفلسطينية والعالمية بانهايار الاتحاد السوفيتي، ودول المنظومة الاشتراكية، مما تسبب لها بأزمةٍ، قادت إلى إعادة النظر والمراجعة لهويتها الفكرية والسعي لتطويرها، ولكن من دون التخلي عنها أو استبدالها بهويةٍ أخرى، بل وإعادة التثبيت بها وتجذيرها في حياتها الحزبية الداخلية.

أما الإشكالية الثانية التي ظلّت تلازم الجبهة لعقود، كانت تتمثل في إخفاقها في التحوّل إلى قوّة أولى على الساحة الفلسطينية، أو الاحتفاظ بموقع القوّة الثانية. فرغم تجربتها الكفاحية الثرية، ونجاحها في بناء منظماتها الحزبية في مختلف أماكن الوجود الفلسطيني في الوطن والشتات، وكفاءة كادراتها السياسيّة والتنظيميّة والفكريّة، غير أنّها لم تستطع منافسة حركة فتح، ومواجهة هيمنتها السياسية والجماهيرية، ولم تنجح في تقديم نفسها بديلاً سياسياً وكفاحياً ووطنياً لفتح، وذلك لأسبابٍ متعدّدة، أبرزها أنّ الجبهة لم تسع للتحوّل إلى حزبٍ مهيم، على غرار فتح، واقتصرت على تجنيد العضوية بصورةٍ كميّةٍ لا كميّة، بحكم أنّها حزبٌ يُمثّل طبقة ويعتق هوية فكرية ماركسية، غير أنّها افتقدت للإمكانيات المادية والجماهيرية والسياسية والعلاقات الإقليمية والدولية، التي تمتعت بها فتح، زد على ذلك همينة حركة فتح على المؤسسات الوطنية وعلى منظمة التحرير، ومن ثمّ على القرار الوطني والسياسي والمالي الفلسطيني. ورغم معارضتها الواضحة لنهج فتح السياسي لم تتمكن الجبهة مع حلفائها من الجبهات والحركات من مواجهة نهج فتح، وتجلّى هذا العجز بعد

توقيع اتفاقيات أوسلو ونشوء السلطة، حيث أحجمت الجبهة عن الدخول في صراع مع فتح، واكتفت بمعارضة الاتفاق سياسياً وكفاحياً.

أما الإشكالية الثالثة، فتمثلت في إخفاق الجبهة في قيادة قوى اليسار الفلسطيني، بوصفها الفصيل اليساري الأكبر، وعجزت عن توحيدها، وتشكيل القوة الثالثة على الساحة السياسية، ولم تثمر جهودها، وجهود بقية قوى اليسار، طوال أكثر من ثلاثة عقود، في إيجاد صيغة أو شكلٍ وحدويٍّ، يُعبّر عن هوية قوى اليسار ونضالها الديمقراطي والاجتماعي والوطني، حيث تتحمل الجبهة الشعبية أكثر من غيرها، المسؤولية عن تشطي هذه القوى، وإخفاقها في التصدي لمهامها الوطنية والديمقراطية والاجتماعية، ما سمح بنتامي حدة الاستقطاب في الساحة السياسيّة بين حركتي فتح وحماس.

أسهمت هذه الإشكاليات، إلى جانب عوامل أخرى كالملاحقة والضربات التي تلقتها على أيدي الاحتلال، وأزمتها المالية المزمنة في تراجع الجبهة وإضعافها، وأدت إلى تراجع أدائها على كافة الأصعدة.

ثانياً/ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

تتقاطع إشكاليات الجبهة الديمقراطية كثيراً مع إشكاليات الجبهة الشعبية، التي لا داعي لإعادة ذكرها خاصة على الأصعدة الفكرية والسياسية. غير أن ثمة إشكاليات خاصة بالجبهة الديمقراطية ميّزت تجربتها، وأعاقت من نموها وكفاءتها وفعلها الكفاحي، وأول هذه الإشكاليات تتصل بمزاعم الجبهة، أنها نجحت في التحوّل إلى حزبٍ ماركسيّ لينيني، يتهيأ لقيادة مرحلة تحرّرية، فيما بدت حزباً ماركسياً صغيراً، وهويته الفكرية متصلة لدى القيادات العليا والوسيطّة في الحزب، ولم تتغلغل إلى قواعدها الحزبية، المحدودة أصلاً، بشكلٍ يمكنها في التحوّل إلى قوّة سياسيّة مؤثّرة.

وثاني تلك الإشكاليات، خاضت الجبهة الديمقراطية منافسةً حادّةً مع التنظيم الأمّ المنشقة عنه، أي الجبهة الشعبيّة، إذ لم تستطع طوال تاريخها، من التفوّق على الجبهة الشعبيّة في أيّ ميدان: لا في السياسة ولا في التنظيم، ولا في التجربة الكفاحيّة. حيث بقيت تجربتها هامشيّة ورصيدها الكفاحي متواضعًا، ولسدّ هذه الثغرة، دأبت الجبهة الديمقراطيّة على تضخيم أفعالها ودورها وحجم قواعدها الحزبية، حيث بدت تجربة الديمقراطيّة، كثيرة السُمنة، قليلة العضلات، واتضح أن انشغالها عن الشعبيّة، لم يضيف قيمةً كبيرةً للمعركة التحرّريّة، أو يمنحها القوى الكافية للتأثير والهيمنة والتوسّع.

وثالث تلك الإشكاليّات، تعدّد سياسيّة، إذ بقيت الديمقراطيّة تتأرجح سياسياً بين فتح والجبهة الشعبيّة في مواقفها السياسيّة (البرنامج المرهليّ عام 1974، خطة خارطة الطريق عام 2003... الخ)، وهو ما جعلها دائماً على يمين الجبهة الشعبيّة من ناحيةٍ سياسيّة، وآخر تلك الإشكاليّات الداخليّة، إذ إنّ الديمقراطيّة لم تقدّم في ممارستها الديمقراطيّة الداخليّة، نموذجاً في ضوء بقاء أمينها العام في موقعه منذ عام 1969، إلى جانب أكثرية أعضاء مكتبها السياسي منذ سنواتٍ طويلة، فبدى اسمها "الجبهة الديمقراطيّة" لا يُطابق ممارستها ولا شعارتها.

ثالثاً/ حزب الشعب الفلسطيني:

اعترت التجربة الشيوعيّة الفلسطينيّة، مجموعة من الإشكاليّات أدّت إلى إحداث تقطّعاتٍ في مسار هذه التجربة، من دون أن يتاح لها مراكمة إنجازات وخطاب متماسك، وتجزّر في المجتمع الفلسطيني رغم عراقّة وثراء نضالات الشيوعيين، وريادة منظماتهم الحزبية.

وتعود الجذور الأولى للشيوعيين، في تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني عام 1919، على أيدي بعض المهاجرين اليهود الروس الذين هاجروا مستوطنين، وحملوا

معهم انتماء هم وأفكارهم، ومع أن الحزب فتح عضويته للعرب واليهود، غير أنه لم يحقق توسعاً كبيراً في المجتمع الفلسطيني، لأسبابٍ متعدّدة، أولها أنه وبخلاف الأحزاب الشيوعيّة العالمية التي تشكّلت محلياً، فإنّ تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني، جاء على أيدي مهاجرين يهود، رأى فيهم المجتمع الفلسطيني مستعمرين، وثانيها تشكّل الحزب في خضم الصراع بين الفلسطينيين والمستعمرين الصهاينة، ولم يكن لمعاداة الشيوعيين للصهيونية، ولا دعوتهم لإقامة دولة اشتراكيّة للعرب واليهود، أيّة أصداءٍ مؤثّرة، وهو ما هياً لانشقاق الحزب إلى حزبين عام 43: عصابة الشيوعيين والحزب الشيوعي "الإسرائيلي"، وبقي الحزبان تحت المظلة السوفييتيّة، وثالثها تأييد الشيوعيين لقرار التقسيم عام 1947، وذلك بخلاف الموقف الشعبيّ والسياسيّ الفلسطينيّ العام الرافض لهذا القرار.

أدت محطّة النكبة عام 48، إلى تشظي الحالة الشيوعيّة، وتوزعها على ثلاثة أقاليم فلسطينيّة: الحزب الشيوعي "الإسرائيلي"، والحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، والحزب الشيوعي الأردني في الصنعتين الشرقيّة والغربيّة، وأسهمت هذه المحطّة في انقطاع في مسار التجربة الشيوعيّة الفلسطينيّة، أفقدتها القدرة على مراكمة الخبرة والتجربة الموحدة، علاوةً على تناقضها واختلافها السياسي فيما اندمج الحزب الشيوعي "الإسرائيلي" في نسيج اللعبة السياسيّة "الإسرائيليّة" ومحدّداتها، وإن مثل اتّجاهاً معارضاً لممارسات السلطة الاحتلاليّة، فيما اعترت التجريبتان الشيوعيتان الفلسطينيّة والأردنيّة بعض الإشكاليّات الموضوعيّة والذاتيّة، رغم نجاح الحزب الشيوعي الأردني في بناء منظّماتٍ حزبيّةٍ فاعلةٍ غطّت معظم مناطق الضفة طوال عقود الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي، قبل أن تبدأ بالتلاشي والانقسام في أواخر السبعينات.

وتتمثل الإشكالية الشيوعية الفلسطينية في تلك المرحلة، في خضوعها التام لمحدّدات السياسة السوفيتية، من دون أن تجترح تجربتها الخاصة في مرحلة التحرّر الوطني، وقد كانت تسمح لها تلك العقود من الضعف والترهل في الحالة الوطنية والسياسية، لا سيّما في عقدي الخمسينات والستينات، في تيوّ موقع القيادة للعملية التحررية الوطنية.

شكّلت عملية إعادة تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني عام 1982 فرصة في إعادة ترميم تهتك المنظمات الشيوعية، وإعادة تفعيلها من جديد، وبما تملكه من خبرة ورصيد في الأنشطة التنظيمية والسياسية والنقابية والجماهيرية، غير أن انطلاقها الجديدة لم تسهم في استعادة الحزب لحضوره السابق، وظل يواجه إشكالية تنامي وتوسّع الفصائل الوطنية الثورية، التي انتهجت الكفاح المسلّح والمقاومة يثبتي أشكالها لمقاومة الاحتلال، علاوة على توسّع المنظمات الثورية اليسارية (الجهتين الشعبية والديمقراطية) ومنافسة حضوره السياسي والأيدولوجي والنضالي والنقابي والجماهيري، فاندمج الحزب في الحالة الوطنية، لكن من موقع الحزب الهامشي، وركّز على أنشطته الجماهيرية والاجتماعية والأهلية، ومثّلت له الانتفاضة الأولى، فرصة للانخراط والتوسّع في الأنشطة والفعاليات الميدانية، لكنّه لم يحصد المزيد من النجاحات، والتوسّع في صفوف الجماهير، بعد انخراط مجمل المكونات الحزبية الفلسطينية في الانتفاضة الشعبية.

شكّل سقوط الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، ضربة موجعة للحزب وأفقته صوابه، وأفصحت عن تناقضات داخلية حادة داخل هيئاته، التي سارعت لتغيير اسم الحزب، والنأي عن الخطاب الشيوعي بمفرداته التقليدية، والاقتراب من الخطاب اليساري الأوروبي، مع الإبقاء على بعض من الرابطة الهشة مع الفكر الماركسي التقليدي، أي أنّه أراد تكييف نفسه وشعاراته مع المتغيرات، وعبر عن خطاب

فضفاضٍ يجمع ما بين الهوية اليسارية الرخوة، والديمقراطية الاجتماعية والموقف السياسي المعتدل، واندماج في السلطة وخطابها بعد اتفاقيات أوسلو، ووجد بالمرحلة الجديدة، فرصة للبقاء والتقدم، مع أنه لم يحصل على أيّ مقعدٍ في المجلس التشريعيّ في الانتخابات الأولى سنة 1996، رغم مقاطعة الفصائل اليسارية للانتخابات، فيما تمكّن من الحصول على مقعدٍ واحدٍ في الانتخابات الثانية عام 2006 بالتحالف مع الديمقراطية وفدا، حيث أظهرت هذه النتائج البائسة ضعف وهشاشة بناء التنظيمية وخطابه السياسي والأيدولوجي.

وتُمثّل الخلافات التنظيمية، إحدى أوجه أزمة الحزب المزمنة، حيث قادت قبل عقدين إلى انشقاقٍ في داخله، وحملت المجموعة المنشقة اسم "المبادرة الوطنية" ويُعاني الحزبُ حاليًا من عدم قدرته على الخروج من تحت عباءة السلطة، ومواقفه شبه متماهية مع مواقفها السياسية وخطابها العام.

رابعًا/ المبادرة الوطنية:

تقوم فكرة المبادرة الوطنية، على أساس مشروع "التيّار الثالث"، الذي تنضوي بين جناحيه مجمل القوى اليسارية والديمقراطية والوطنية، التي تسعى لإحداث تغييراتٍ في المجتمع الفلسطيني، وبنيته التقليدية، وتصحيح المسار السياسي والوطنيّ في المرحلة التحررية الوطنية.

غير أنّ ارتكاز حركة المبادرة على شخصيّة قائدها "مصطفى البرغوثي" وافتقادها للهوية الفكرية الواضحة، وخطابها السياسي المتأرجح بين اليمين واليسار، وعدم السماح بتطوير هياتها وأفاقها وآليات عملها، أفقدها القدرة على "المبادرة"، واختزلت الفكرة بمواقف وخطاب قائدها، وبدت حركةً يعبرُ عنها فرد، وفردًا يعبرُ عن حركةٍ من دون أن تحمل صيغة مشروعٍ ناضجٍ يُقدّم للجماهير، وهي حالةٌ فريدةٌ في التجربة الحزبية والسياسية الفلسطينية.

وقد حاولت المبادرة الوطنيّة، النأي في خطابها عن تبني هويّة فكريّة محدّدة، وانطوت تجربتها وخطابها على نزعة في التحوّل إلى قوّة سياسيّة كبيرة توازي فتح وحماس، أو بالأحرى وراثة كلّ المكوّنات السياسيّة العلمانيّة واليساريّة، بوجه علمانيّ وديمقراطيّ، يطمح للإسك بزمام السلطة، أو المشاركة فيها، ولكن من دون دفع استحقاق التضحيات اللازمة التي تهيئها للقيادة أو الهيمنة، فطوال عقدين من ظهورها لم تُقدّم حركة المبادرة، إلا النزر اليسير في النضال الوطني الثوري، في مرحلته التحريريّة، أي أنّها افتقدت للتجربة الكفاحية الحقيقيّة، ولم تُقدّم من الشهداء والأسرى والجرحى، إلا أعداداً قليلة لا تكادُ تذكر، وهو ما يعني إجماع الحركة عن (التورط) في أيّ عملٍ ينطوي على دفع أثمانٍ شخصيّة، وبقيت أنشطتها وفعاليتها ومواقفها تتأرجحُ عند الحدود الفاصلة بين النضال السياسي والشعبي المعتدل. مع محاولة التغطية عن هذا النقص بظهور مسؤولها المكثّف على وسائل الإعلام وفي جميع الفعاليات والأنشطة والمؤتمرات والمنابر، وتبني خطابٍ سياسيٍّ معارضٍ للسلطة وممارساتها، حيث لم يوفّق رئيسها في الانتخابات الرئاسيّة، وحاول استثمار النسبة التي حصل عليها من الأصوات، تحت عنوان أن (نهجه يُمثّل القوة الثانية على الساحة)، ولم يطل الوقت حتى كشفت انتخابات عام 2006 عن مستوى ضعف المبادرة بحصولها على مقعدٍ واحد، بالتحالف مع بعض القوى المستقلّة.

وباختصارٍ شديدٍ، ينبغي إعادة النظر في مقولة " التيّار الثالث" واقتصار الفكرة على القوى اليساريّة والديمقراطيّة الوطنيّة الفاعلة، مع العمل على صياغة هويّة فكريّة واضحة المعالم لهذه القوى، والسعي لجسر خلافاتها السياسيّة وتبني موقفٍ واضحٍ من السلطة، وأن تعمل على أساس أنها قوى معارضة لهذه السلطة، إن أرادت أن تُشكّل نموذجاً وطنياً يحمل مضموناً طبقيّاً واجتماعياً وسياسياً موحدًا، مع الأخذ بعين الاعتبار أننا لم نصل بعد إلى مرحلة الدولة، وإنما لا نزال في مرحلة التحرر

الوطني، مما يقتضي إدراك شروط هذه المرحلة، والسعي لدفع استحقاقاتها، والتصدي لمهامها وأعبائها، حيث تملك قوى اليسار خبرةً كافيةً في التصدي لمهمة التحرر الوطني.

انفجار لا بد منه

حاولت هذه السلسلة النقديّة للحالة الفلسطينية الراهنة، أن تضع يدها على الخلل البنيويّ الكامن في التجربة الكفاحيّة الفلسطينيّة، في سياق تاريخها الحديث، ومحاولة استشراف المستقبل المنظور، وما يمكن أن ينتج من تطوّراتٍ وتحولاتٍ في ضوء استمرار حالة الانقسام الوطني، وفي ظلّ تنامي الممارسات العدوانيّة الصهيونيّة على الأرض.

وإذا كانت السيرورة الكفاحيّة الفلسطينيّة تنطوي على بطولاتٍ ونضالاتٍ شاقّة، وإذا كان الماضي والحاضر الفلسطيني ينطوي على إخفاقاتٍ كبيرة، فإنّ صناعة المستقبل لا تزال مفتوحة على كلّ الاحتمالات، وعلى الفلسطيني أن يتمثّل تاريخه جيّدًا، ويتعلّم من أخطائه، حتى يكون بمقدوره تقادي الوقوع في المصائد السياسيّة، وإنجاز معركته التحريريّة، واستعادة حقوقه المشروعة.

إنّ ترابط العلاقة بين الأزمة السياسيّة الفلسطينية الراهنة، وتنامي ممارسات الاحتلال العدوانيّة على الأرض ستؤدّي إلى تفاقم الأزمة الفلسطينيّة على كافة الأصعدة، مما سيدفع تجاه الانفجار الشامل، الذي سيحمل في طياته انفجار أزماتٍ اجتماعيّة واقتصاديّة، إلى جانب المقاومة الشاملة للاحتلال.

لقد كان الانفجار الكبير الأول عام 36، بعد تسعة عشر عامًا على احتلال فلسطين وتبني بريطانيا رسميًا للمشروع الصهيوني، حيث عبّر هذا الانفجار، عن سخط الشعب الفلسطيني على فشل النخبة الفلسطينية المتصارعة فيما بينها في تلك المرحلة، واحتجاجًا ثوريًا على سياسة سلب الأرض وتضييق الخناق على الفلسطينيين، فكانت الثورة، تجاوزًا للحالة الحزبيّة - العائليّة العاجزة، وردًا على ممارسة الاستعمار الإنجليزي المحابي للصهاينة، وانطوت تلك التجربة الثوريّة، على

غضبٍ شعبيّ كبير، وعلى وعيٍ مبكّرٍ لمخاطر المشروع الصهيوني، وعلى هاجس الفلسطينيين من الإبادة والاقْتلاع كما حدث عام 1948. وجاء الانفجارُ الثاني بعد نكسة حزيران عام 1967، أي بعد مرور تسعة عشر عامًا على حدث النكبة، حين انطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة، ونجحت في إعادة تشكيل الهوية الفلسطينية، ووضع حدٍّ للتوسّعية الصهيونية في الجغرافيا العربية، وكان هذا الانفجار الثوري يحمل في أعماقه، غضبًا على الحالة العربية المتردّية والمتواطئة.

أما الانفجارُ الثالث، فاحتاج أيضًا إلى تسعة عشر عامًا حين اندلعت الانتفاضة الأولى عام 1987، التي جاءت بفعل حالة الغضب والسخط على الحالة الفلسطينية التي تزدت في أعقاب الخروج من بيروت عام 1982، وعلى الحالة العربية المأزومة والمتواطئة، وعلى ممارسات الاحتلال التي وصلت إلى حدٍّ لا يطاق. فاندلعت الانتفاضة وامتدت لسبع سنواتٍ قبل أن يجري قطع تطورها باتفاقيات أوسلو.

وكان الانفجار الرابع عام 2000، حيث يعدُّ هذا الانفجار استكمالًا للانفجار الثالث الذي لم يأخذ فرصته الكاملة في التطوّر، ليأخذ شكلاً مسلّحًا؛ فكانت الانتفاضة الثانية تعبيرًا عن رفض مسار التسوية والعودة إلى مربع المقاومة، ولم تغلح الفصائل الوطنية في التقاط زمام الفرصة، وتتويج الفعل الانتفاضي بالوحدة الوطنيّة، والسعي لتطوير الانتفاضة لضمان ديمومتها حتى تحقيق أهدافها.

والآن بعد مرور تسعة عشر عامًا على انتكاسة الانتفاضة الثانية حملت تلك السنوات المزيد من التطوّرات، حيث شهدت على انقسامٍ وطنيٍّ، وولادة سلطةٍ جديدة، وخوض غمار أربعة حروبٍ على غزّة وثوراتٍ عربيّة، وحروبٍ إقليمية، وظهور داعش، وبروز إيران قوّة إقليمية، وتحولاتٍ عالميّة، ومكاسب جديدة للكيان الصهيوني

تمثّلت في تعميق علاقاته مع عددٍ من الأنظمة العربية والإقليمية، في مقابل انزياح سياساته ومجتمعه أكثر نحو اليمين.

وفي الأعوام الأخيرة، شهدت الساحة الفلسطينية تناميًا لحالة المقاومة ضد الاحتلال، وأخذت أشكالًا متنوّعةً (مسيرات، مقاومة شعبية، طعن، دهس، إطلاق نار) وأخذت سمة الشكل الفردي في غالبيتها قبل أن تتطوّر إلى ظواهر، كعرين الأسود وكتيبة جنين، وهو ما يندُر بانفجارٍ وشيكٍ قد تشهدُه الساحة الفلسطينية في أيّة لحظة.

إنّ فرضية الانفجار القادم تتغذى على ثلاثة عوامل:

1. الممارسات الاحتلالية المتنامية وغياب أي أفقٍ سياسيّ.
2. استمرار الانقسام الوطني وغياب أي أفقٍ وطنيّ.
3. تردي الأحوال الاجتماعيّة والاقتصاديّة الفلسطينية.

وقبل أن تأتي لحظة الانفجار، ينبغي على الفلسطينيين أن يتهيّؤوا جيّدًا لهذا التحوّل، والعمل على ما يلي:

- 1 إنهاء حالة الانقسام وإعادة تشكيل منظمة التحرير على أسسٍ ديمقراطيّةٍ ووطنيةٍ.
- 2 إعادة إحياء القيادة الوطنية الموحّدة لقيادة وتوجيه الفعل النضاليّ الشعبيّ والكفاحيّ، وفق شروطٍ وبرنامجٍ وطنيّ صارمٍ على أساس استراتيجيّةٍ وطنيةٍ كفاحيّةٍ "استراتيجية التحرير والعودة"، تتصدّى لنهج أوصلو، ورافضة لمشروع حل الدولتين التصفوي ومشاريع التسوية، وتضمن وحدة الشعب والحقوق والأرض.
- 3 الاتفاق على برنامجٍ ميدانيّ موحّد، وأشكالٍ كفاحيّةٍ محدّدةٍ تتلاءم مع المرحلة.

إنّ إعادة ترتيب الحالة الفلسطينية من شأنه أن يوجّه ويقود المرحلة التحرّريّة الفلسطينيّة، بما فيها الفعل الثوريّ وتركيزه، وضمان عدم انزياحه عن الأهداف الوطنيّة، ومن شأنه أن يُسرّع في نهاية الاحتلال، وإنجاز الحقوق الوطنيّة المشروعة.

كميل سعيد حسن أبو حنيش

“عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين”



وُلد سنة 1975 في قرية بيت دجن في فلسطين المحتلة. نال البكالوريوس في الاقتصاد، وأصبح مسؤولاً لـ "جهة العمل الطلابي" ولـ "المكتب الطلابي" في الضفة المحتلة. اعتقله العدو الإسرائيلي وسجنه عدة مرات. كما سُجن لدى أجهزة السلطة الفلسطينية. وما إن بدأت انتفاضة الأقصى، حتى حمل سلاحه وتقدّم الصفوف الأولى، من

خلال مساهمته مع رفاقه في تأسيس "كتائب الشهيد أبو علي مصطفى" الذراع العسكري للجهة الشعبية لتحرير فلسطين. تعرّض لغير محاولة اغتيال، ومن بينها استهدافه بسيارة مفخخة بتاريخ 2001/5/25 أصيب خلالها إصابة بالغة.

هدمت قوات الاحتلال منزل عائلته، بتاريخ 2005/4/15، طالبتّه "المحكمة" بدفع مبلغ 15 مليون دولار ردّاً على عملية مستوطنة "ايتمار" التي اتهمته بالتخطيط لها (نُفذت في حزيران 2002 وأسفرت عن مصرع خمسة مستوطنين). وقد وُجّهت "المحكمة" الصهيونية إليه تهماً أخرى، بينها تجنيد منقذ العملية الاستشهادية في سوق نتانيا في أيار 2002 (أسفرت عن مصرع ثلاثة مستوطنين).

واصل تعليمه الجامعي خلف أسوار السجن، وحصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية، وعلى الماجستير في الشؤون الإسرائيلية والإقليمية.

بالإضافة إلى ذلك، يعد الأسير كميل أبو حنيش من أبرز مثقفي الحركة الأسيرة، حيث أصدر عدة روايات، أبرزها الكبسولة، ومريم مريام، وعقدة العصفور -قصة قصيرة- وكتاب أدبي فلسفي بعنوان جدلية المكان والزمان في الشعر العربي، وكتاب مشترك مع الأسير وائل الجاغوب بعنوان التجربة التنظيمية والسياسية في السجون، إضافة إلى مجموعة من الدراسات الأدبية والسياسية المحكمة، وعشرات المقالات الأدبية والسياسية.

بوابة ومجلة الهدف

كل الحقيقة للجماهير

WWW.HADFNEWS.PS